



تقرير

مفترق طرق: مستقبل أقليات العراق ما بعد داعش





شكر وتقدير

ومعهد القانون الدولي وحقوق الإنسان يودوا أن يشكروا وبدون ترتيب معين كل من: مارثا هدسون Martha Hudson ؛ المنظمة الدولية للهجرة IOM ؛ المنظمة الإيزيدية الدولية لحقوق الإنسان؛ الإتحاد الدولي للاجئين العراقيين؛ منظمة حمورابي لحقوق الإنسان HHRO ؛ مؤسسة إنقاذ التركمان TRF ؛ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI ؛ ومكتب رئيس مجلس النواب العراقي. نتوجه بالشكر الخاص إلى السيدين لويس مرقوس أيوب ويونادم يوسف على جهودهما الإضافية.

بالإضافة إلى المؤسسات المذكورة أسماؤها أعلاه، هناك آخرون من أفراد، مسؤولين حكوميين، نواب ومنظمات قدموا دعمًا وتحليلًا مُستفصلاً، ولم تُردِ أسمائهم هنا لأسباب تتعلق بالأمن والخصوصية.

تم إعداد هذا التقرير بمساعدة مالية من قِبَل الإتحاد الأوروبي، حكومة هولندا ومؤسسة كونراد أديناور ستيفتنغ. إن محتويات هذا التقرير هي من مسؤولية معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، منظمة لا سلام من غير عدالة، ومنظمة الأمم والشعوب غير الممثلة ولا يمكن أن يُعتبر تحت أي ظرف من الظروف عاكساً لموقف الإتحاد الأوروبي، حكومة هولندا ومؤسسة كونراد أديناور ستيفتنغ.

إن هذا المنشور هو نتيجة شراكة مع مؤسسة كونراد أديناور ستيفتنغ Konrad Adenauer Stiftung ، التي مولت هذا المشروع مع خالص شكرنا. لقد ساهمت أربعة منظمات في إصدار هذا التقرير: معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان (IILHR)، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات (MRG)، منظمة لا سلام من غير عدالة (NPWJ) ، ومنظمة الأمم والشعوب غير الممثلة (UNPO). لقد شغل كل من ويليام سينسر William Spencer، فيرناندو بورخيس Fernando Burgés، أليساندرو مانو Alessandro Manno، ميس الجبوري Mays Al-Juboori وأليسون سميث Alison Smith منصب المؤلفين والباحثين الرئيسيين. قام بيتر غرانت Peter Grant من المجموعة الدولية لحقوق الأقليات بعملية تحرير التقرير، مع قيام صوفي ريتشموند Sophie Richmond بتحرير الطباعة. كما أجرى نجم الخفاجي مدير معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان في العراق مع عذراء الجبوري بحثًا موسعًا ومنسقًا مع الجماعات والقادة العراقيين. قام جبران منصور Jibran Mansur بالإشراف على عملية الترجمة.

ولدعمهم عمليات البحث، التحليل، الصياغة والتصميم الذي إشتراكوا به في هذا التقرير فإن مؤسسة كونراد أديناور ستيفتنغ، منظمة لا سلام من غير عدالة ، منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات



حقوق الطبع والنشر © 2017 محفوظة لمعهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، منظمة لا سلام من غير عدالة ومنظمة الأمم والشعوب غير الممثلة ISBN 978-1-907919-86-2 نُشر في حزيران 2017. طُبِعَ في بروكسل، بلجيكا.

إن تقرير مفترق طرق: مستقبل أقليات العراق ما بعد داعش قد نُشر في بلجيكا من قِبَل معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، منظمة لا سلام من غير عدالة، ومنظمة الأمم والشعوب غير الممثلة. كل الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أي جزء من هذا الكتاب بأي شكل من الأشكال دون إذن كتابي من الناشر، إلا في حالة الإقتباسات الموجزة في مقالات ومراجعات هامة.

مفترق طرق: مستقبل أقليّات العراق ما بعد داعش

المحتويات

2	إختطارات
3	نتائج رئيسية
4	مُلخّص تنفيذي
8	1. مَقْدَمَة
11	2. معلومات عن خلفية الأقليّات المتأثرة في منطقة النزاع
14	3. معاملة الأقليّات منذ هجوم داعش عام 2104
19	4. الوضع الراهن للنازحين داخليًا
24	5. تحديات مُستمرة في المناطق التي تمّت إستعادتها من داعش
32	6. السبُل إلى العدالة الإنتقالية
40	7. أين هو التالي بالنسبة للأقليّات العراقية؟
55	8. توصيات
60	ملحق: إنتهاكات القانون الجنائي الدولي
70	نبذة عن مؤلفي هذا التقرير
72	هوامش

إختصارات

الحزب الديمقراطي الكوردستاني	KDP	فرقة العمل الإستشارية المعنية بآليات	CTF
حكومة إقليم كوردستان	KRG	المصالحة	
إقليم كوردستان العراق	KR-I	نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	DDR
منظمة غير حكومية	NGO	مخلفات الحرب القابلة للإنفجار	ERW
قوة حماية نينوى	NPF	الإتحاد الأوروبي	EU
وحدة حماية سهل نينوى	NPU	القوات المسلحة الثورية الكولومبية	FARC
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	OCHA	حكومة العراق	GoI
المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان	OHCHR	منظمة حمورابي لحقوق الإنسان	HHRO
حزب العمال الكوردستاني	PKK	خطة الإستجابة الإنسانية	HRP
وحدات الحشد الشعبي	PMU(s)	منظمة مراقبة حقوق الإنسان	HRW
قانون سلطات المحافظات	PPA	المحكمة الجنائية الدولية	ICC
مؤسسة إنقاذ التركمان	TRF	المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة	ICTY
الأمم المتحدة	UN	الأشخاص النازحون داخليًا	IDP(s)
بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق	UNAMI	عبوة ناسفة محلية الصنع	IED
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم	UNESCO	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	IHEC
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	UNHCR	القانون الإنساني الدولي	IHL
منظمة الصحة العالمية	WHO	المنظمة الدولية للهجرة	IOM
وحدة المقاومة في سنجار	YBS	الدينار العراقي	IQD
وحدة حماية الشعب	YPG	قوات الأمن العراقية	ISF
		الدولة الإسلامية في العراق والشام	ISIS

نتائج رئيسية

نتائج رئيسية

- على الرغم من إستعادة الأراضي العراقية مؤخرًا من قوات داعش، فإن أعداد السكان من الأقليات - التي تعرضت سابقًا لإنتهاكات حقوق الإنسان بشكل متفاوت - مستمرة بالتضاؤل. وفي خضم المطالبات التنافسية على الأراضي وعدم وجود تدابير أمنية واضحة لحماية، إعادة بناء وتشجيع العودة، فإن هذه الجماعات - التي أهلكها الإرهاب حتى قبل سقوط الموصل - تخشى من المستقبل.
- لقد إستمرت الهجرة من العراق بمعدل ثابت بين طوائف الأقليات. وفي الوقت نفسه، يتوقع بعض المراقبين ان ينزح ما يتراوح بين 600,000 - 1,200,000 شخص نتيجة الهجوم على الموصل. إن العودة إلى المناطق التي تمت إستعادتها من داعش ضئيلة، نظرًا لغياب الأمن الكافي والمساعدة في إعادة الإعمار، فضلًا عن عرقلة تامة للعودة من قِبَل سلطات سياسية وعسكرية في مناطق تمت إستعادتها.
- عرقلة الجهود الدولية في إعادة الإعمار وتحقيق الإستقرار من خلال عملية تعاقد مرهقة تخلق تأخيرات وصعوبات أمام "زيادة وتيرة" إعادة الإعمار، وكذلك عدم كفاءة وفعالية الشركاء الحكوميين العراقيين الذين ينفذون في بعض الأحيان أجنداث مختلفة. هذا بالإضافة إلى عدم كفاية الموارد، والذي أدى إلى حالة لايزال فيها الملايين من المدنيين لا يحصلون على المأوى الملائم، خدمات الصرف الصحي أو الخدمات الأساسية مثل التعليم.
- لقد فشلت حكومة العراق والسلطات الكوردية والمجتمع الدولي حتى الآن في التوصل إلى إتفاق بشأن المساءلة وبناء السلم والمصالحة في أعقاب النزاع. وفي حين أن ذلك قد يعود جزئيًا إلى الرغبة في تجنب إزعاج الائتلاف الهش للمجموعات التي تقاوم تنظيم داعش، إلا أنه أدى أيضًا إلى عدم اليقين بشأن آفاق عودة ملايين النازحين بسبب النزاع وبشأن احتمال التوصل إلى تسوية سياسية مستقرة لما بعد داعش، وتواصل عرقلة جهود إعادة الإعمار.

ملخص تنفيذي

ضمنهم نازحين غير مسجلين، أي أكثر من 10٪ من عدد سكان العراق المتوقع لعام 2016.

في الوقت نفسه، مع انسحاب داعش، لا تزال هناك أدلة على وقوع فظائع. لقد تم إكتشاف مواقع مقابر جماعية، تحتوي في بعض الحالات على مئات الجثث. إن قائمة جرائم الحرب المحتملة، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية التي إرتكبتها تنظيم داعش واسعة النطاق؛ ولكن الجهود المبذولة للحفاظ على مواقع الجرائم والحفاظ على الأدلة والشهادات هي في حدّها الأدنى ومشتتة. ومع إستمرار عمليات إستعادة الموصل، يواصل تنظيم داعش إرتكاب إنتهاكات للقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، بما في ذلك الإعدامات الجماعية للمدنيين وإستخدام المواطنين المحليين كدروع بشرية.

إن الجهد العسكري للإطاحة بداعش من العراق لم يخلو من الجدل. لقد أتهمت القوات الحكومية، وحدات الحشد الشعبي (PMUs)، وقوات البيشمركة ووحدات الإستخبارات الكوردية جميعًا بإنتهاك القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، بما في ذلك التدمير الشامل لقرى تمّت إستعادتها لضمان عدم عودة السكان السابقين. والنتيجة هي تغيير ديموغرافي وقيود مفروضة على العودة. إن العبوات الناسفة محلية الصنع (IEDs) ومخلفات الحرب القابلة للإنفجار (ERW) تُبعثر المشهد.

في المناطق التي تمّت إستعادتها، قامت جميع القوات تقريبًا- التي تمثل مختلف الجماعات في النزاع- بنهب المنازل والقرى. فالأمن والسلامة الشخصية غائبان إلى حد كبير في المناطق التي تمّت إستعادتها من تنظيم داعش، ولم تظهر مساعدات إعادة البناء والإعمار بصورة واضحة. إن الأمن يخضع حاليًا لسيطرة جماعات مسلحة متنوعة وفقًا للتواجدات السياسية والعسكرية المختلفة في هذه المناطق، دون قيادة موحدة. في بعض المناطق التي تمّت إستعادتها

على الرغم من التراجع الواضح لقوات داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) في مناطق عديدة كانت حتى عهد قريب تحت سيطرتها، فإن مستقبل أقليّات العراق بعيد عن الأمان. وفي خضمّ المطالبات التنافسية على الأراضي وانتشار الميليشيات المسلحة المختلفة وانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة من جانب مجموعات تابعة لجميع أطراف النزاع، تُشير جميع الدلائل إلى مزيد من الإضطهاد والتمييز ضد أقليّات العراق بمجرد هزيمة داعش.

يجب على مجموعات الأقليّات أن تناضل مع حكومة عراقية لم تُقم بعد بإدراج مجموعات الأقليّات في التخطيط لمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، ومع حكومة إقليم كردستان التي تنص صراحة على أن الأراضي التي كانت في السابق ديارًا لأقليّات العراق سيتم ضمّها إلى كردستان، ومع مجتمع دولي يبدو بأنه غير مبالٍ بمصيرهم. ونظرًا للتهديد الوجودي الذي تواجهه الأقليّات، إستمرت الهجرة من العراق بمعدل ثابت بين هذه الطوائف. إن العودة إلى المناطق التي تمّت إستعادتها لا تُذكر، نظرًا لغياب الأمن الكافي والمساعدة في إعادة الإعمار، فضلًا عن عرقلة تامة للعودة من قِبَل سلطات سياسية وعسكرية في مناطق تمّت إستعادتها.

عندما تقوم أُسر بمغادرة مخيمات تم إنشائها للنازحين داخليًا (IDPs)، فإن الشواغر في هذه المخيمات يتم ملؤها بسرعة من قبل نازحين جُدُد. لقد أدى إسترجاع الموصل، الذي بدأ في تشرين الأول 2016، إلى خلق مئات الآلاف من نازحين جُدُد: فوفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، في نيسان 2017، تم التحقُّق من وجود ما لا يقل عن 441,720 شخص نازح داخليًا. ويتوقع بعض المراقبين أن يكون هناك ما بين 600,000 إلى 1,200,000 شخص نازح داخليًا نتيجة هجوم الموصل. ويُشكّل هؤلاء النازحون الجُدُد جزءًا من ما مجموعه أكثر من 3 ملايين شخص من النازحين داخليًا في العراق. يقدّر قادة عراقيون العدد الإجمالي لمن فقدوا منازلهم بحوالي 4 ملايين شخص، من

توصيات

قَدِّمَ هذا التقرير 60 توصية محدّدة موجّهة إلحاحاً وممة العراق (Gol)، حزمة إقلم وردستان (KRG)، والمجتمع الدولي والتي من أن تستجيب للتحديات المتعددة التي تواجه أقليات العراق. وهي تعالج المسائل الإنسانية، القانونية، اللجوء، المسألة وغيرها من الإعتبارات. وتشمل التوصيات الرئيسية ما يلي:

1 العمل على إنشاء مناطق آمنة تسمح بعودة مجموعات الأقليات المنكوبة إلى ديارها وأراضيها الأصلية. ينبغي على حكومة العراق، حكومة إقليم كردستان، الحكومات الداعمة، الإتحاد الأوروبي (EU)، والفريق العامل المعني بتحقيق الإستقرار في الائتلاف الدولي ضد تنظيم داعش والأمم المتحدة (UN) وضع خطة شاملة لإدراج العناصر التالية:

- تحديد الدعم الدولي لتوفير الأمن في أعقاب النزاع، فضلاً عن الإستثمار الجاد وتطوير البنية التحتية.
- تنفيذ إستراتيجية شاملة لدعم عمليات العودة، بما في ذلك مصادر واضحة للتمويل، تقييم احتياجات البنية التحتية وآليات المصالحة المجتمعية، لتمكين أولئك الذين فروا من ديارهم ومن بقوا فيها على إعادة الإندماج.
- تيسير إعادة بناء حكم محلي قوي وشامل يُمثّل مجتمعات أولئك الذين أُجبروا على الفرار من داعش.
- وضع وتنفيذ خطط لتسريح وإعادة إدماج وحدات الحشد الشعبي.
- العمل مع المجتمع المدني والسلطات الإقليمية والمحلية للتوسط في النزاعات بين القبائل، الميليشيات والسكان العائدين لتجنّب الإنتقام، والعودة القسرية أو رفض العودة وتجذّر النزوح.
- دعم الولايات والمنظمات الإنسانية المحلية والدولة لتخطيط وتنفيذ الإنتقال من البرامج الإنسانية إلى برامج الإنعاش، وأن لا يكون التركيز فقط على إعادة الإعمار وإنما أيضاً على المصالحة، التعويض والتماسك الإجتماعي.

2 السماح للمدنيين بالعودة إلى ديارهم في مناطق لا تعوقها الأجهزة الأمنية، والسماح للمدنيين بإعادة بناء منازلهم ومجتمعاتهم المحلية. ضمان حرية التنقل للعائدين وتقديم المساعدة في مجال الإغاثة وإعادة الإعمار في المناطق التي تمّت إستعادتها.

من داعش، أفادت التقارير أن قوات الأمن الكوردية تمنع السكان النازحين من العودة، وتمنع كذلك إمدادات الغذاء والمعدات وغيرها من الضروريات. كما أفيد بأن قوات أمن كوردية تعرقل التعزيزات والإمدادات لوحدة الحشد الشعبي والميليشيات الأخرى التي تدّعي أنها توفر الأمن في المناطق التي تمّت إستعادتها.

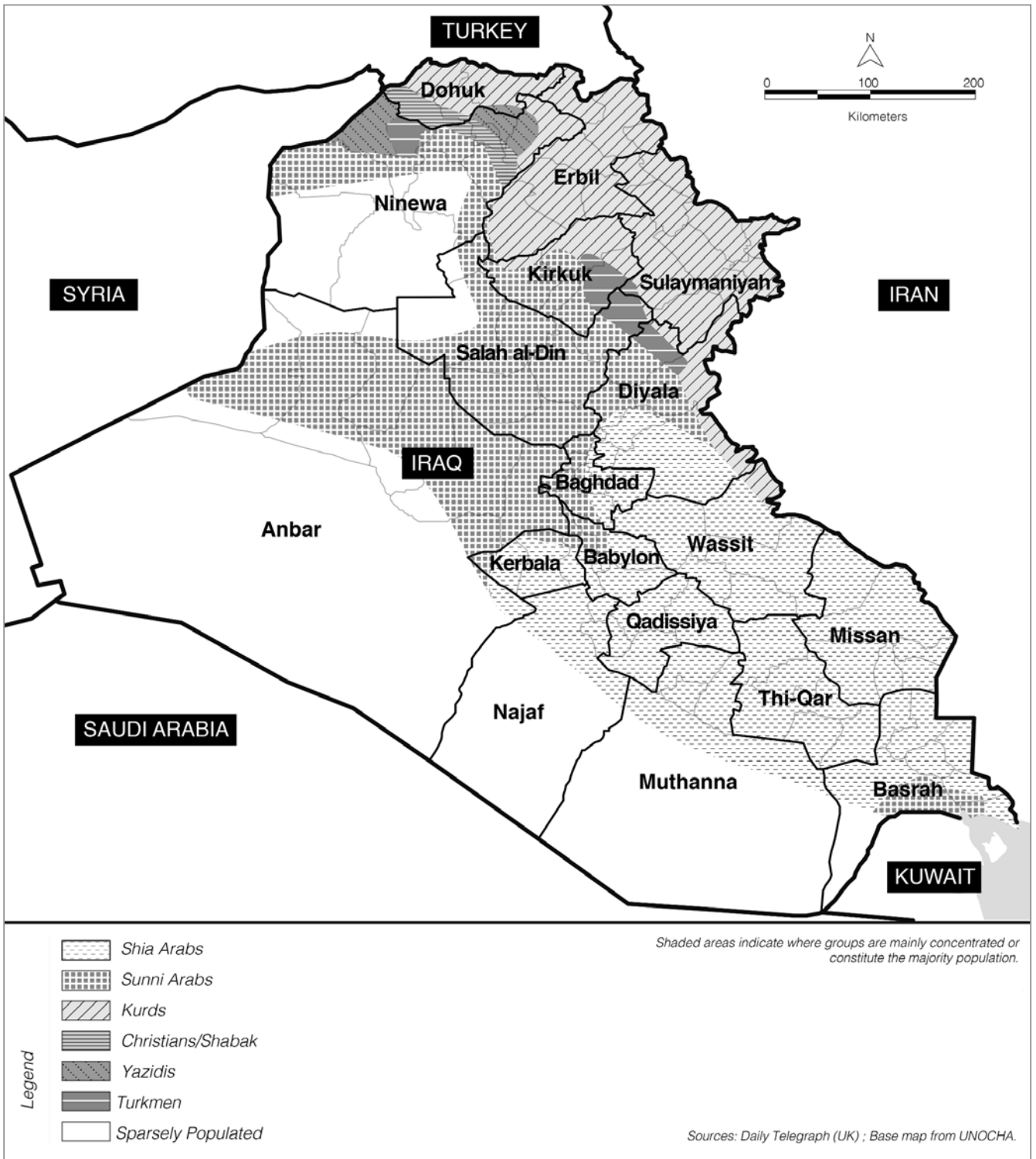
إن الجهود الدولية في إعادة الإعمار وتحقيق الإستقرار معرّقة من خلال عملية تعاقب مرهقة تخلق تأخيرات وصعوبات أمام "زيادة وتيرة" إعادة الإعمار، وكذلك عدم كفاءة وفعالية الشركاء الحكوميين العراقيين الذين ينفذون في بعض الأحيان أجنحة مختلفة. هذا بالإضافة إلى عدم كفاية الموارد، والذي أدى إلى حالة لا يزال ملايين المدنيين لا يحصلون فيها على ماوى ملائم، خدمات صرف صحي أو خدمات أساسية مثل التعليم.

لقد فشلت حكومة العراق والسلطات الكوردية والمجتمع الدولي حتى الآن في التوصل إلى إتفاق بشأن المسألة وبناء السلم والمصالحة في أعقاب النزاع. وفي حين أن ذلك قد يعود جزئياً إلى الرغبة في تجنّب إزعاج الائتلاف الهش للجماعات التي تقاوم تنظيم داعش، إلا أنه أدى أيضاً إلى عدم اليقين بشأن آفاق عودة ملايين النازحين بسبب النزاع وكذلك بشأن احتمال التوصل إلى تسوية سياسية مستقرة لما بعد داعش. إن المخاوف بين الأقليات العراقية قد تحولت من مسألة الإستجابة المباشرة للأزمة الإنسانية إلى مخاوف أكبر بشأن المستقبل فيما بعد داعش. إن بعض الأقليات تدعو إلى أشكال مختلفة من الحكم الذاتي، من إنشاء محافظات جديدة أصغر حجماً تحت سيطرتهم، إلى تنفيذ أحكام الإدارة المحلية الواردة في دستور العراق لعام 2005، وإلى إنشاء "مناطق ممتّعة بحكم ذاتي" قائمة بذاتها كمناطق عازلة بين كردستان وبقية العراق. إن قادة جميع مجموعات الأقليات العراقية يدعون دول العالم للقيام بدور دولي نشط في حماية ديارهم وعائلاتهم ما بعد داعش.

يُشير هذا التقرير إلى أنه لكي ينجح أي جهد للعدالة الإنتقالية، يجب وضع أهداف واضحة تعكس رغبات شريحة عريضة من المجتمع العراقي، بما في ذلك الأقليات. إن المشاورات الواسعة النطاق بشأن أهداف وآليات العدالة الإنتقالية، على الرغم من التحديات اللوجستية والتشغيلية الحتمية التي قد تنشأ، هي على الأرجح الأداة الأولية الأكثر فعالية لتفادي إرث دائم للعداء بين المجتمعات المحلية في المناطق المتأثرة بالنزاع.

مفترق طرق: مستقبل أقليات العراق ما بعد داعش

- 3 وضع إستراتيجية وطنية لمعالجة إنتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، وتحديد الموارد الدولية والمحلية المناسبة. وينبغي لهذه الاستراتيجية أن:
- تشمل مشاورات وطنية واسعة بشأن السبل القضائية وغير القضائية للمساءلة.
 - تضمن حماية المقابر الجماعية في المناطق المحتلة سابقاً.
 - تدعو إلى جمع وتجميع وتحليل الروايات الخاصة بإنتهاكات حقوق الإنسان وإنتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي لتوثيق الجرائم.
 - تتخذ خطوات للحفاظ على الأدلة وإستخراج الجثامين وتحديد هويتها.
 - تُزود الأسر والمجتمعات بالمعلومات والمساعدة المناسبة، بما في ذلك دعم الأشخاص المفقودين.
- 4 الإستجابة لإحتياجات الأقليات العرقية والدينية في العراق من خلال سن تشريعات تضمن حقوقهم كمواطنين، بما في ذلك إمكانية وضع ترتيبات حكم ذاتي من أجل توفير حماية أفضل للمكونات العراقية.
- 5 زيادة تقديم المساعدة، بشكل عاجل، في مجال تحقيق الإستقرار والإغاثة الطوارئ، بما في ذلك الغذاء، المياه، الخيام، الإمدادات الطبية وغيرها من الضروريات، وذلك بالإشتراك مع الوكالات الإنسانية العاملة مع الأسر النازحة في العراق، بما في ذلك إقليم كردستان العراق (KR-I).
- 6 الإسراع في تقديم "الإستجابة السريعة" حزم إعادة الإعمار (مثل النوافذ، الأبواب، السقوف، وغيرها من اللوازم والمعدات الأساس) التي ستسمح للعائدين بإجراء إصلاحات للمنازل المتضررة والمنهوبة.
- 7 إعطاء الأولوية للمساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال التعمير لمن هم أكثر الفئات ضعفاً، بضمنهم مجموعات الأقليات، النساء، والأطفال.



1. مُقَدِّمَةٌ

”سكنون الفلسطينيين الجُد، مدمرّين بالنزاع المستمر
وبدون وطن.”
زعيم عراقي من الشبك يتكهن حول آفاق ما بعد داعش،
شباط 2017

الأحوال، كما أن العديد من الأفراد والمجتمعات الأخرى التي
لم يتناولها هذا التقرير بحاجة أيضًا إلى الحماية والدعم.
وعلى الرغم من أن هذا التقرير لا يشمل هذه المجموعات فإن
هذا لا يؤثر على شرعية مطالباتهم.

إن هذا المنشور، الذي يستند إلى مقابلات مكثفة وعمل ميداني
وبحوث، يسعى إلى إستكمال التقارير الأخرى المتعلقة بحقوق
الإنسان لتسليط الضوء على حالة أقليّات العراق. وبينما يبدو
أن الصحافة الغربية تُركّز على الأحداث العسكرية في العراق
وعلى حملة هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام
(داعش)¹ نفسه، فإن ضحايا النزاع بحاجة إلى مساعدة
عاجلة. ومن المؤمل أن يُعزّز هذا التقرير الأصوات الكثيرة التي
تدعو إلى حماية واحترام الجماعات العرقية والدينية في
العراق.

إن تقرير مفترق طرق: مستقبل أقليّات العراق ما بعد داعش هو
المجلد الثالث من سلسلة تقارير تسعى إلى توثيق حالة
الأقليّات العرقية والدينية في العراق الأكثر تضررًا من العنف
الذي تسارع بشكل كبير بعد سقوط الموصل في حزيران 2014.
إن التركيز الرئيسي ينصبُّ على خمس مجموعات عرقية
ودينية: المسيحيون، الكاكائيون، الشبك، التركمان
والإيزيديون. إن هذه القائمة ليست شاملة بأي حال من

حتى قبل التخريب الذي قام بها تنظيم داعش، كانت حالة
أقليّات العراق غير مستقرّة، خاصة بالنسبة لأولئك الذين
يعيشون في سهل نينوى والأراضي المتنازع عليها بين
السلطات الكوردية والحكومة الاتحادية. فقبل سقوط الموصل
في حزيران 2014، كان قد فرّ بالفعل أكثر من نصف الأقليّات
الدينية والعرقية في العراق من البلاد بعد عام 2003، والذين
بقوا كانوا معرضين لخطر العنف المستهدف، الإعتقال
والإحتجاز التعسفيين، التعذيب، المضايقات، التخويف،
النزوح، الحرمان السياسي، والتهميش الإجتماعي
والاقتصادي.

فعلى سبيل المثال، بلغ عدد أفراد المجتمع المسيحي في العراق
حوالي 1,400,000 نسمة أو أكثر في فترة التسعينات. أما اليوم،
فإن المجتمع المسيحي ليس سوى جزء صغير من هذا الحجم.²
وبينما في بعض الدوائر جلب بداية الهجوم لاستعادة الموصل
الأمل، فقد إستتمت الهجرة من العراق بين الأقليّات العراقية.³
منذ حزيران 2014، آلاف الأشخاص المنتمين إلى أقليّات قُتلوا،
شُوّها أو أُختطفوا، بما في ذلك أعداد غير معروفة من النساء



باطنانيا بعد أن تمت إستعادتها من تنظيم داعش، محافظة نينوى
Alessandro Manno /

والفتيات اللاتي أُجبرن على الزواج أو الإستعباد الجنسي. لقد ارتكبت قوات داعش وقادته جرائم حرب، جرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية، بما في ذلك عمليات إعدام عاجلة، قتل، تشويه، إغتصاب، عنف جنسي، تعذيب، معاملة قاسية، استخدام الأطفال وتجنيدهم، والإعتداء على الكرامة الشخصية. لقد تم تدمير تراث ثقافي وديني يعود إلى قرون خلت، في حين تم نهب عقارات وممتلكات بصورة منتظمة.

في الوقت نفسه، لم يخل الجهد العسكري من الجدل. لقد أتهمت قوات حكومية، وحدات حشد شعبي (PMUs) وقوات بيشمركة ووحدات إستخبارات كوردية جميعًا بإنتهاك حقوق الإنسان وإنتهاك القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، بما في ذلك التدمير الشامل لقرى تمّت إستعادتها لضمان عدم عودة السكان السابقين. وقد تلقى الفريق الميداني المسؤول عن هذا التقرير روايات عن عمليات نهب قامت بها جميع الفصائل المشاركة في النزاع.

وفقًا للمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لقد تم التحقق من أن ما لا يقل عن 441,720 شخصًا قد تم تهجيرهم منذ بدء هجوم الموصل في 17 تشرين الأول 2016.⁴ ولا تزال العمليات العسكرية جارية حتى وقت كتابة هذا التقرير، حيث يتوقع بعض المراقبين أن يصل عدد النازحين إلى ما يتراوح بين 600,000 إلى 1,200,000 شخص نتيجة النشاط العسكري الجديد.⁵

ففي الوقت الذي تغادر فيه بعض الأسر مخيمات النازحين داخليًا في شمال العراق، فإن الشواغر الناجمة عن ذلك تملأ بسرعة بأسر جديدة تلتصم المساعدة. فحتى نيسان 2017 كان النزوح الداخلي منذ حزيران 2014 قد تجاوزَ 3,065,000 نازح.⁶ ويُقدَّر زملأونا العراقيون العدد الإجمالي لمن فقدوا منازلهم ونزحوا داخليًا بأكثر من 4 ملايين شخص، مُعاملين هؤلاء النازحين على أنهم غير مسجّلين. في الوقت نفسه، أوقفت وحدات الحشد الشعبي ومجموعات كوردية وجماعات أخرى العديد من هؤلاء النازحين الذين كانوا يسعون إلى العودة إلى ديارهم التي أُعيد إسترجاعها حديثًا، حيث أُصروا على أن المخاوف الأمنية تحول دون العودة. في بعض المناطق، يجب إنهاء الحصار الفعلي للأراضي التي تمّت إستعادتها فورًا.

إن معظم هؤلاء المسيحيين والكاكائيين والشبك واليزيديين والتركمان في المخيمات الرسمية وغير الرسمية للنازحين من الذين لديهم القدرة المالية قد غادروا المخيمات بالفعل. أما

الباقيين وراهم فهم أولئك الذين ليس لديهم الوسائل أو القدرات⁷ لا تزال الهجرة من العراق مستمرة رغم ذلك. وبينما إنتقل النازحون إلى لبنان أو تركيا قبل عام مضى، فقد عاد الأردن هذا العام كخيار شعبي للهجرة.⁸

وفي الوقت الذي تستمر فيه الحالة الإنسانية في التدهور، فإن أي جهد دولي أو عراقي لبناء الظروف السياسية، الإجتماعية والإقتصادية للعودة بعد انتهاء النزاع ليس واضحًا على الملأ، على الرغم من التقارير التي تدور حول مناقشات جادة بين الجماعات العراقية والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية التي تعمل بهدوء وراء الكواليس.⁹ لقد ذكر بعض المسؤولين الدوليين أنه لن تكون هناك أي محادثات جادة حول مستقبل ما بعد داعش في المناطق التي تمّت إستعادتها إلى أن تنتهي عمليات الهجوم لكي لا يتزعزع التحالف الهش للجماعات التي تقاتل تنظيم داعش.¹⁰

وفي الوقت الذي يُحرّم فيه النازحون من فرصة العودة إلى ديارهم، تواصل الميليشيات والسلطات المحلية والإقليمية إستغلال الفراغ الأمني. لقد عرضت الأقلّيات العديد من الخيارات من قبل عدة فصائل مختلفة، تتباين بين إستيعاب صريح من قِبَل إقليم كردستان العراق وإلى إنشاء منطقة سهل نينوى التي يمكن أن تكون مُتمتعة بحكم ذاتي، بين كردستان وبقية العراق.¹¹

لقد واصل المسؤولون الكورد تأكيد عزمهم على ضم المناطق التي كانت تُعتبر في السابق أراضي عراقية وهي خاضعة الآن لسيطرتهم. وقال الرئيس مسعود البارزاني، "إن هذه المناطق تمّت إستعادتها بدماء 11500 شهيد وجريح من البيشمركة"، وقال: "لا يمكن بعد كل هذه التضحيات إعادتها إلى السيطرة الإتحادية المباشرة".

هناك خوف واضح من مستقبل ما بعد داعش ما بين الأقلّيات العراقية، حيث أعرب أحد مُمثلي الأقلّيات عن خشيته من أن يستمر "سلام" بعد داعش في أن يكون خطيرًا جدًا على العديد من المجتمعات. مشرر العدم من قادة الأقلّيات والنازح إن إل أن القوات الوردية قد فشلت في حماة م من داعش في عام 2014، وفي ح ن أن المأوى في وردستان هو محل تقدر، فإن أعمال "الغدر"¹² هذه لن تم غفرانها. وفي الوقت نفسه، هناك نقص شبه كامل في الثقة بحكومة العراق. لقد ذكر زعماء من أقلّيات أنه يُنظر إلى جهات إقليمية مثل إيران، تركيا والسعودية على أنهم مفسدون، وإن الولايات المتحدة

والدول الغربية الأخرى قد ظلوا صامتين. هذا الفراغ سيُملأ حتمًا، ولكن ليس من المحتمل أن يعود بالفائدة على الأقليات

العراقية- الذين بنوا دورهم وترعرعت أسرهم في هذه المنطقة منذ آلاف السنين.

نطاق ومنهجية التقرير

نطاق ومنهجية التقرير

في سبيل جمع وتحليل البيانات الخاصة بهذا التقرير، أجرينا بحوثًا مستفيضة في مجموعة واسعة من المصادر (بما في ذلك تقارير حقوق الإنسان، تقارير ونشرات صحفية للمجتمع المدني، مجلات أكاديمية، وسائل إعلام، تقارير من الدولة، تشريعات عراقية، إتفاقيات دولية وغيرها من المصادر)، مع بحوث ميدانية بدأت من شباط 2017 وقد شكّلت هذه المصادر جوهر نهجنا. لقد تم الحصول على البيانات جُمعت لهذا التقرير من المصادر الرئيسية التالية:

- مقابلات في محافظات بغداد، دهوك، أربيل ونيوى مع ممثلين عن مجتمعات أقليات ونازحين وغيرهم من الفئات السكانية الضعيفة؛

- مناقشات مع بعثات دبلوماسية عراقية بشأن الحالة الراهنة والطلول الممكنة من أجل تلبية إحتياجات أقليات العراق في شمال البلاد؛
- مناقشات مع أعضاء مجلس النواب العراقي، حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان، مسؤولين حكوميين محليين، منظمات غير حكومية ونشطاء من المجتمع المدني؛
- مشاورات مع مغتربين عراقيين وأفراد من المجتمع الدولي؛ و
- بحوث مكتبية من مصادر أولية وثانوية.

2. معلومات عن خلفية الأقليات المتضررة في منطقة النزاع

إفترض صلاتهم بالغرب، مما أدى إلى نزوح عدد كبير من المسيحيين من البلاد كلاجئين. اتورد التقارير الآن وجود حوالي 300,000 نسمة فقط من المسيحيين ما زالوا مستقرين في العراق،¹⁵ وإن معظمهم في بغداد، الموصل وسهل نينوى، كركوك، والبصرة فضلاً عن المحافظات الثلاث في إقليم كردستان العراق.

الكاكائيون

إن الكاكائيين الذين يُعرفون أيضاً باسم "أهل الحق" أو "اليارسانيون" يُقدَّر أفراد الطائفة عددهم في العراق بأنه يتراوح ما بين 110,000 إلى 200,000 نسمة، ويسكنون بصورة رئيسية في الجنوب الشرقي من كركوك، وفي سهل نينوى بالقرب من داقوق والحمدانية، في حين يُقيم آخرون أيضاً في ديالى، أربيل والسليمانية.¹⁶ لقد وردَ بأنه مازال هناك ما

إن أرض العراق هو موطن عشرات الأقليات العرقية والدينية، من البهائيين إلى الإيزيديين. ويسعى هذا التقرير إلى توثيق محنة الفئات الخمسة الرئيسية الأكثر تضرراً من النزاع منذ حزيران 2014 وهم: المسيحيون، الكاكائيون، الشبك، التركمان، والإيزيديون. إن هذا لن يُقلل بأي حال من الأحوال من الأهمية التاريخية والمعاناة الحالية التي تمر بها فئات أخرى في العراق، وهذا يشمل من بين آخرين البهائيين، البدو، العراقيين ذوي البشرة السوداء، الشركس، الكورد الفيليين، اليهود، الصابئة المندائيين، والغجر.

منذ سقوط الموصل في حزيران 2014، إزدادت صعوبة مسألة الأرقام والبيانات والمعلومات السكانية عن الأقليات العرقية والدينية. إن جميع التقديرات السكانية تستند إلى بيانات ما قبل حزيران 2014، وبالتالي فهي تقريبية في نهاية المطاف.

المسيحيون

قبل حزيران عام 2014، غادر البلاد بالفعل نصف عدد أفراد المجتمع المسيحي العراقي أو أكثر، يُعتَقَد أن عددهم قبل عام 2003 كان ما بين 600,000 إلى 1,400,000 نسمة. ويشمل هذا، الأرمن الكاثوليك والأرمن الأرثوذكس، أعضاء كنيسة المشرق الآشورية، الآشوريين الأرثوذكس، الكلدان الكاثوليك، الإنجيليون، البروتستانت، السريان الكاثوليك والسريان الأرثوذكس.¹³ يَنظُر الكثيرون إلى هذه المجتمعات على أنها مجموعات عرقية مختلفة حيث تتحدث هذه المجتمعات بلغتها الخاصة، وتمارس التقاليد المسيحية ولا يتم تعريفها بأنها عربية.¹⁴ إن مساهمة الحضارة الآشورية القديمة في تاريخ وثقافة المنطقة معروف تماماً ويتعدَّد محوه.

في أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، تم إستهداف أفراد المجتمع المسيحي بسبب الفروقات الدينية وكذلك بسبب



أشخاص نازحون داخلياً في مخيم خانكي غير الرسمي، دهوك

Alessandro Manno /

مناطقهم الأصلية، مما أدى إلى حدوث توتر مع المجتمعات العربية التي كانت قد إنتقلت إلى المناطق المتنازع عليها في الشمال، وخاصة حول كركوك. حتى قبل حزيران 2014، تم تهريب التركمان من قبل السلطات الكوردية وسلطات الحكومة المركزية، فضلاً عن ميليشيات تعمل خارج نطاق القانون، على أسس دينية وعرقية وكذلك بسبب وجودهم في الأراضي المتنازع عليها.²⁴

إن المجتمع التركماني في العراق له صلات وثيقة بتركيا ويحظى بدعم قوي من قبل منظمات شتات تركمانية مثل جمعية الصداقة الأوربية التركمانية وغيرها من الجمعيات. لقد سافر الكثير من اللاجئين التركمان من العراق إلى دول مجاورة ولكن أيضاً إلى أوروبا والولايات المتحدة وإلى دول غربية أخرى.

الإيزيديون

إن الإيزيديين هم مجموعة عرقية ودينية قديمة، موجودون في منطقة الشرق الأوسط منذ حوالي 4000 سنة قبل الميلاد، ويعيشون بصورة أساسية في شمال العراق، على الرغم من ان بعضهم يعيشون أيضاً في سوريا وتركيا وكذلك في مختلف البلدان الأوروبية المجاورة. إن معظم الإيزيديين يتحدثون الكورمانجية، التي تُعتبر إلى حدٍ بعيد من قبل كل من الأيزيديين والغرباء بأنها لهجة كوردية. إن الأيزيدية هي أيضاً واحدة من أقدم الديانات في العالم التي لا تزال تُمارس حتى يومنا هذا، وهي مزيج ما بين المبادئ الزرادشتية الموجودة قبل الإسلام، والمانوية، واليهودية، والمسيحية النسطورية والإسلامية.²⁵

وعلى الرغم من هويتهم المتميزة، فإن بعض أفراد المجتمع الإيزيدي وكذلك الكورد ينظرون إلى الأيزيديين على أنهم كورد من الناحية العرقية. لقد وردَ بأن هذا الأمر قد خلق صراعاً داخل مجتمع الأيزيديين وضغطاً من قبل مسؤولين كورد ومن قبل أفراد من المجتمع الإيزيدي الذين إتخذوا الهوية الكوردية، فضلاً عن تهديدات بالقتل.²⁶ بالإضافة إلى ذلك، ونتيجة لسوء فهم دينهم، فإن بعض المتشددین يعتبرون الأيزيديين هراطقة وليسوا "أهل كتاب". ونتيجة لذلك فقد تم إستهدافهم بالعنف بشكل منتظم.²⁷ قبل حزيران 2014، كان عددهم في عام 2005 حوالي 700,000 نسمة وقد إنخفض بحسب ما وردَ إلى ما يقرب من 500,000 نسمة،²⁸ حيث فُزت آلاف الأسر إلى سوريا، الأردن وإلى دول أخرى. حتى قبل بدء هجوم داعش، تم الإبلاغ عن العديد من حوادث الإعتقال التعسفي

يقرب من 75,000 كاكائي في العراق في عام 2017.¹⁷ إن الكاكائيين يزعمون أحياناً بأنهم عشيرة كوردية وفرع من العقيدة الشيعية، على الرغم من إختلاف الدين في نواح مهمة. إن المُعتقد الكاكائي يعود إلى القرن الرابع عشر في غرب إيران ويحتوي على مبادئ من الزرادشتية والإسلام الشيعي. ومع ذلك، فقد أدت ممارساتهم ومعتقداتهم المختلفة إلى الإضطهاد. ونتيجة لذلك، فإن الكاكائيين كتومون بشأن مُعتقدهم.¹⁸

الشبك

لقد إستقرت طائفة الشبك لعدة قرون في منطقة سهل نينوى، بين نهري الخازر ودجلة قرب الموصل، حيث يبلغ عدد السكان الشبك حوالي 200,000 – 500,000 نسمة.¹⁹ إن غالبية الشبك هم من مسلمين شيعية، مع بقية من مسلمين سنّة يشكلون 30% – 40%. ومع ذلك، فإن بعض الميليشيات الإسلامية تنظر إلى الشبك على أنهم كفاراً ونتيجة لذلك تم إستهدافهم.²⁰

وعلى الرغم من تميزهم ثقافياً، من خلال عاداتهم، تقاليدهم، وملابسهم ولغتهم الخاصة بهم، فإن الشبك – وهم خليط من الفرس، العرب، الكورد والتركمان – قد تعرضوا لضغوط من أجل التعريف بأنفسهم على أنهم كورد ويواجهون الإضطهاد من كل من الكورد والعرب وذلك كجزء من نزاعهم الإقليمي الأوسع نطاقاً بشأن السيطرة على مناطق من نينوى.²¹ لقد إضطر الشبك في الموصل للمغادرة بسبب المضايقات والقتل، حيث لجأ العديد منهم إلى كربلاء وإلى إقليم كردستان العراق منذ سقوط المدينة بيد تنظيم داعش.²²

التركمان

لقد قُدّر عدد التركمان، وهم ثالث أكبر مجموعة عرقية في العراق، من قبل بعض ممثلي الطائفة التركمانية بما يقرب من 2,500,000 إلى 3,000,000 نسمة، رغم من ان المصادر الدولية تُقدّر عددهم بين 500,000 إلى 600,000 نسمة. وعلى الرغم من أن الغالبية هم من الشيعة أو السنة المسلمين، فهناك بعض التقارير التي تُشير كذلك إلى وجود حوالي 30,000 نسمة من التركمان المسيحيين. إن غالبيتهم يُقيمون في المناطق الشمالية من العراق، حيث يوجد أكبر تجمع لهم في كركوك، وفي الجنوب في محافظة واسط، جنوب شرق بغداد.²³

خلال حملة التعريب في ظل نظام صدام حسين السابق، تم ترحيل التركمان، جنباً إلى جنب مع الكورد والآشوريين من أراضيهم والإستعاضة عنهم بعربٍ من مناطق أخرى من العراق. بعد عام 2003، بدأ التركمان والكورد بالعودة إلى

والتمييز وغيرها من الانتهاكات ضد المجتمع الايزيدي من قبل جمعيات حقوق الإنسان.²⁹

نساء وأطفال الأقليات

على الرغم من قلة البيانات المُفضَّلة المُتاحة، فلا بد من تسليط الضوء على الوضع الخاص بنساء وأطفال الأقليات. فإلى جانب العنف الجنسي المستمر والإستعباد في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش، فإن نساء وأطفال الأقليات يمثلون الفئة الأكثر ضعفاً في المجتمع العراقي، بكونهم أفراد في مجتمعات الأقليات وكذلك بكونهم نساء وأطفال.

إن النساء بصورة عامة في العراق يواجهن مستويات مرتفعة من العنف القائم على أساس نوع الجنس، بما في ذلك ختان الإناث، العنف المنزلي، التحرش الجنسي، القتل بإسم الشرف، الزواج القسري والمبكر، والاتجار بالبشر. لقد إستمر إرتكاب

هذه الجرائم مع الإفلات من العقاب، مع وجود القليل من الملاحقات القضائية بتهمة الإغتصاب وغيرها من أعمال العنف، التي تفاقمت بسبب أعمال العنف الحالية التي تؤثر على جميع الأقليات في الشمال.³⁰

لقد كان الأطفال أيضاً وبشكل خاص هدفاً للقتل، العنف الجنسي والتجنيد من قبل قوات داعش. هناك تدريب لجنود أطفال، يُعرفون بإسم "أشبال الخلافة" في عدة مخيمات مُتخصّصة في العراق وسوريا. هناك عدة تقارير عن أطفال لا تتجاوز أعمارهم 13 سنة يقومون بمرافقة دوريات تنظيم داعش، ويرتدون ملابس مشابهة ويحملون الأسلحة. وفي أماكن أخرى، وبحسب ما ورد، هناك أطفال يعملون في نقاط تفتيش أمنية، وحتى قد تم إجبارهم على العمل كدروع بشرية لصالح مقاتلي تنظيم داعش أثناء حدوث قتال.³¹

3. معاملة الأقليات منذ هجوم داعش عام 2014

قائلاً فيه إنه ينبغي على الأقليات أن يعتنقوا الإسلام أو أن يدفعوا الجزية (ضريبة الحماية). وأولئك الذين لن يمتثلوا سيتم قتلهم.

في الإِسبوعين الأوليين من آب، وسَّع تنظيم داعش إحتلاله لشمال العراق، واستولى على سنجار، سد الموصل، كوجو ومناطق أخرى شمال وغرب الموصل، فضلاً عن قرقوش وغيرها من البلدات والقرى إلى الجنوب والشرق. لقد تقدّم تنظيم داعش لاحقاً إلى مسافة 40 كيلومتراً من أربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق.

منذ سقوط الموصل، إجتاح القتال عدة مناطق من العراق ذات أغلبية سكانية من مجتمعات الأقليات، من ضمنهم الإيزيديين، المسيحيين، التركمان، الشبك والكاكائيين وغيرهم. وقد تركّز هذا القتال في محافظات نينوى، صلاح الدين، ديالى، كركوك والأنبار.

حجم الإطبات، النزوح والموت

«موت وإصابة الآف المدنيين، تدمير البنية التحتية الأساسية المُعدّة لإنقاذ الحياة، إقتلاع مجتمعات بأكملها، ومحاولة القضاء على شعوب وثقافات - تم إرتكابها بصورة خاصة من قبل داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) وتعاليمه التكفيرية - لا تزال هي العواقب المروعة للصراع الدائر في العراق.»
زيد رعد الحسين، المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وإلى حدٍ ما بسبب العدد الكبير من الأشخاص المختفين، فإن مجموع أعداد الإصابات في العراق يخضع للنزاع وعدم اليقين. في الفترة من كانون الثاني 2014 إلى أيلول 2016، قبل بدء الهجوم على الموصل، سجلت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق / مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (UNAMI/OHCHR) ما لا يقل عن 71,611 إصابة بين

إن النشاط العسكري الرئيسي لداعش في نينوى، كان مصحوباً بتدمير ونزوح واسع النطاق، في الفترة من حزيران إلى أيلول 2014.

لقد بدأ تنظيم داعش وغيره من الجماعات المتحالفة معه هجومهم في 5 حزيران 2014 بالإغارة على سامراء، ثم الإستيلاء على الموصل في 10 حزيران 2014، وعلى تكريت وبيجي في 11 حزيران. ومع فرار قوات حكومة العراق غير المنظمة من القتال بإتجاه الجنوب، إحتلت قوات البيشمركة الكوردية وقوات الأمن الأخرى كركوك في 13 حزيران 2014.

بعد إحتلال داعش تمّ في الموصل، تمّ طلاء المنازل التي يملكها مسيحيون بحرف من اللغة العربية يختصر مصطلح نصارى، وهو ما يعني "مسيحي". وقد رافق ذلك بيان يقول إن هذه المنازل ملك للدولة الإسلامية. في 18 تموز هرب آخر المسيحيين العراقيين من الموصل بعد صدور بيان لداعش



أطفال نازحون داخلياً، شمال العراق / Alessandro Manno

منذ حزيران 2014، قام تنظيم داعش بالقتل والختف، وإرتكب إنتهاكات واسعة النطاق ومنهجية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي. لقد استخدم تنظيم داعش الأسلحة الكيميائية. لقد استهدف المدنيين والممتلكات المدنية عمدًا، ونفذ هجمات دون إغفال للآثار التي يتعرض لها المدنيون. في الآونة الأخيرة، في هجوم الموصل، أقام مقاتلو داعش مع مدنيين أو أقاموا في مناطق مدنية وذلك لحماية المقاتلين من الهجوم.³⁷ وللإطلاع على تحليل قانوني لإنتهاكات القانون الدولي، أنظر الملحق.

عمليات إختطاف

منذ سقوط الموصل في حزيران 2014، تم إختطاف وترحيل عدد كبير من المواطنين أثناء محاولتهم الفرار أو الإختفاء، حيث كانت الشابات والأطفال أهدافًا مفضلة لتنظيم داعش. لقد ذكر شهود أن تنظيم داعش قام بإختطاف "مُسْنِين ومَعْقُون" عند سقوط سنجار في آب 2014؛ وأماكن وجودهم غير معروف.³⁸ إن معظم الشابات والفتيات المختطفات أصبحن عبيد للمتعة الجنسية لأفراد داعش أو تم بيعهن للربح المادّي. وتم تثقيف الأولاد الصغار في المدارس الإسلامية، حيث يتم غسل أدمغتهم بمعلومات دعائية عن داعش .

مما يثير القلق بصفة خاصة مصير النساء الإيزيديات. وفي حين أن التقديرات متواضعة، فهناك ما يقرب من 2500 امرأة إيزيدية ما زلن مُحْتَجَزَات.³⁹

فدية

نتيجة لجهود التحالف ضد داعش والجهود التي تبذلها حكومة العراق للحد من تمويل داعش، أفادت التقارير بأن تنظيم داعش قد أدرك فقدان الموارد والمدخولات. إن تجارة البشر تمثل الآن موردًا بدلاً للدخل.⁴⁰ في جميع الإحتمالات إن دفع الفدية يي الآن الوسيلة الوحيدة لتحرير ولاء الرهائن. وعادة ما يتم دفعها من قبل الأسر.⁴¹ في بعض الحالات، تزعم حكومة إقليم كردستان بأنها دفعت الفدية أيضًا؛ لكن قادة إيزيديين ومسؤولين حكوميين عراقيين ينكرون بشدة هذه الإدعاءات.

عنف وإستعباد الجنسي

تروي النسوة اللواتي تم إختطافهن من قِبَل تنظيم داعش قصصًا عن سوء المعاملة التي تتراوح بين العمل القسري إلى الإعتداء الجسدي، الإغتصاب، التعذيب، الزواج القسري والإستعباد الجنسي.⁴² لقد واجهت النسوة العنف الجنسي

المدنيين "كنتيجة للصراع المسلح الغير دولي، الإرهاب وأشكال العنف الأخرى في العراق: 24,243 قتيلًا و 37,368 جريحًا. كانت العيوات الناسفة اليدوية الصنع أكثر التكتيكات فتكًا بالمدنيين. وتُشير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق / مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى أن العدد الفعلي للمدنيين الذين قُتلوا يمكن أن يكون أعلى بكثير، كما أن عدد المدنيين الذين لقوا مصرعهم نتيجة للآثار الثانوية للعنف، مثل عدم الحصول على الغذاء الأساسي، المياه أو الرعاية الطبية غير معروف. إن الأطفال، النساء الحوامل، الأشخاص من ذوي الإعاقة وكبار السن بشكل خاص يبقون فئات ضعيفة.³²

تُشير دراسة حديثة نُشرت في Public Library of Science journal *PLOS Medicine* إلى أن ما لا يقل عن 9900 شخص من الإيزيديين قد قُتلوا أو أُختطفوا في آب 2014 في منطقة جبل سنجار، حيث قُتل حوالي 3100 شخص من الإيزيديين (أكثر من نصفهم قد تم إعدامهم) وحوالي 6800 شخص قد حُطفوا ليصبحوا عبيد جنس أو مقاتلين. جاءت هذه الأرقام نتيجة مسح إستقصائي لنظرء سكان المنازل بأثر رجعي لتقدير عدد ونبذة عن خلفية الأشخاص الذين تم قتلهم أو إختطافهم. إن تحليل الحساسية يوحي بأن العدد الفعلي لعمليات القتل والإختطاف ربما قد بخس حقه في بيانات الدراسة بسبب محاباة الناجين.³³

لقد تعقبت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) عدد الأشخاص النازحين منذ كانون الثاني 2014: فحتى نهاية نيسان 2017، تجاوز النزوح الداخلي 3,065,000 شخص.³⁴ إن أغلبهم قد فقدوا منازلهم وسبل عيشهم نتيجة أعمال داعش (خاصة ألقليات العراق)، أو نتيجة رد فعل هذه الأعمال. واليوم، ونتيجة لهجوم الموصل الذي بدأ في 16 تشرين الأول 2016، فإن أعداد الألقليات تنضب أكثر من ذلك. لقد توقع أحد كبار ممثلي الكنيسة المسيحية أنه بعد طرد داعش من العراق، لن يكون هناك "سوى 30,000 مسيحي باقي في شمال العراق".³⁵

ما تزال مسألة عدد المفقودين المتعلقين بالنزاع تساؤلًا مفتوحًا أيضًا—لقد وردَ بأنه لا يوجد سجل موحد للأشخاص المفقودين ولا يوجد أي جهد شامل لتوثيق الأشخاص المفقودين. لقد قدّر أحد الزعماء الإيزيديين وجود حوالي 6000 شخص إيزيدي مفقود حتى آذار 2017.³⁶ لا تتوفر معلومات عن مجموعات أخرى.

مفترق طرق: مستقبل ألقليات العراق ما بعد داعش

كعقاب وأيضاً كمكافأة لمقاتلي داعش. حيث تم تبادلهن من قبل المقاتلين كهدايا، وقد تزوجوا بالقوة بغرض الإغتصاب،⁴³ وتم إغتصابهن مراراً وتكراراً.⁴⁴

وفي الوقت الذي كان فيه التركيز الدولي في الغالب مُنصباً على الجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات الأيزيديات، ظهرت تقارير إضافية عن عنف جنسي، حيث امتدّت إلى نساء وفتيات مسيحيات وشيعة في شمال العراق، ونساء من أهل السنة من اللواتي هربنَ من العنف في محافظة الأنبار.⁴⁵ هناك تركمان شيعة قام تنظيم داعش باختطافهم من تلعفر وقد وردَ بأنهم تعرضوا للعنف الجنسي، بما في ذلك الإغتصاب، قبل أن يتعرضوا للقتل الوحشي.⁴⁶ بالإضافة إلى ذلك، وحيث أن هناك مئات الآلاف قابعات في مخيمات النازحين داخلياً في جميع أنحاء البلاد لعدة أشهر، فإن حالات العنف الجنسي داخل هذه المخيمات قد إزداد. وهو بهذه الحالة يأتي من داخل الأسر.⁴⁷

وفي حين أن الضحايا والناجين بحاجة ماسة إلى الدعم المادّي والعاطفي، فإن السلطات العراقية والكوردية، أو المجتمع الدولي، لم يقوموا إلا بتلبية خدمات محدودة حتى الآن. وفي الوقت نفسه، إن حجم الإعتداء على الأقلية الإيزيدية كان يعني أنه ينبغي على كيان المجتمع الإيزيدي أن يكافح من أجل تلبية إحتياجات أعضائه. إن الضحايا يعانون من مجموعة واسعة من القضايا الصحية، بدءاً من الإجهاد الشديد اللاحق للصددمات إلى مشاكل معقدة تتعلق بأمراض نسائية، أمراض وإعاقات تحد من الحياة؛ إنهنّ بحاجة ماسة للعلاج النفسي والمشورة.⁴⁸

عقوبات قاسية وتعسفية

بعد السيطرة على المدن والقرى، فرض تنظيم داعش عقوبات شديدة على السكان المدنيين. ففي تكريت، على سبيل المثال، قام مقاتلو داعش بقتل مئات الأشخاص، واستهدفوا مدنيين متهمين بالتعاون مع أفراد الشرطة أو قوات الأمن العراقية أو دعمهم أو كونهم أقارب لهم. لقد تم الإستيلاء على ممتلكات المشتبه في دعمهم أو تعاونهم مع الحكومة المركزية أو تم تدميرها. إن أحد ذرائع عمليات الإعدام الجماعية كان الإدعاء بالتآمر أو العصيان ضد أفراد تنظيم داعش.⁴⁹

الأكثر فظاعةً، أنه بعد إستعادة تكريت من قبضة داعش، تم تحديد مقابر جماعية تحتوي على جثث المئات من طلاب الكلية العسكرية في الجيش العراقي في قاعدة سبايكر

المحاذية للمدينة. في منتصف حزيران 2014، عندما اجتاح تنظيم داعش تكريت، فرّ عدة آلاف من طلاب القوة الجوية العراقية من القاعدة عند إقتراب تنظيم داعش، وقد تخلّوا عن زيهم العسكري، وساروا نحو بغداد. خارج القاعدة، تم إحاطة الطلاب من قبل مقاتلي داعش. وكما وردت التقارير فقد تم فصل السنة والشيعية بعضهم عن البعض الآخر: حيث أُعطيت للسنة إمكانية "التوبة" عن ولائهم للحكومة العراقية، في حين تم إعدام الشيعة بشكل جماعي.⁵⁰

هناك ذريعة أخرى يستخدمها تنظيم داعش للعقاب هي رفض الضحية إعتناق الإسلام. ففي آب 2014، وبعد معركة الإستيلاء على سنجار وغيرها من المدن المحيطة بها في محافظة نينوى، أوردَ شهود عيان محاولات داعش لتحويل مئات الإيزيديين قسراً إلى الإسلام، وهؤلاء مستهدفون بصورة خاصة من قِبَل تنظيم داعش حيث يعتبرونهم غير مؤمنين أو زنادقة. أما الذين رفضوا فقد تم إعدامهم.⁵¹

بشكل عام، بعد ترسيخ السيطرة عسكرياً، إتجه تنظيم داعش نحو إنشاء شرطة دينية خاصة به، حيث العقوبات أكثر صرامة والنظام التعليمي مركز بشكل متمزمت. ومع تعزيز تنظيم داعش للنظام القضائي تزداد أيضاً أكثر أشكال العقاب خطورة، المعروف بإسم الحدود، وهي محجوزة لأشد الجرائم فضاةً بموجب الشريعة الإسلامية.⁵² في العراق، هناك عشرات التقارير عن عمليات إعدام وعقوبات مُتطرفة وغير عادية قام بها هذا النظام القانوني، إستناداً إلى مجموعة واسعة من التهم، من زنا إلى رفض تقديم الرعاية الطبية لمقاتلي داعش.⁵³ يجبر تنظيم داعش الناس بإنتظام على التجمّع في الأماكن العامة لمشاهدة العقوبات التي تفرضها هذه المحاكم، بما في ذلك عمليات الرجم وقطع الرؤوس.

يتم التعامل مع غير المسلمين الذين هم تحت سيطرة تنظيم داعش أيضاً بدفع الجزية، وهي نَصيب الفرد من الضرائب الدينية المفروضة على المقيمين الدائمين غير المسلمين وفقاً للشريعة الإسلامية. يُستخدم تنظيم داعش الجزية حيثما كان ذلك ممكناً لإدارة إجراءات الحماية. لقد أدى التهرّب منها إلى عواقب وخيمة، مثل إختطاف أفراد من الأسرة من الإناث، الإعتقال أو الموت. بعد سقوط الموصل بيد داعش في عام 2014 ، طُلب من المسيحيين الذين يرغبون في البقاء في المدينة دفع الجزية أو الرحيل. يتم جمع الجزية في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش في شمال العراق. في سنجار، أولئك الذين لم يتم إختطافهم أو قتلهم كان لهم خيار دفع الجزية للبقاء.⁵⁴

«أشبال الدولة الإسلامية»

الدين. ولا يزال يجري جمع للمعلومات الأساسية عن المواقع التي تم تحديدها. منذ تحرير سنجار في تشرين الثاني 2015، كشفت منظمات غير حكومية، سلطات كردية وغيرها من الجماعات ما لا يقل عن 50 موقعًا لمقابر جماعية - على الأرجح لضحايا أيزيديين على يد داعش - وحددت العشرات من مواقع المقابر الجماعية في المدينة والمناطق المحيطة بقضاء سنجار.⁶²

لقد عُثر على مقابر جماعية في غرب نينوى (بما في ذلك مقبرة جماعية تضم حوالي 600 جثة من سجن بادوش والجاذة)، وفي غرب الموصل في منطقة العياضية، وفي منطقة سامراء في صلاح الدين. إن وزارة الشهداء والمؤنفلين في حكومة إقليم كردستان تعمل في الاستقصاء بموارد محدودة للغاية. لقد كشفت قوات الأمن العراقية عن أكبر موقع لمقبرة جماعية واحدة حتى الآن في منطقة الخسفة، وذلك على بعد حوالي 7 كيلومترات خارج الموصل، وتفيد التقارير أنها تحتوي على ما يقرب من 4000 جثة بشرية.⁶³

أفعال تقوم بها جماعات مسلحة أخرى

ليس لدى داعش إحتكار لإنتهاكات قانون حقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي في العراق. هناك جماعات مسلحة أخرى، بما في ذلك قوات أمن عراقية، وحدات حشد شعبي، جنود حكومة إقليم كردستان المعروفين بإسم البيشمركة والأسايش (ضباط الإستخبارات الكوردية)، وقوات تحالف فهم أيضًا مسؤولون أيضًا عن الإنتهاكات، خاصةً منذ بدء هجوم الموصل في تشرين الأول 2016.

في أثناء سير العمليات ضد تنظيم داعش، قامت قوات أمن عراقية وميليشيات موالية للحكومة في بعض الحالات بقصف مناطق مدنية ودمرت بنية تحتية مدنية وممتلكات، كما شاركت في عمليات قتل غير قانونية، إختطاف، وإلحاق أضرار بمواقع دينية. كذلك تم منع سكان محليون من الوصول إلى مناطق آمنة عند نقاط التفتيش التي تديرها وحدات إدارة الحشد الشعبي أو قوات الأمن العراقية.

كذلك وثق العاملون في المجال الإنساني في المناطق التي تمّت إستعادتها عينة من أشخاص نازحين حُرّموا من حق العودة إلى ديارهم. يُشير الشهود إلى أن البيشمركة لديهم أجندة تتجاوز قتال داعش - ترسيخ حدود دولة كردية مستقبلية وإخراج السكان السابقين. يقول أحد عمال الإغاثة في كركوك:

لقد أصبح استخدام الدولة الإسلامية للأطفال والشباب لأغراض عسكرية، بما في ذلك جنود وإنتحاريين يفجرون أنفسهم، ومروجين لهم، أمرًا روتينيًا وهو في تزايد. إن الأطفال يقاتلون إلى جانب الذكور البالغين، بدل أن يكونوا عوضًا عنهم.⁶⁴ لقد هلت تنظيم داعش لإستخدامه الأطفال في الصور وأفلام الفيديو، واصفًا إياهم "أشبال الدولة الإسلامية".⁶⁵

لقد سلّطت تقارير وسائل الإعلام الضوء على معظم الأدوار الشائعة والمثيرة التي يقوم بها الأطفال، وهي القيام بالإعدامات رميًا بالرصاص أو الذبح. كما يُبرز تنظيم داعش الأطفال في سياقات مُتعدّدة، "من عمليات الإعدام التي تحظى بتغطية إعلامية كبيرة ومعسكرات التدريب إلى جلسات تحفيظ القرآن وقوافل الدعوة".⁶⁷

إن تدريب الجنود الأطفال يجري في عدة معسكرات مُخصّصة في العراق وسوريا. هناك مُعسكر واحد على الأقل داخل مدينة الموصل، ومعسكر واحد خارج الموصل وآخر في تلعفر. إن المجندين ليسوا فقط من المختطفين ولكنهم يشملون أيضًا متطوعين وآخرين يُرسلون من قبل ذويهم. ووفقًا لسجناء سابقين، إنضمّ مختطفون لا تزيد أعمارهم عن 14 عامًا إلى أنشطة داعش العسكرية.⁶⁸ لقد تم إحضار بعضهم إلى سوريا أو أماكن أخرى بعيدة عن منازلهم، للتأكد من أن تلقينهم العسكري والإيديولوجي لن يتأثر بأي روابط عاطفية من جانب أسرهم أو منازلهم، وتسهيل حتّمهم كمقاتلين.⁶⁹ لقد عاد بعض الأطفال الذين تلقوا التلقين إلى أسرهم، التي يجب أن تتعامل مع القضايا الاجتماعية المصاحبة، بل وحتى العنف من أطفالهم، من دون أي دعم خارجي يُذكر.⁶⁰

أسلحة كيميائية

لقد استخدم تنظيم داعش أيضًا أو حاول استخدام أسلحة كيميائية، في كثير من الحالات غاز الكلور، وقد كان آخرها خلال هجوم الموصل. ومن بين عدة أمثلة، في آذار 2017، تم علاج 12 شخصًا، من بينهم نساء وأطفال، من احتمال تعرضهم لعوامل حرب كيميائية في الموصل. لقد نشطت منظمة الصحة العالمية (WHO) مع شركاء وسلطات صحية محلية في إستجابة طارئة لمعالجة ضحايا الهجوم.⁶¹

مواقع مقابر جماعية

نظرًا لإستعادة مناطق من سيطرة داعش، فقد تم تحديد عدد من المقابر الجماعية في محافظات نينوى، ديالى وصلاح

مفترق طرق: مستقبل أقليبات العراق ما بعد داعش

”إنهم يريدون تغيير هذه القرى ديموغرافياً“. إذا ما أحرقوا ودمروا هذه القرى، لن يعود الناس. إنهم يريدون من العرب الذهاب إلى مكان آخر”.⁶⁴

لقد بدأ الحصار الكامل الذي فرضته السلطات الكوردية على منطقة سنجان في أيار 2016 وهو ما يزال ساريًا. يزعم قادة كورد أن السكان الباقون في سنجان هم من أنصار حزب العمال الكوردستاني وإن السلطات الكوردية تحاول تجويعهم ليخرجوا مما يعتبرونه أرض كوردية عراقية. في الواقع، إن هذا الحصار يؤثر بشكل أكبر على الأسر الإيزيدية المتبقية التي تعارض ضم الكورد لسنجان.⁶⁵ يزعم إحد الإيزيديين بأنه ”حتى قنينة زيت الطهي الواحدة تؤخذ من قبل البيشمركة عند نقاط التفتيش“. ⁶⁶ يزعم قادة مسيحيون أن هناك حصارًا في تللسقف وباطنابا، شمال الموصل، فرضته قوات البيشمركة.⁶⁷ تُفيد التقارير بأن القوات الكوردية تُسبب أيضًا تأخيرات شديدة للإمدادات، ولمواد إعادة الإعمار وللأشخاص عند نقاط التفتيش بين أربيل وقضاء الحمدانية في نينوى.⁶⁸

تدمير تراث ثقافي

إنتهج تنظيم داعش برنامجًا لتدمير التراث الثقافي الذي يُتخذ شكل تحطيم قطع أثرية في المتاحف الأثرية، كسر تماثيل وتجريف مواقع تراثية، تفجير مزارات، أضرحة، وأماكن مقدسة أخرى لمجتمعات محلية، وحرق مكاتب ومحفوفات. من بين الأماكن المستهدفة متحف الموصل، مواقع أثرية في نينوى، النمرود وأشور.⁶⁹ لقد حُدَّت صور الأقمار الإصطناعية أيضًا آلاف الحفريات الغير قانونية في سوريا والعراق.

خلال البعثة الميدانية التي أُجريت لغرض هذا التقرير، تلقى أعضاء الفريق تقارير عن مواقع للتراث الثقافي وأبنية دينية مُستخدمة كمواقع تدريب لمقاتلي داعش ومصانع أسلحة. لقد تم تأكيد هذه الروايات في موقعين مختلفين زارتهما البعثة الميدانية في مدينة الحمدانية التي تمّت إستعادتها. كما صادفت البعثة الميدانية قيام الحشد الشعبي بتشويه مواقع تراثية تمّت إستعادتها من داعش. فعلى سبيل المثال، كشفت زيارة إلى دير مار بهنام عن وجود كتابة لشعارات لواء بابل التابع للحشد الشعبي على جدران الدير وخرابشة على كتابات داعش، وهو في النهاية إضافة إلى التشويه الموجود.

عمومًا، لقد تعرضت المواقع للنهب قبل تدميرها. تتراوح تقديرات العائدات المالية التي إستلمها تنظيم داعش من نهب

وبيع الآثار من 4 ملايين دولار إلى 7 مليارات دولار؛ إن هذا التحليل محدود للغاية بسبب ثلاثة عوامل: (1) لا توجد بيانات كمية موثوقة عن تجارة الآثار من المنطقة، ولا حتى دراسة حول المبيعات غير المشروعة؛ (2) لا يعرف الخبراء ما هي القطع الأثرية الموجودة حقًا في المواقع المنهوبة؛ و(3) لا توجد وسائل ثابتة لحساب العائدات المالية من هذه المبيعات.⁷⁰

لنضع تقديرات العائدات المالية جانبًا، يعتقد بعض علماء الآثار أن ما لا يقل عن 300 مليون دولار من قيمة الآثار موجودة الآن في السوق كجزء من المعاملات التجارية لتنظيم داعش.⁷¹ فوفقًا لنائب وزير الثقافة العراقي، إن تنظيم داعش ”يحصل على القطع الأثرية غير المشروعة ويبيعها إلى شبكات المافيا في تركيا ولبنان“. ⁷² إن إيرادات تنظيم داعش من بيع الآثار المنهوبة قد تطورت بسرعة من تحصيل ضريبة بنسبة 20% من الحفارين والتجار العاملين على أراضيهم إلى إدارة الحفريات الأثرية الخاصة بهم وبيع التراث مباشرة.⁷³

ترتبط شبكات الجريمة التركية في بلدي غازي عنتاب أو أكالكالي الحدوديتين بعلاقات وثيقة مع تنظيم داعش.⁷⁴ ومع ذلك، فإن صالات العرض في أوروبا الغربية تلعب أيضًا دورًا في توفير مساحة للمشتريين من أجل شراء الأعمال الفنية المسروقة.⁷⁵ تُفيد التقارير أن اللقى الأثرية التي تعود لفترة ما قبل الإسلام تذهب في المقام الأول إلى أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية، في حين يجد الفن الإسلامي مُشتريين له في الخليج.⁷⁶ يعتقد خبراء الآثار أنه من المحتمل أن تكون العديد من اللقى المنهوبة مخفية في الوقت الحاضر، ليتم بيعها في وقت لاحق.⁷⁷

إن القوانين في جميع أنحاء العالم ضعيفة ومتضاربة، فمع تقوية الجمارك فقط نكون قادرين على كشف جزء مما يعبر الحدود الدولية.⁷⁸ إن سياسة حماية الممتلكات الثقافية الدولية مبنية حاليًا حول إتفاقيتين: إتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب صراع مسلح (بما في ذلك بروتوكولها الأول والثاني)، وإتفاقية اليونسكو UNESCO لعام 1970 بشأن وسائل حظر ومنع إستيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بصورة غير مشروعة. إن هذه السياسة التي تُلخّص باعتبارها إحدى سبل ”الحماية والإصلاح“، تعكس مخاوف الدول من فترة ما بعد الإستعمار في الخمسينيات والستينيات حيث فقدت الدول قطعًا أثرية خلال الحُكم الاستعماري – وهي سياسة فشلت بشكل واضح في الشرق الأوسط وأماكن أخرى.⁷⁹

4. الوضع الراهن للنازحين داخلياً

مع ذلك، تم منع الأسر من العودة إلى منازلهم وسط إدعاءات حكومة إقليم كردستان بأن الأمن والخدمات الأساسية ليست طبيعية. وفي ظل النزاعات السياسية بين أربيل وبغداد، وبين مجموعات طائفية وقوى إقليمية أخرى، وفي ضوء المصالح المُحقّقة من العديد من الجهات الفاعلة على أرض الواقع، يمكن أن تكون هناك سنوات قبل أن تتمكن أسر عراقية نازحة من العودة إلى ديارها.

إحطائيات حول الأشخاص النازحين داخلياً وحركتهم

إن توزيع الكثافة السكانية للنازحين داخلياً يبقى غير متناسب إلى حد كبير في العراق. فحتى نهاية نيسان 2017، تستضيف سبع محافظات حالياً، من بين 18 محافظة، ما يقرب من 84٪ من مجموع عدد النازحين داخلياً: نينوى (20٪)، تليها دهوك (13٪) وكركوك (12٪)، أربيل (11٪)، بغداد (11٪)، صلاح الدين (11٪) والأنبار (6٪).⁸⁰ إن نينوى آخر معالق داعش والمرحلة الحالية للعمليات النهائية في البلاد، تتوافق

في حين أن الهجوم العسكري الواسع النطاق لاستعادة المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش يتقدم بإطراد في نينوى، فإن المعركة النهائية للموصل، ثاني أكبر مدينة في العراق، قد تسببت في موجة أخرى من النزوح الجماعي. في أواخر نيسان 2017، كان هناك أكثر من 441,000 شخص نزحوا منذ بداية العملية، وقد عاد منهم فيما بعد نحو 105,000 شخص.⁸⁰

مع استمرار القتال، لا يزال الوضع في نينوى متقلباً، مع ارتفاع أعداد النازحين داخلياً: فقد شهد شهر نيسان 2017 زيادة بنسبة 10٪ (53,832 شخصاً) في المحافظة، إلى جانب عدد كبير من العائدين.⁸¹ فمذ كانون الثاني 2014، عندما استولى تنظيم داعش على مناطق واسعة من محافظة الأنبار، وحتى نيسان 2017 كان هناك أكثر من 3,065,000 شخص نزحوا داخلياً من 106 مناطق ومن 3660 موقع في العراق.⁸² وعلى الرغم من أن غالبية النازحين من العرب السنّة، فإن عدداً غير متناسب من الأفراد المتضررين ينتمون إلى أقليات عراقية ودينية، بما في ذلك آشوريين، كاكائيين، شبك، تركمان وإيزيديين.



إنتهاك قديسة كنيسة الحبل بلا دنس في قرّة قوش، إستخدمها داعش للتدريب وممارسة التهديد / Fernando Burgés

يناقش هذا القسم بعض التحديات التي ما زال أفراد الأقليات النازحين يواجهونها في العراق بعد ثلاث سنوات تقريباً من سقوط الموصل بيد تنظيم داعش. فإلى جانب الزيارات إلى مخيمات النازحين داخلياً في دهوك، نينوى وأربيل، تمكن مؤلفو هذا التقرير من الوصول إلى مناطق عسكرية مغلقة في بلدات سهل نينوى والتي تمّت إستعادتها مؤخراً من يد تنظيم داعش. تختلف الأوضاع الراهنة في هذه البلدات تبعاً لمدى الدمار الذي خلفته الجماعة الإسلامية المسلحة والقصف الجوي لقوات التحالف. وفي حين هناك في بعض الحالات قرى بأكملها أُحيلت إلى أنقاض مثل باطنايا، شهدت بلدات مجاورة أخرى مثل تلسقف الحفاظ على بنيتها الأساسية إلى حد كبير.

مفترق طرق: مستقبل أقليات العراق ما بعد داعش

العراقية ومن مناطق غرب الموصل التي لا تزال تحت سيطرة الجماعات المسلحة بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى هذه المناطق.⁸⁶ إن أوضاع المدنيين في منطقة الموصل، المحاصرين بين الخطوط الأمامية أو بين المناطق العازلة، قد شهدت تراجعًا حادًا في الأشهر الأولى من عام 2017. لقد كشفت المقابلات التي أجرتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع أشخاص نازحين داخليًا في المناطق التي لا تزال تحت سيطرة الجماعات المسلحة ان القناصة والعبوات الناسفة لم تؤدي إلا إلى تفاقم السيناريو الخطير بالفعل.⁸⁷

مع المحافظة التي نشأ منها 49٪ من النازحين داخليًا.⁸⁴ لقد أُعيد توطين غالبية هذه الأسر، بما في ذلك المسيحيين والإيزيديين في إقليم كردستان العراق، في حين هرب أغلبية التركمان المسلمين الشيعة والشبك إلى محافظتي النجف وكربلاء في جنوب البلاد، على التوالي.⁸⁵ ونتيجة لذلك، لا توجد فعليًا أي مجموعات أقليّات متروكة في نينوى. ولا يمكن حساب تكلفة النزوح، المعيشة، التعليم، الصحة والسلامة العقلية بالنسبة للأسر.

من الصعب التأكد من العدد الفعلي للأفراد الذين يحاولون الفرار من المناطق التي إستولت عليها مؤخرًا قوات الأمن

جدول: نمط إستيطان النازحين داخليًا، نيسان 2017

نوع المأوى	التجمّع في المأوى	العدد في نيسان 2017	النسبة المئوية للنازحين داخليًا	النسبة المئوية لتجمّعات النازحين داخليًا
مُخيم	مُخيم	115,115	22.67	22.67
عائلة مُضيّفة	مسكن خاصة	69,013	13.59	59.67
فنادق أو موتيلات		1,614	0.32	
مسكن مستأجرة	ترتيبات مأوى حرجة	232,432	45.77	
مستوطنات غير رسمية		19,830	3.9	15.07
مباني دينية		15,500	3.05	
مباني مدرسية		2,396	0.47	
مباني لم تكتمل أو مهجورة		38,796	7.64	
غير معروف/ أخرى	غير معروف/ أخرى	13,161	2.59	2.59

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة IOM، نيسان 2017

أنواع أماكن الإستيطان

مساكن خاصة

وفقًا للمنظمة الدولية للجرّة، فإن 59٪ من النازحين الذين تم حصرهم يسكنون في مساكن خاصة.⁸⁸ وإن النوع الأكثر شيوعًا هو منازل مُستأجرة أو عائلات مُضيّفة، التي عادة ما تكون على معرفة سابقة، أو ذات صلة، بالأسرة التي يستضيفونها. إن هذا الخيار هو الأكثر شيوعًا في الأنبار، بغداد وبنينوى. وعلى الرغم من أن الظروف السائدة في الأُسُر المضيفة تميل إلى أن تكون أفضل مما هي عليه في أي نوع آخر من الإستيطان، فإن الإكتظاظ يصبح مشكلة على المدى الطويل. لقد كشف نازحون آشوريون من الذين تمّت مقابلتهم في عينكاوا أن ما يصل إلى خمس أُسُرٍ تشترك في منزل واحد.⁸⁹

بالنسبة لأولئك الذين ليس لديهم أسرة أو معارف في المنطقة التي نزحوا إليها، فإن البديل الأكثر شيوعًا هو استئجار منزل خاص. وهذا هو الحال بشكل خاص في إقليم كردستان العراق والمحافظات المحيطة به.⁹⁰ مع ذلك، وبما أن النزاع طال أمده، فهناك خط تنازلي في عدد المرافق الخاصة المستأجرة وذلك بسبب الصعوبات المالية. وهذا أمر حاسم بصفة خاصة بالنسبة للأسر التي تأتي مصادر دخلها حصريًا من أنشطة قائمة في بلداتها الأصلية. فعلى سبيل المثال، لم يكن لدى عدة عائلات من الحمدانية سوى ثلاث ساعات لكي يتركوا ممتلكاتهم قبل أن تسيطر عليهم داعش، وأُجبرت على ترك الماشية وغيرها من الممتلكات خلفهم.⁹¹

من القيود الخطيرة الأخرى التي يواجهها بعض النازحين داخلًا فيما يتعلق بالإسكان هي عدم وجود وثائق، حيث إنهم لا يتمكنون من تنظيم عقود إيجار رسمية بدونها. علاوة على ذلك، وفي بعض الحالات، يجد النازحون من غير الكورد الذين يرغبون في شراء أو إستئجار مساكن في دهوك، أربيل والسليمانية بأن العملية تكاد تكون مستحيلة، على الرغم من كون الدستور يكفلها.⁹² فكتيرا ما تتطلّب هذه العملية، بشكل كامل من المتناقضات، رسالة تزكية من مختار المحلّة، موافقة من الأسايش وتصريح إقامة لإضفاء الطابع الرسمي على عقد الإيجار.⁹³ إن الإستثناء هو للنازحين المسيحيين الذين يتم منحهم تصاريح إقامة من قبل حكومة إقليم كردستان ويتم تجديدها سنويًا، على الرغم من أنه قد يعني ذلك عمليًا الدوام في مدارس كوردية والدراسة باللغة الكوردية.⁹⁴

ملاجئ حرجة

على الرغم من إنخفاض عدد النازحين داخلًا في الملاجئ الحرجة للسنة الثانية على التوالي، فإن 15٪ (734,580 فردًا) منهم مازالوا يعانون من ظروف السكن الحرجة. وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، حتى نهاية نيسان 2017، يسكن 7٪ من النازحين داخلًا في مباني غير مكتملة، 4٪ منهم في مستوطنات غير رسمية، 3٪ منهم في مباني دينية، وأقل من 1٪ منهم في مباني مدرسية.⁹⁵ إن العيش في مباني مهجورة أو غير مكتملة البناء هو النوع الأكثر شيوعًا لترتيبات المأوى الحرج، خاصة في إقليم كردستان، حيث أدى الإنقطاع المفاجئ للازدهار العقاري بسبب الأزمة السياسية والإقتصادية الكوردية إلى ترك مباني عديدة غير مكتملة ومشاريع بناء مهجورة. على سبيل المثال، احتل عدد كبير من الإيزيديين مباني غير مكتملة في بلدة عينكاوا في ضواحي أربيل. وهناك تقارير تفيد بأن حكومة إقليم كردستان قد طردت النازحين من مستوطنات حرجة في دهوك، مثل المباني غير المكتملة، وأجبرتهم بعد ذلك على الإنتقال إلى مخيمات.⁹⁶

أما النوع الثاني الأكثر شيوعًا من ترتيبات المأوى الحرجة فهي "أماكن إستيطان غير رسمية"، بظروف رديئة وقلة فرص الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية. إن أسباب سكن النازحين داخلًا في مخيمات غير رسمية تشمل نقص قدرات إستيعاب المخيمات الرسمية وقضايا تتعلق بالإنتماء العرقي. وقد إستفاد عدد متزايد من النازحين داخلًا من هذا النوع من المأوى خاصة في الأنبار، حيث أن السكان النازحين داخلًا هناك كانوا قد نزحوا منذ فترة طويلة ونفذت مواردهم.⁹⁷

الظروف في المخيمات وفي أماكن الإستيطان العشوائية

إن النازحين الذين يعيشون في المخيمات يُمثّلون نسبة 24٪ من مجموع السكان النازحين في العراق (734,580 فردًا).⁹⁸ وبسبب التقلّب في تحركات النازحين داخلًا، وخاصة إرتفاعها منذ بداية هجوم الموصل، كان التخطيط لمخيمات جديدة صعبًا. ونتيجة لذلك، غالبًا ما تصبح أماكن إستيطان مكتظة. إن هذا الأمر ليس مشكلة فقط بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في المخيمات أنفسهم، ولكن أيضًا لأولئك الذين يسعون إلى القبول في هذه المخيمات. لقد كشفت مقابلة مع الشخص المسؤول عن الإدارة الاجتماعية في مخيم خانكي في دهوك أن قائمة الإنتظار طويلة والعملية بطيئة.⁹⁹

«إن عدد النازحين داخلياً في هذا المخيم لم يتغير منذ العام الماضي. لا يوجد على الإطلاق أي مساحة باقية. فعندما يغادر شخص ما المخيم، فإن أولوية إشغال الخيمة الشاغرة تذهب إلى أسر المُخيم التي تتقاسم حالياً نفس الخيمة مع ثمانية أشخاص أو أكثر. وبعد إيجاد الحلول لهذه الحالات، عندئذٍ فقط، يتم استدعاء نازحين خارجيين موجودين على قائمة الإنتظار»
مسؤول المخيم، دهوك، شباط 2017

نتيجة للاكتظاظ، فإن أماكن الإستيطان غير الرسمية، مثل تلك الواقعة بالقرب من مخيم خانكي الرسمي، منتشرة في العراق. فبالإضافة إلى نقص القدرات، ادعى نازح إيزيدي في المستوطنة الغير رسمية أن رفضه التسجيل بأنه كوردي قد منعه من الدخول إلى المخيم الرسمي.¹⁰⁰ إن الأوضاع في المخيم غير الرسمي لا تزال محفوفة بالمخاطر، فلا توجد فيها مرافق صحية مناسبة ولا أي نظام صرف صحي فعّال. من التطورات الإيجابية إنشاء محلات تجارية وخدمات صغيرة- مثل محلات الحلاقة وأكشاك الطعام- في المخيمات. في مُخيمي أشتي 1 وأشتي 2، في إربيل، يمكن إستئجار مخازن من قبل النازحين بسعر منخفض جداً. وقد إزدهرت هذه المبادرة، بدعم من الحكومة الفرنسية، وقد خلقت شبكة التجارة الصغيرة قوة فعّالة جديدة في المخيم.

إحتياجات إنسانية

«كنت سائق سيارة أجرة في دهوك عندما بدأ تنظيم داعش بالإستيلاء على الأراضي في عام 2014. بعد يوم عادي في العمل، كنت ذاهب إلى المنزل وقابلت داعش. أوقفوني، أطلقوا النار علي عدة مرات وجرفوا سيارتي بالبلدورز بينما كنت مألزاً في داخلها. كانوا يعتقدون أنني كنت ميثاً فتركوني هناك. لقد تركت أنزف لمدة 7 ساعات. وحتى يومنا هذا، لا يزال هناك كسر في ذراعي. أخبرني الأطباء هنا في أربيل أن الجراحة ستكلف 4 ملايين دينار عراقي [حوالي 3,500 دولار أمريكي] لعلاجها. أنا فقط ليس لدي هذا المبلغ من المال»
نازح مسيحي في مخيم أشتي، شباط 2017

هناك أعداد متزايدة من الأشخاص المعرضين للخطر الآن عنه من أي وقت خلال النزاع الأخير. فحتى نهاية نيسان 2017، قدّر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عدد السكان المتضررين الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية في العراق بأنه قد تجاوز 11 مليون نسمة.¹⁰¹ فمنذ بدء العمليات

العسكرية التي إستهدفت إستعادة مدينة الموصل في تشرين الأول 2016، شهدت محافظة نينوى زيادة في الإحتياجات الإنسانية. بعد ثلاث سنوات من النزاع المستمر والركود الإقتصادي، فإن الإحتياجات الأكثر إلحاحاً ترتبط بالصحة والحماية، فضلاً عن الحصول على المياه، الصرف الصحي والنظافة الصحية. إن حالة الأشخاص من غرب الموصل إلى حمام العليل كانت صعبة بشكل خاص، حيث أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن بعض الأفراد لم يتمكنوا من الحصول على المياه الصالحة للشرب لمدة 45 يوماً.¹⁰²

وبينما تقوم الحكومة العراقية وبعض المنظمات غير الحكومية بتوزيع الأغذية في عدد قليل من الأحياء التي تمّت إستعادتها في غرب الموصل، فإن القتال العنيف يجعل من الصعب تقديم مساعدات إنسانية كافية إلى أجزاء كثيرة من البلاد. ولجعل الأمور أسوأ، أدى نقص المواد الغذائية إلى زيادات حادة في الأسعار وأن تُكافح الأسر الفقيرة في الموصل لإطعام نفسها. فمنذ عام 2014، تضاعفت معدلات الفقر في كردستان، وتُفيد التقارير بأن البطالة قد تضاعفت ثلاث مرات في العديد من المجتمعات المحلية.¹⁰³ وفي الوقت نفسه، إنخفض الإنتاج الزراعي في المناطق التي كانت تحتلها داعش سابقاً بحوالي 40٪، مما أدى إلى تقويض الإكتفاء الذاتي الغذائي في البلاد. وفي هذا المضمار، إضطرت مئات الآلاف من المدنيين إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية للحصول على المورد والمساعدة.¹⁰⁴

سبل العيش المستدامة

في ضوء النزوح القسري وفقدان الوظائف والممتلكات، يفقد النازحون بصورة أساسية سبل عيشهم. إن تأثير فقدان سبل العيش على الرفاه النفسي- الإجتماعي للنازحين واحترام الذات،¹⁰⁵ بالإضافة إلى عوامل الإجهاد الأخرى التي يتعرضون لها حتماً، يمكن أن يُسبب مزيداً من التوتر في المخيمات أو أماكن الإستيطان. لذلك، هناك حاجة ماسة لتوليد مدخولات أثناء النزوح من أجل تحسين نوعية الحياة لهؤلاء الأفراد، فضلاً عن المساعدة على تجنب الإعتماذ الطويل الأمد على الغير ومن ناحية أخرى تجنب التعرض للتمييز وسوء المعاملة.¹⁰⁶

في هذا السياق، فإن الحفاظ على الإقتصاد المحلي من خلال برامج الدفع النقدي مقابل العمل يُعتبر أمراً حيوياً في توفير قدر من الأمن على المدى الطويل للمجتمعات المحلية ومنع

التطرف العنيف، وخاصة بين الشباب.¹⁰⁷ لقد أصبح الدفع النقدي مقابل العمل واحدًا من أكثر التدخّلات قصيرة الأجل إستخدامًا من قبل منظمات المساعدة لتوفير فرص عمل مؤقتة للسكان الأكثر تضررًا من الأزمة.

قبل اندلاع النزاع في عام 2014، تم اختبار هذه المبادرة من قبل برنامج الأغذية العالمي (WFP) في ديالى وأماكن أخرى، حيث إستهدفت هذه المبادرة أشد الفئات ضعفًا، بمن فيهم نازحون داخليًا وعائدون.¹⁰⁸ ففي مخيم خانكي، تم تنفيذ برنامج الدفع النقدي مقابل العمل في عام 2016، وشمل تنظيف وإعادة تأهيل المجاري، قنوات الري وتحسين الصرف الصحي.¹⁰⁹

النساء والأطفال

كانت الظروف في مستوطنات النازحين داخليًا أسوأ دائمًا بالنسبة للنساء والأطفال. فبالإضافة إلى العيش في أخطار ماديّة، فإنهم يكافحون مع عدم كفاية الرعاية الصحية والتعليم. لقد أجريت دراسة مع نساء وأطفال بعمر 15 سنة فأقل، ضمن عينة من سكان نازحين داخليًا في محافظات كركوك، بغداد وكربلاء، وقد بحثت بعمق التحديات الرئيسية التي يواجهونها. ومن بين أمور أخرى، فقد كشفت عن قضية إشكالية خاصة تتعلق بصحة الأم. إن مضاعفات الحمل كانت شائعة بشكل مثير للقلق، حيث ورد بأن ربعهم يعاني من فقر الدم و22٪ منهم يعانون من نزيف (ما قبل الولادة أو ما بعد الولادة).¹¹⁰ إن الظروف السيئة في وقت الولادة شائعة أيضًا، كما تم تأكيده من قبل المشاركين في هذا التقرير.

«لقد أنجبت زوجتي إبتنا في أربيل بعملية قيصرية لقد كان الأطباء خشنين خلال العملية وقد إنتهى بهم المطاف بكسر روك الطفلة وإصابة ذراعها. إنها عرضة لخطر عدم القدرة على المشي بعد الآن، لذلك كان علينا أن نُجري لها عملية. إنها مجرد طفلة. كان علينا أن ندفع ثمن الجراحة وأنفقنا كل شيء نملكه لإجراء العملية»
نازح إيزيدي، مخيم خانكي، دهوك، شباط 2017

لقد بيّنت نتائج الدراسة بأن العنف المنزلي ضد المرأة أمرٌ سائد.¹¹¹ وتشمل الإهتمامات الأخرى للدراسة القدرة على ضمان وسائل صحيّة مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وضمان وجود أماكن آمنة للفصل بين الجنسين بالنسبة للفتيات والنساء. لقد أنجزت بعض المخيمات الرسمية دور حضانة حصراً لأطفال الأسر التي تعيلها نساء أو لأطفال أيتام.

كما أبرزت منظمة مجتمع مدني نسائية آشورية في دهوك مخاوف متعلقة بالعناية النفسية بالنساء في أماكن النزوح.¹¹² لقد أصبحت مشاعر عدم الأمان بالنسبة لسلامة الشخص موضوعًا مشتركًا في حياتهم وغالبًا ما يكون لها تأثير حاد على صحتهم النفسية. بالنسبة للنساء اللواتي تم إحتجازهن من قبل داعش ولكنهن تمكّن من الفرار، فإن وصمة العار تشكل تحديًا إضافيًا. وفي خطوة إيجابية لتعزيز إسترداد العافية الجماعية والفردية، فقد وضّح أمر ديني صدر عام 2014 بأن أي سيدة أو فتاة إيزيدية تعود من قبضة داعش فإنها تبقى إيزيدية.¹¹³ وعلاوة على ذلك، قام العديد من الأزواج بإرجاع زوجاتهم طوعيًا، وقد إختار بعض الشباب الإيزيديين الزواج من ناجيات من العنف الجنسي وذلك لتعزيز المصالحة المجتمعية الداخلية.¹¹⁴

يُمثّل الشباب بشكل خاص نسبة عالية من بين الأشخاص النازحين قسرًا، حيث يُقدّر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وجود 5,100,000 شخص من بين 11 مليون مدني في العراق تحت سن 18 عامًا.¹¹⁵ لقد بقوا عرضة وبشكل خاص للعنف، الإستغلال وإنتهاكات حقوق أخرى، وقد شملت قتل وجرح العديد منهم. ففي شباط 2017 وحده، أكدت آلية الرصد والإبلاغ (MRM) في العراق حدوث 15 انتهاكًا منفصلاً لحقوق الطفل، شملت مقتل 16 طفلًا وجرح 8 آخرون، في المقام الأول نتيجة عبوات ناسفة.¹¹⁶

إن التعليم أيضًا يبقى الحصول عليه متعذرًا بالنسبة لأكثر من مليوني طفل نازح وأطفال من مجتمعات مضيفة حيث إنهم حاليًا بعيدين عن الدراسة. إن عوائق اللغة تُشكّل تحديًا واضحًا عندما يتعلق الأمر بتثقيف النازحين داخليًا. في إقليم كردستان العراق، تتم متابعة المناهج الدراسية باللغة الكوردية، في حين أن المناهج الدراسية في المدارس الحكومية التي تديرها الحكومة هي باللغة العربية. وهذه قضية رئيسية بالنسبة لعدد كبير من النازحين غير الكورد في إقليم كردستان العراق. فعلى سبيل المثال، أفاد نازح آشوري بأنه من أجل إبقاء أطفاله في مدارس آشورية، كان عليه أن ينفق شهريًا مبلغ 35 دولارًا أمريكيًا على النقل لأن المدارس الوحيدة بالقرب من عائلته كانت مدارس كوردية. لقد إختارت العديد من الأسر تسجيل أطفالها في مدارس حكومية تُدرّس باللغة العربية لمجرد تجنب التعليم باللغة الكوردية.¹¹⁷

5. تحديات مُستَمرّة في المناطق التي تمّت إستعادتها من داعش

لقد ركّزت التغطية الإعلامية الأخيرة على التراجع المُطرّد لقوات داعش عن أراضيهم السابقة، حيث إستعادت القوات العسكرية وشبه العسكرية سيطرتها على مساحات واسعة من مناطق سهل نينوى في الأشهر الأخيرة من عام 2016، وعلى المعركة الجارية لتأمين المناطق المُتبقية من الموصل التي يحتلها تنظيم داعش. إن النظرة الأولى تُشير إلى أن الفضاء والتشريد الجماعي الذي بدأ مع اكتساح شمال العراق في صيف عام 2014 قد ينتهي قريبًا.

مع ذلك، وكما أن العنف ضد الأقليات في المنطقة يعود إلى ما قبل عام 2014، فمن المرجح أن يستمر عدم الإستقرار والإنقسام حتى لو تم هزيمة داعش نفسه بنجاح. يستند هذا



منظر شارع مهجور في تلسقف / William Spencer

الحدانية بعد داعش - مدينة لا تزال تعيش في كارثة

رصاصات واحدة. لم يحذروا أو يقولوا للمدنيين أو لأهالي الحدانية أن داعش قادمون وأنهم ينسحبون. لقد غادروا بصمت. سمعنا في النهاية شائعات بأن داعش قادمون وفي غضون ثلاث ساعات تم إخلاء المدينة بأكملها. ولكن عندما هربنا، وجدنا أن الكورد قد أغلقوا الطرق خلفهم ووضعوا عوائق لكي لا تتمكن قوات داعش من تعقبهم. المشكلة هي أننا لم نتمكن من إجتياز العوائق بسهولة. لا يمكنك أن تتخيل الظروف التي عانى منها هؤلاء النازحون داخليًا. لقد نجوا من جوع وعطش، وقد أُسيئت معاملتهم عند نقاط التفطيش¹¹⁹. نازح آشوري من الحدانية

في كانون الأول 2016 تم إسترجاع البلدة من قبل الفرقة العسكرية التاسعة العراقية، الشرطة المحلية والإتحادية، بدعم من وحدة حماية سهل نينوى (NPU). لكن مثل العديد من

تقع الحدانية، في الأصل هي مدينة مسيحية، على بعد 30 كيلومترًا شرق الموصل بإتجاه أربيل. لقد قامت القوات الكوردية، بالتعاون مع قوة دفاع مسيحية، بالدفاع عن المدينة ضد هجمات داعش في حزيران 2014. وفي ذلك الوقت، فرّ بعض سكانها إلى أربيل، وعادوا بعد فترة وجيزة. بعد شهرين، في 6 آب، واجهت الحدانية هجومًا متجددًا من قبل داعش، وإنسحبت القوات الكوردية. لقد أُجبر السكان المحليين على الفرار على عجل، بعد أن أُبلغوا قبل بضع ساعات فقط، عقب مغادرة البيشمركة، مستصحبين معهم فقط ملابسهم التي كانوا يرتدونها.

«في عام 2014، عندما سقطت الموصل، كانت الحدانية لا تزال غير مُحتملة. جاء الكورد لحماية مدينتنا. لقد وعدونا بأن داعش لن يأخذ المدينة إلا على جثثهم. ومع ذلك، عندما جاؤوا داعش، إنسحب الكورد من دون إطلاق

وحدات حماية سهل نينوى ، لقد تعرّضت جميع الممتلكات في المدينة للنهب، إمّا قبل أو بعد رحيل داعش، ويفتقر المستشفى المحلي إلى معدات أساسية وأدوية.¹²³

وكما هو الحال في مناطق أخرى من المناطق التي كان يُسيطر عليها تنظيم داعش سابقًا، فإن ترميم البنية التحتية المادية للمدينة، ناهيك عن النسيج الاجتماعي لمجتمعها، سيتطلب استثمارًا مستمرًا للموارد والمساعدات إذا كان السكان قادرين على استئناف حياتهم هناك.

البلدات والمدن الأخرى التي كانت تحتلها داعش مؤخرًا، فإن صدمة ودمار حُكمها سيستغرق وقتًا طويلًا لينعكس. ومع أن بعض التقديرات تُشير إلى أن ما يصل إلى 80٪ من بنيتها التحتية قد دُمّر،¹²⁰ بما في ذلك تدمير أغلبية المنازل السكنية، فقد أصبحت الآن مشهدًا مشوّهاً بأنفاق، خنادق ومباني محترقة عن بكرة أبيها. في تلك المنازل القائمة،¹²¹ العديد منها مغطى بكتابات من قبّل داعش، ولا تزال رائحة الحرق قوية جدًا بالنسبة للسماح لبعض الأسر بالعودة بعد شهور من إستعادة المدينة.¹²² وطبقًا لما ذكرته وحدة محلية من

من الآبار. والأكثر من ذلك، إن الأنابيب مكسورة لذلك حتى لو كان المولد يعمل فإن المياه ليست ثابتة".
مسيحي عائد إلى تلسقف، شباط 2017

هناك نازحون داخليًا يُعتبرون تدمير المدارس والمستشفيات أحد أهم موانع العودة. إن المراكز الصحية، عندما تكون لا تزال سليمة، فإنها تعمل في ظل ظروف حرجة. في تلسقف، على سبيل المثال، المركز الصحي فارغ.¹²⁵ وفي ضوء الإحتياجات المُلحة للمدن التي تمّت إستعادتها حديثًا، قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) في حزيران 2015 بإنشاء صندوق تسهيلات لتحقيق الإستقرار. إن تصميم هذا البرنامج في الأصل كقناة مُفردة لتحقيق إستقرار فوري - عُرف بإسم صندوق تسهيلات تحقيق الإستقرار الفوري (FFIS) - قد تم تقسيمه لاحقًا إلى قنوات متعددة، ليشرف عليها رئيس طاقم موظفي رئيس الوزراء العراقي.¹²⁶ وعلى الرغم من تخصيص مبلغ 85 مليون دولار أمريكي لدعم فئات سكانية ضعيفة من حيث الأشغال العامة، إعادة تأهيل البنية التحتية الخفيفة، سبل كسب العيش، دعم القدرات والمصالحة المجتمعية تحت إطار صندوق تسهيلات تحقيق الإستقرار الفوري (FFIS)، فحتى تاريخ نشر هذا التقرير، لم يبدأ أي عمل فعلي في المدن التي تمّت إستعادتها من داعش.¹²⁷

الأمن والتلاعب السياسي بالمليشيات

إن الأمن في المناطق التي تمّت إستعادتها مضمون من قبّل مجموعات مسلحة متنوعة وفقًا للتواجبات السياسية والعسكرية المختلفة على الأرض. فإلى جانب قوات الأمن العراقية والبيشمركة، تقوم العديد من المليشيات التي تعكس إنتماء السكان المحليين بحراسة المواقع. في وقت الزيارة، كانت الحمدانية مُسيطر عليها من قبّل وحدة حماية سهل

الفصل إلى بحوث ميدانية أولية أعدها مؤلفو هذا التقرير في مناطق نينوى التي تمّت إستعادتها، بما في ذلك الحمدانية، كرمليس، تلسقف، خضر الياس، القوش وباطنايا - لا يزال طريق الوصول إليهم من جانب إقليم كردستان العراق مغلقًا من قبل البيشمركة -¹¹⁸ ويسلّط الضوء على النقص الحاد في الخدمات والبنى التحتية الأساسية التي خلفها النزاع، والإحتياجات الإنسانية المستمرة، وخطر حصول المزيد من الإنقسام الاجتماعي في المستقبل. وبعيدًا عن الأبعاد العسكرية للأزمة الراهنة، سيتعين أن يكون هناك أيضًا تدخّل واسع النطاق في المنطقة لضمان أمنها وإستقرارها على المدى الطويل.

نقص في الخدمات وفي البنية التحتية

في جميع المناطق التي تمت إستعادتها من داعش، تعرّضت البنية التحتية لأضرار بالغة. هناك بعض مجتمعات سكنية قد تمّت تسويتها بالأرض، إما نتيجة هجمات مُنسقة من قبل داعش أو نتيجة غارات جوية للحالف. وحتى شباط 2017، لم يتم بعد إستعادة الماء والكهرباء.

وحتى عندما كان الضرر المرئي للبنية التحتية المادية محدودًا نسبيًا مقارنة بالمناطق المجاورة، مثل بلدة تلسقف المسيحية، فلا تزال هناك مشاكل كبيرة واضحة. لقد كشفت مقابلة أُجريت مع إحدى الأسر القليلة التي عادت إلى المدينة أن الخدمات الأساسية لا تزال غير فعّالة، على الرغم من توفّر بعض الكهرباء ليلاً.¹²⁴

«لا توجد خزانات مياه، وهناك حاجة إلى الكهرباء من أجل تشغيل الآبار. يُستخدم المولد لملء الخزانات بالماء

مفترق طرق: مستقبل أقليات العراق ما بعد داعش

Peshmerga" تابعين للمجلس الوطني الكوردي السوري) وهم ممثلون من الحزب الديمقراطي الكوردستاني باتجاه قرية خانصور، وهي مفترق طرق رئيسي يحتله مقاتلون إيزيديون تم تدريبهم وتقديم المشورة لهم من قبل حزب العمال الكوردستاني الذي يتخذ من تركيا مقراً له. وعلى الرغم من أنه لم يتضح ما إذا كانت القوة المدعومة من الحزب الديمقراطي الكوردستاني كانت تسعى لإحتلال القرية أو لمجرد المرور عبرها باتجاه الحدود السورية،¹³¹ إندلج قتال عنيف أسفر عن وقوع عدد من القتلى من الجانبين.

في 26 آذار 2017، أفادت التقارير بأن عددًا كبيرًا من أفراد وحدة المقاومة الإيزيدية في سنجار تركوا هذه المجموعة للانضمام إلى قوات تابعة للحزب الديمقراطي الكوردستاني في سنجار،¹³² رغم الإشتباكات السابقة.¹³³ وبالإضافة إلى ذلك، فإن آخر الميليشيات المتبقية في العراق من دون إنتماءات سياسية، قوة حماية إيزيدخان، أعلنت أيضًا إرتباطها بالقوات الأمنية التابعة للحزب الديمقراطي الكوردستاني في آذار 2017.¹³⁴ ولا يُعرف مدى كون هذه التحركات خضوعًا لضغوط خارجية أو قرارًا مستندًا إلى حماية مستقبل الأقلّيات.

نهب ممتلكات في مناطق تمّت إستعادتها

«لقد أخذوا كل شيء. الكابلات النحاسية، تلفزيونات بلازما، حتى أنهم أحرقوا الكتب. إذا كان لديك أخشاب جديدة في منزلك، فإنهم ينتزعونها لإشعال النار.»
أشوري مسيحي من بارطلة، شباط 2017

على الرغم من أن رحيل قوات داعش من مناطق كثيرة أمرٌ مرحبٌ به، فإن أمن العديد من السكان لا يزال محفوفًا بالمخاطر حيث أن الميليشيات وقوات الأمن التي حلت محلهم قد تورطت أيضًا في إنتهاكات. في جميع المناطق التي تمّت إستعادتها، وردت تقارير عن حدوث عمليات نهب واسعة النطاق من قبل القوات التي قاتلت داعش. في تللسقف، أفادَ نازحون مسيحيون أنه بعد إستعادة المدينة، رجعوا للتحقق من ممتلكاتهم ووجدوا منازلهم بأقل قدرٍ من الضرر وإن معظم أغراضهم الشخصية لا تزال موجودة. بعد فحص ممتلكاتهم، قاموا بالإقفال عليها وعادوا إلى أربيل. بعد أسابيع، في زيارة أخرى إلى المدينة، وجدوا أن الأقفال مكسورة وقد نُهبت الحاجيات. حدثت هذه الحالة عدة مرات: "لقد أنفقت أكثر من 200 دولار أمريكي على الأقفال وفقدت ما قيمته 35,000 دولار من الممتلكات."¹³⁶

نينوى التي تشكّلت في أواخر عام 2014 أساسًا من قبل مسيحيين آشوريين. في المنطقة المحيطة بباطنانيا، تللسقف والقوش، الأراضي مُسيطر عليها عسكريًا من قبل البيشمركة. بالمقابل، تُسيطر قوات الأمن العراقية على باطنانيا والضواحي. إن المناطق القريبة من الخضر مُسيطر عليها من قبل ميليشيات شبك وميليشيات شيعية أخرى من خلال لواء بابل. توجد نقاط تفتيش عديدة في جميع أنحاء المنطقة، على بعد بضعة أمتار من بعضها البعض، تتحكّم فيها مجموعات مختلفة من إنتماءات عرقية ودينية متنوعة. غير أن المنطقة الأوسع ومعظم نقاط التفتيش الرئيسية في منطقة سهل نينوى مُسيطر عليها من قبل البيشمركة، مما يفرض قيودًا على الحركة.

إن القوة المحدودة للميليشيات القائمة على أساس الأقلّيات تعني أنها في الواقع تتبّع أو تتلقى دعمًا من حكومة العراق/ قوات الأمن العراقية أو من حكومة إقليم كوردستان/ البيشمركة. وهذا يقود إلى مزاعم وجود تلاعب سياسي، ولا سيما بالنسبة للمذكور آخرًا. فعلى سبيل المثال، لقد وردَ بأن حكومة العراق قد دعمت وحدة حماية سهل نينوى (المسيحية)، وتموّل ميليشيات إيزيدية، قوة حماية إيزيدخان، حيث يمكن القول بأنها تُرسل رسالة مفادها أن مشاركة الأقلّيات في تنفيذ الإستراتيجيات العسكرية هو جسر أساسي بين الحكومة وبين الأقلّيات المتوقع عودتهم.¹²⁸ تزعم حكومة إقليم كوردستان بأنها تعمل لصالح الأقلّيات ومستقبلها. لقد أنشأت حكومة إقليم كوردستان مجموعات مسلحة شبك ومسيحية تابعة للحزب الديمقراطي الكوردستاني،¹²⁹ مثل قوة حماية نينوى، على الرغم من أن تواجدهم في بعض المناطق التي تمّت إستعادتها ضئيل ويكفي لأن يكون رمزياً. وتقوم السلطات الدينية المسيحية في إقليم كوردستان بدعم هذه الميليشيات علنًا، رغم أن ذلك أثار جدلاً. وتقوم حكومة إقليم كوردستان بالردّ على هذه الشكاوى بإدعاء مسؤولية تأمين المناطق التي تمّت إستعادتها من داعش.

يبقى قضاء سنجار في نينوى منطقة معقدة بسبب وجود عدة جماعات مسلحة مختلفة تمثّل إنتماءات مختلفة. ففي حين ادعى مسؤول حكومي محلي كبير في شمال العراق، في شباط 2016، بأن البيشمركة هي القوة البارزة الوحيدة التي تحمي السكان المحليين في المنطقة،¹³⁰ إلا أن التطورات الأخيرة تكشف عن مواجهات بين مقاتلي الميليشيات الإيزيدية وبين قوات البيشمركة التابعين للحزب الديمقراطي الكوردستاني. في 2 آذار 2017، تحرك مقاتلون سوريون ("Rojava")

حاليًا في إقليم كردستان العراق

في ذلك ما يتعلق بالإيرادات النفطية المفقودة. يُشير العديد من الكورد إلى أن قطاع النفط يفتقر إلى الشفافية ولا يمكن رصد تدفق النفط والبترو دولار. ويشير آخرون إلى أن عمليات تحويل العملات من عائدات النفط من الدولار الأمريكي إلى الدينار العراقي قد إحتكرتها أسر السلالات الحاكمة الكوردية. في الوقت نفسه، أفادت التقارير أن ديونًا بقيمة 20 مليار دولار قد تكدّست على حكومة إقليم كردستان، وقد أُجبرت الحكومة على إلغاء آلاف المشاريع للحد من هذا الرقم، في حين إنخفضت رواتب الحكومة وتراجعت المدفوعات العامة للمقاولين إلى مُستحقات.¹³⁵ لقد تفاقمت هذه الأزمات بسبب أعباء إستضافة النازحين داخليًا الذين فروا من داعش، مع بقاء المنطقة الكوردية على مسار الحرب من أجل حماية المكاسب الإقليمية الأخيرة، وإنخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية. لقد أدى ذلك إلى إرتباكات شديدة، مظاهرات، إضطرابات، وإلى مزيد من الهجرة من إقليم كردستان العراق.

إن الوضع السياسي والاقتصادي الحالي في إقليم كردستان العراق وفُراسًا ساقًا مَمرحلة بعد داعش بالنسبة لنوى والمناطق الأخرى التي تمّت إستعادتها.

لقد إنتهت ولاية الرئيس الحالي للإقليم، مسعود بارزاني، في عام 2015 بعد تمديدتها لمدة عامين. منذ ذلك الحين لم يكن حكمه يملك تفويض رسمي. في 12 تشرين الأول 2015، مُنع رئيس برلمان إقليم كردستان من دخول عاصمة كردستان في أربيل، ولم تُعقد جلسات البرلمان منذ ذلك الحين. لقد تم منع أعضاء أحزاب معارضة أخرى بشكل منتظم عند نقاط التفتيش في أربيل من القدوم إلى البرلمان. في الوقت نفسه، من الممكن أن يتم إجراء إستفتاء حول الإستقلال عن العراق في أوائل تشرين الأول من هذا العام، وهو مرهون بالإتفاق على شروط الإستفتاء بين الأحزاب السياسية الكوردية.

تأتي نسبة 90٪ من جميع إيرادات حكومة كردستان من قطاع النفط والغاز. هناك مزاعم فساد واسعة الإنتشار، بما

داعش السيطرة عليها، من دون أي دليل يُشير إلى أن عمليات الهدم هذه قد نُفذت لأغراض عسكرية مشروعة.¹³⁹

كما تم الإبلاغ عن دفع رشايي لجمع أغراض شخصية في البلدات التي تمّت إستعادتها. وقد أوضح النازحون الذين أُجريت معهم مقابلات في دهوك وأربيل أن عبور البضائع من المدن التي تمّت إستعادتها إلى المخيمات يتطلب دفع رشايي للجيش والشرطة على طول الطريق.¹⁴⁰

عبوات ناسفة و متفجرات من مخلفات الحرب

إن العراق الآن هو "أحد أكثر البلدان الملوثة في العالم"،¹⁴¹ مع وجود الآف المتفجرات التي تُغطّي المناظر الطبيعية في المحافظات الشمالية. يدّعي الخبراء أن بعض العبوات الناسفة لا يمكن نقلها ويجب تدميرها حيث وُضعت في الأصل. لا تزال قرية بشير في محافظة كركوك، التي إستولى عليها تنظيم داعش في عام 2015، تحتوي على كميات كبيرة من الذخائر غير المنفلة. ووفقًا لشخص من البيشمركة، إن أرض بلدة باطنايا ملوثة بشكل كبير بالألغام الأرضية، إلا أنه خلال

إن الإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي الجرائم مسألة أخرى صعبة. لقد أفاد أحد النازحين داخليًا بأن أحد الجيران عاد للتحقق من ممتلكاته ليجد سمانه مُحمل على شاحنة:¹³⁷ عندما أخذ الجاني إلى السلطات الكوردية، طُلب من السارق فقط إعادة الأسمدة دون أي عقوبة على جُرمه.

لقد تمت مشاطرة تقرير مماثل من قبل نازح من قرية سلطان. فبعد أن تمّت إستعادته مدينته في صيف عام 2016، عاد لكي يتحقّق من أرضه وممتلكاته ووجد أن كل شيء كان طبيعيًا. وبعد خمسة عشر يومًا عاد ليجد أن الأشجار والنباتات قد أُقتلعت من المزارع، وهُدّمت بعض المنازل، وإستولى البيشمركة على البعض الآخر كقواعد لهم، بما في ذلك منزله: "إن البيشمركة يخلقون وضعًا لا يسمح بالعودة".¹³⁸

لقد أثبتت تحقيقات أجرتها منظمات أخرى هذه الروايات. ففي جنوب غرب الموصل، وثقت صور الأقمار الصناعية التي راجعتها منظمة حقوق الإنسان (HRW) تدمير مئات المباني في عدد من القرى من خلال إستخدام متفجرات، أليات ثقيلة ونيران حيث حدثت بعد أن إستعادتها القوات التي حاربت

مفترق طرق: مستقبل أقليمات العراق ما بعد داعش

زيارة البعثة الميدانية في آذار 2017 إلى باطنيا، قام العديد من البيشمركة والأسياش بالتجول بالمدينة دون قلق واضح من العيوات الناسفة والمتفجرات من مخلفات الحرب.

لقد إُدعى مسؤول كوردي كبير أن البيشمركة ليس لديها سوى عدد قليل من الإختصاصيين القادرين على تنظيف الطرق من الألغام لغرض تحركاتهم. هناك حاجة ماسة لتدريب القدرات ولموارد مالية من أجل إزالة الألغام، ولكن حكومة إقليم كردستان تدعي حتى الآن أنها لم تتلق دعماً دولياً لهذه الغاية.¹⁴²

تغيير ديموغرافي وقيود مفروضة على العودة

«طوال عُمرنا معلوم أننا لسنا كورد. لم نتحدث أبداً لغتهم ولم نرتدي أبداً زيهم»
نازح مسيحي في مُخيمٍ أشتي، عينكاوا، شباط 2017

منذ إنسحاب القوات الأمريكية من العراق وعمليات إستعادة المناطق من داعش، أثبتت العلاقات بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان هشاشتها من حيث إيجاد الحل للوضع القانوني للأراضي المتنازع عليها، والتي تشمل أقضية خانقين، كفري وبلدروز في محافظة ديالى، قضاء طوز خورماتو، وهو حالياً جزء من محافظة صلاح الدين، وقضاء بدره، وهو حالياً جزء من محافظة واسط. إن طموحات حكومة إقليم كردستان لتوسيع مناطق سيطرتها في ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها تواجه معارضة قوية من قبل مجتمعات عربية وتركمانية في المناطق المعنية، وكذلك من قبل حكومة العراق. ففي الوقت الحالي، بالإضافة إلى المحافظات الثلاث الموجودة داخل كردستان العراق (أربيل ودهوك والسليمانية)، يسيطر الكورد على أجزاء من محافظات نينوى، كركوك، صلاح الدين وديالى. إن حكومة العراق تُسيطر على أجزاء أخرى من تلك المحافظات الأربعة التي يطالب بها الكورد أيضاً. إن محافظة نينوى تشمل قضاء عقرة والجزء الشمالي من قضاء الشيخان، اللذان يخضعان لسيطرة الكورد منذ عام 1991، والأقضية الثلاث لسهل نينوى التي تضم بشكل رئيسي سكاناً آشوريين، إيزيديين وشبك، وكذلك مدينة سنجان وقضاء تلعفر، اللتان تضمّان مزيجاً من سكان عرب وإيزيديين.

نتيجة للنزاع بين حكومة إقليم كردستان وحكومة العراق، كان التغيير الديموغرافي أحد النقاط الرئيسية التي تثير قلق

الأقليات في العراق. فإلى جانب الشعور بأن المواطنين لم يتمكنوا من العودة بسبب الطموحات السياسية لإربيل وبغداد والجهات الفاعلة الأخرى، فإن التصور الغالب بين النازحين هو أن القدرة على العودة ليست في أيدي النازحين أنفسهم.¹⁴³ لقد ذكر أحد الزعماء المسيحيين الذين أُجريت معهم مقابلات في شمال العراق في شباط 2017 أنه ما عدا الإستيعاب الثقافي، فإن أجندة حكومة إقليم كردستان هي إنشاء فيلق من أنصار البيشمركة. وما أشار العديد من النازح داخلها، فإن تثبيت حدود دولة وردة مستقبلية، والتلاعب الديموغرافي ما خطوة موقته أولى لتحقيق ذلك.

تُظهر نقاط التفتيش أدلة واضحة على سيطرة الكورد على أنحاء واسعة من مناطق سهل نينوى. فبالرغم من أن القوش، باطنيا، تلسقف ومناطق محيطة بهم هي في الأصل مدن مسيحية، فإن إمكانية السيطرة على الدخول إليهم من إقليم كردستان العراق هي تماماً في أيدي البيشمركة. لقد ادعى مسؤولون كورد بارزين من الذين تمت مقابلتهم في أربيل بأن القيود المفروضة على حرية الدخول هي لأسباب أمنية بحتة. فبالنظر إلى فشل حكومة العراق في الإستجابة بصورة فعّالة عندما اجتاحت تنظيم داعش المنطقة، فإن حكومة إقليم كردستان قد "ملأت الفراغ" وهي تحمل الآن مسؤولية تأمين المنطقة. وهذا، في رأي المسؤول، يُفسّر إستحالة الإنسحاب ببساطة من المنطقة.¹⁴⁴

«كل حرب لها عواقب. كل حرب تؤدي إلى تغيير ديموغرافي. لقد إنتهت صيغة ما قبل عام 2014»
مسؤول كردي كبير، أربيل، مارس 2017

يقع قضاء سنجان وأجزاء شمالية من قضاء تلعفر وسهل نينوى تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان، وكذلك أقضية عقرة، الحمدانية، الشيخان وتلكيف. ففي قضاء سنجان، حيث كان يعيش حوالي 360,000 إيزيدي قبل حزيران 2014، أفادت التقارير بأن حكومة إقليم كردستان قد فرضت قيوداً غير متناسبة على حركة البضائع من وإلى القضاء. وعلى الرغم من أن المنطقة، من الناحية النظرية، هي تحت السيطرة الإدارية للحكومة المركزية العراقية، فإن حزب العمال الكوردستاني والمليشيات المتحالفة موجودون على الأرض، بينما تسيطر حكومة إقليم كردستان على الطرق الرئيسية من سنجان إلى أجزاء أخرى من كردستان العراق. لقد قوّض التفتيش الشديد، الذي يُعتبر غير متناسب مع الإحتياجات الأمنية، إمكانية الحصول على الغذاء، الماء، سبل العيش

والإحتياجات الأساسية الأخرى.¹⁴⁵ لقد أبلغت وكالات الإغاثة عن وجود عراقيل متكررة للشحنات الإنسانية للأغذية والأدوية إلى سنجار منذ عام 2014 من قبل قوات البيشمركة وقوات الأسايش الأمنية التابعين لحكومة إقليم كردستان، حتى عندما يكون لديهم إذن من السلطات الكوردية.¹⁴⁶

لقد شهدت كركوك تصاعدًا في التوترات بين مكوناتها العرقية والدينية المتعددة خلال العام الماضي. فبعد نجاح هجوم تنظيم داعش عام 2014 في شمال العراق إنسحبت قوات الجيش العراقي وأخذت القوات الكوردية كل محافظة كركوك. ومنذ ذلك الحين، أصبحت إدارة المناطق التي سيطر عليها الكورد أفضية أُضيفت إلى محافظتي أربيل والسليمانية، في حين تم دمج الأفضية العربية بمحافظة كركوك، كما أُضيفت القرى التركمانية إلى محافظتي ديالى وصلاح الدين.

وبما أن النزاع ما زال دون حل، فإن الأقليات تشعر بقلق متزايد إزاء مستقبل أراضيها الأصلية. لقد أعرب أحد النازحين المسيحيين الذين تمّت مقابلتهم في أربيل عن مخاوف من أن "تصبح الحدود العسكرية حدودًا سياسية".¹⁴⁷ وعلى حد قول أحد أعضاء البرلمان السابقين من التركمان، إن صدمة أولئك الذين عانوا من رعب داعش قد أثّر بشكل جماعي على المجتمع، وأنه "بدون عمل الأمم المتحدة لحماية الأقليات، لن يعود الناس".¹⁴⁸

باطنبا وتلسقف

قال قائد كوردي بأن نيتهم هي تشجيع النازحين على العودة وقال إن 150 أسرة بالفعل قد عادت إلى تلسقف.¹⁴⁹ ومع ذلك، فإن الأعداد عليها خلاف بنظر النازحين المسيحيين، الذين يدعون بأن المسيحيين القلائل - ستة عائلات إجمالاً - الذين سُمح لهم بالعودة هم من أنصار الحزب الديمقراطي الكوردستاني.¹⁵⁰ ففي باطنبا، يبدو أن وجود ميليشيا مسيحية أخرى، قوة حماية نينوى (NPF)، هي فقط رمزية. إن الحزب الديمقراطي الكوردستاني يُسيطر على هذه الميليشيا إلى حد كبير. لقد أفاد قائد مسيحي محلي لميليشيا منافسة بأن هناك بيشمركة مرابطة على الخطوط الأمامية لم تحصل على رواتب منذ شهرين أو ثلاثة أشهر، في حين أن هناك من قوة حماية نينوى (NPF) "من يجلسون في المنزل ويتلقون رواتبهم".¹⁵¹

في الحمدانية، إن قوات وحدة حماية سهل نينوى (NPU)، الغير تابعة لحكومة إقليم كردستان، الذين يتناوبون خدمتهم يتم تأخيرهم دائمًا عند نقاط التفتيش التابعة

لحكومة إقليم كردستان عند محاولتهم العودة إلى نينوى. على سبيل المثال، لقد مُنع قائد من الدخول لمدة 17 يومًا، بسبب القيود المفروضة في نقاط التفتيش الكوردية المحيطة بالمنطقة.¹⁵²

الإستجابة الدولية

إن النزاع الواسع النطاق، إنخفاض أسعار النفط، وإستمرار القضايا السياسية في بغداد، قد أدى إلى زيادة الطلب على المساعدة الإنسانية. في حين أن إحتواء تقدّم داعش، العودة إلى وضع سوي بعد إنتهاء النزاع، وبناء السلام ينطوي على تكاليف باهظة، خاصة في ضوء إعتبار الموصل ثاني أكبر مدينة في العراق بعدد سكان يناهز 1,500,000 نسمة.

في عام 2016، عملت وكالات دولية مثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP على دعم الجهات الفاعلة الحكومية التي تدعم برامج الإنتعاش في مختلف أنحاء العراق.¹⁵³ فقد دعى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالفعل إلى تقديم ما لا يقل عن 985 مليون دولار أمريكي لخطّة الإستجابة الإنسانية (HRP) في العراق لعام 2017، لتوفير مساعدات إنسانية أساسية لما يقرب من 6,200,000 شخص من الفئات الضعيفة في العراق.¹⁵⁴ لقد تم تحديد ما مجموعه 11 مليون شخص من قبل خطّة الإستجابة الإنسانية على أنهم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، بما في ذلك ما يصل إلى 3 ملايين شخص في نينوى نتيجة للنزوح المتصل بالنزاعات بسبب هجوم الموصل.¹⁵⁵

لقد قدمت الحكومة الأمريكية بالفعل مبلغًا إضافيًا قدره 198 مليون دولار أمريكي من أجل دعم العراقيين المتضررين من النزاع، مما يعني أن مجموع المساعدات الإنسانية منذ عام 2014 للأزمة العراقية يتجاوز الآن مبلغ 1.3 مليار دولار.¹⁵⁶

الإتحاد الأوروبي

لا يزال الإتحاد الأوروبي يمثل جهة فاعلة إنسانية مهمة، حيث تبرع بمبلغ 309 ملايين يورو على شكل معونة إنسانية منذ عام 2015، بما في ذلك قيامه مؤخرًا بتقديم مساعدات بقيمة 42.5 مليون يورو في عام 2017، وذلك بعد تقديم مساعدات بلغت قيمتها 159 مليون يورو للأغذية، الصحة، الصرف الصحي وغيرها من الخدمات في عام 2016.¹⁵⁷

جدول: التمويل الإنساني ومتطلبات المانحين لكل مجموعة، أيار 2017

النسبة المئوية المُغطاة من التمويل	التمويل الفعلي بالدولار الأمريكي	مطالب التمويل بالدولار الأمريكي	المجموعة
2.30%	419,012	18,000,000	آلية الإستجابة السريعة
9.50%	1,769,300	18,694,000	تنسيق مخيمات وإدارة مخيمات
74.70%	12,013,666	16,089,139	تنسيق وخدمات المشتركة
19.90%	13,889,659	69,946,877	تعليم
17.20%	3,447,263	20,031,306	سبل عيش طارئة- تماسك إجتماعي
0%	0	2,701,261	مجموعة إتصالات طارئة
38.80%	91,086,360	235,000,000	تأمين الغذاء
39.60%	43,386,031	109,641,716	الصحة
0%	0	11,870,344	خدمات لوجستية
8.80%	5,408,105	61,398,275	مساعدة نقدية متعددة الأغراض
0%	32,593,400	0	غير مُحدّد
34.10%	36,452,344	106,752,112	حماية
21%	36,767,807	175,313,707	مأوى- مواد غير غذائية
21.50%	29,965,813	139,208,327	ماء، صرف صحي ونظافة (للإغتسال)
31.20%	307,198,760	984,647,064	المجموع

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، أيار 2017

حاليًا في سوريا

علاوة على ذلك، تهدف الهدنات المحلية وخطط السلام التي تقوم بها أطراف متحاربة في مختلف المحافظات السورية في المقام الأول إلى تعزيز سيطرة الحكومة السورية في المناطق المتنازع عليها عن طريق إخراج السكان الذين يُعتَقَد بأنهم لا ينسجمون مع نظام دمشق. إن "اتفاقات الإخلاء" بين الأطراف المتحاربة المختلفة دون التشاور مع السكان المحليين في المناطق المتضررة، كثيرًا ما بلغت حد التطهير العرقي.

بما أنه من الواضح أن المدنيين المنتمين إلى جميع المجتمعات يعانون من عنف ومن إنتهاكات لحقوق الإنسان، فيبدو أن "الإحتياجات الأكثر إلحاحًا والمُهدَّدة للحياة لا تختلف ما بين أغلبية دينية وجماعات أقلّيات".¹⁶² ففي ظل الحرب التي طال أمدها، تعرَّض المسلمون والمسيحيون وغيرهم لإنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تعذيب الشخصيات الدينية وتدمير المساجد والكنائس.¹⁶³ وفي الوقت نفسه، يواصل نظام الأسد إستهداف المسلمين السُنَّة العرب وغيرهم من الأفراد أو الجماعات التي تعارضه، بما في ذلك من خلال القصف العشوائي، الحصار، التجويع، واستخدام الأسلحة الكيميائية.¹⁶⁴

مع عدم وجود أي إشارة إلى تراجع الأزمة السورية، تركزت الحرب الأهلية في البلاد الآن ما يقدر من نحو 13,500,000 شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، بما في ذلك 4,600,000 شخص في مناطق يصعب الوصول إليها.¹⁵⁸ ويعيش ما يقرب من سبعة من أصل عشرة سوريين (69٪) في فقر مدقع، ويواجه نصفهم تقريبًا فقر مدقع ويفتقرون إلى إمكانية الحصول على الإحتياجات الغذائية الأساسية.¹⁵⁹ يبلغ عدد اللاجئين السوريين في العراق الآن أكثر من 230,000 لاجئ، ويتم إستضافة الأغلبية الساحقة - حوالي 97٪ - في إقليم كردستان العراق.¹⁶⁰

طوال فترة النزاع الدائر في سوريا، قامت جميع الأطراف المعنية بالنزاع بإستهداف الأقلّيات، النساء، الشباب والأطفال. وعلى وجه الخصوص، وصفت اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن الجمهورية العربية السورية الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي أرتكبت ضد سكان البلد الإيزيديين، والتي تتراوح بين عمليات إعدام جماعية، فصل الأسر والنزوح وإلى عمليات تعذيب، إستعباد جنسي، ومعاملة لا إنسانية وغيرها من جرائم الإبادة الجماعية.¹⁶¹

6. السُّبُلُ إِلَى العَدَالَةِ الِإِنْتِقَالِيَّةِ

في حين من المؤكد أن تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين من الحرب وتلبية إحتياجاتهم الأمنية هي مسألة بالغة الإلحاح، فإنه من الأهمية بمكان أيضًا معالجة الأسباب الجذرية للصراع.¹⁶⁵ فبهذه الطريقة، يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في إيجاد حلول سياسية دائمة من خلال معالجة المظالم الخطيرة التي يسببها. إن العدالة الانتقالية- التي تُعرِّفها الأمم المتحدة بأنها "مجموعة كاملة من العمليات والآليات المرتبطة بمحاولة المجتمع للتصالح مع إرث من الإنتهاكات السابقة الواسعة النطاق، من أجل ضمان المساءلة، وخدمة العدالة وتحقيق المصالحة"¹⁶⁶ هي وسيلة هامة لتحقيق ذلك. ويجري في هذا القسم المزيد من البحث في السُّبُلِ الممكنة لتحقيق هذه الغايات في العراق.



مبنى كنيسة مدمرة، قضاء تليفي، محافظة نينوى / ميس الجبوري

العدالة الانتقالية في جميع أنحاء العالم - لمحة عامة عن التطورات الأخيرة

في الآونة الأخيرة، جرى نقاش متزايد بشأن الكيفية التي يمكن بها لمفهوم العدالة الانتقالية أن يعتمد نَهْجًا إلى العدالة أكثر شمولية وأكثر تركيزًا على المواطنين.¹⁷⁰ إن آليات العدالة الانتقالية الجديدة تنظر إلى جوانب العدالة التعويضية والإجرامية على أنها مُكْمَلَةٌ وتحاول أن تُشرك كل من أصحاب المصلحة المحليين والدوليين في عمليات المصالحة. فعلى سبيل المثال، إن المحاكم الجنائية الهجينة، التي أُنشئت في سيراليون وكمبوديا، كانت محاولة لإدماج أصحاب المصلحة المحليين والتقاليد المحلية وضمان إمكانية تحديد طائفة واسعة من أصحاب المصلحة بعملية السلام.¹⁷¹

وباستثناء الحقيقة والمحاكمات الجنائية، فإن آليات العدالة الانتقالية تسعى أيضًا إلى إسترجاع التوازن للعدالة من خلال التعويض وجبر الضرر، إصلاحات مؤسسية، نُصب تذكارية أو إحياء ذكرى، وإعتذارات علنية.¹⁷² وبإختصار، فإن كل حالة تتطلب حلاً محددًا يَسْتندُ إلى أهداف مُحدَّدة، حيث لا يوجد "مقاس واحد يناسب الجميع".

لقد تم في الماضي إقرار مجموعة واسعة من عمليات العدالة الانتقالية. فعلى سبيل المثال، أنشأت الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة محكمة جنائية لمقاضاة المسؤولين عن جرائم الحرب التي أُرْتُكبت خلال صراع البلقان في التسعينيات. لقد كانت هذه المحكمة الدولية هي الأولى منذ نورمبرغ والتي مهَّدت الطريق لعمليات مماثلة في أماكن أخرى وسهَّلت إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، مما أتاح للمجتمع الدولي توفير سبل تقديم القادة المشتبه في إرتكابهم جرائم جماعية إلى العدالة.

إن العدالة الانتقالية يمكن أن تشمل أيضًا تدابير غير قضائية. إن هيئة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، كانت تهدف إلى علاج العلاقات بين الجناة والضحايا من خلال الكشف عن الإنتهاكات السابقة، وإعطاء الفرصة لكل فرد من أجل تبادل وجهات نظرهم بشأن الفصل العنصري والنضال للإطاحة به، من خلال تقديم عفو مشروط لأولئك الذين شاركوا في العملية.¹⁶⁹

إفتراضات أساسية بشأن عملية العدالة الإنتقالية

إن نَهج العدالة الإنتقالية له هدفان عامان هما: توفير العدالة والإنتصاف للضحايا، وبالتالي القضاء على الرغبة في الإنتقام من جانب الأفراد؛ ووقف الإنتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان ومنع الإنتهاكات المستقبلية عن طريق تعزيز إمكانيات الديمقراطية، والسلام، والمصالحة. ومع ذلك، قد تختلف الأهداف الملموسة تبعاً لمجموعة من العوامل، بما في ذلك السياق السياسي، الخلفية الإجتماعية، وطبيعة الإنتهاكات. لذلك من الضروري بدء عمليات العدالة الإنتقالية من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- لماذا هناك حاجة لهذه العملية: يمكن للأهداف الملموسة أن تُنهي الإفلات من العقاب والإنتهاكات المستمرة، محاكمة المسؤولين عن الإنتهاكات، طرد المخالفين من المواقع السياسية أو مؤسسات الدولة، ووضع سجل للإنتهاكات السابقة، على سبيل المثال لا الحصر. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يساعد الإنتصاف والتعويض للضحايا على إستعادة نزاهتهم وكرامتهم، منع العدالة الخاصة أو الإنتقام، ودعم المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية. فمن الواضح أن تحديد الأهداف هو أساسي، لأنه سيحدد طبيعة الآليات التي يتعين تنفيذها.¹⁶⁷
- لمن تم إعداد هذه العمل ة: تُعالج عمل ات العدالة الإنتقال ة مجموعة واسعة من المستف د ن المحتمل ن؛ يمكن إشراك أفراد ومجتمعات محلية أو بلدان بأكملها. ينبغي التفكير في أبواب فرعية أخرى، مثل الموقع الجغرافي، نوع الجنس، أو العرقية، بُغية تحديد إحتياجات ومطالب المشاركين على نحو أكثر تحديداً. جب تحد د أصحاب المصلحة المعن ن بعنا ة لأن الإخت ار غ ر الدق ق وُدي إل تعز ز مشاعر الإست اء ب ن المشار ن و/ أو أولئك الذ ن شعرون بالإقصاء.

في هذه المرحلة من العملية، من الضروري أن يكون هناك منظور شامل للحالة، مع مراعاة السياقات السياسية، الثقافية، والإجتماعية المعقّدة وإدراك حقيقة أن الضحايا يمكن أن يكونوا أيضاً مرتكبي جرائم.¹⁶⁸ إن المسائل التالية، يجب بالضرورة أن يتم ضبطها بحقائق عملية بما في ذلك الإعتبارات الأمنية، وهي:

- متى تبدأ العملية: إن بدء العملية في وقت مبكر وليس أجلاً يمكن أن يضمن جودة أفضل للبيانات ذات الصلة،

الأدلة والشهادات، وبالتأكيد يعطي إشارة للمجتمع المتضرر بأن إستعادة العدالة وسيادة القانون قد بدأت وهي مُهمّة.

- أين تُقام الدعاوى القضائية: سواء كان ذلك في البلد الذي يمر بمرحلة إنتقالية أو في مكان آخر، فإن دراسة الموقع تساعد على تحديد سير العملية من خلال جعل العوامل مثل الأمن، مشاركة أصحاب المصلحة، ومشاركة المجتمع الدولي أو دول أخرى، ذات فعالية وكفاءة.

الخطوة الأخيرة هي دراسة وتقييم جميع النتائج المحتملة لإجراء معين، سواء كان ذلك مرغوباً أو خلاف ذلك، مع مراعاة المسائل الجغرافية، الإجتماعية، أو اللوجيستية التي يمكن أن تدخل اللعبة. على سبيل المثال، إن المحاكمات المحلية التي تهدف إلى إشراك السكان قد تكون عديمة الجدوى إذا لم يكن ممكناً للجميع الوصول إلى مكان الدعوى أو أن يكون الأمن غير كافٍ للسماح للمواطنين بحضور جلسات الإستماع بأمان.

عملية العدالة الإنتقالية السليمة

لقد أكد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2004 بشأن العدالة الإنتقالية بأنها ليست مجرد مفهوم تقني وإنما هي عملية سياسية وإجتماعية معقدة، وأكّد من جديد على أن جهود السلام تحتاج إلى أن تستجيب هذه العملية للسياقات المحلية وأن تكون قوى فعّالة.¹⁷³ وفي هذا الصدد، فإن العدالة الإنتقالية لا تهدف فقط إلى دعم جهود السلام المؤدية إلى إنتخابات ديمقراطية، بل ينبغي لها أيضاً: أن تُسهّم في كسر دوامة العنف؛ روايات مضادة عن إنكار وخداع؛ والحد من الإستياء والرغبة في الإنتقام - وهي مشاعر غالباً ما تكون أقوى في أعقاب النزاعات مباشرة.¹⁷⁴ ففي حين أن العدالة الإنتقالية يجب أن تُعالج الأسباب الجذرية للصراعات والتوترات، فإن أي عملية من هذا القبيل يجب أن تأخذ بنظر الإعتبار تجارب الضحية الفردية، مشاعر الضحية، وجهات نظر واحتياجات الضحية.¹⁷⁵ لذلك، فإن العدالة الإنتقالية ليست مفهوماً جامداً، بل ينبغي إعتبارها أداة مبتكرة ومرنة يجري إستعراضها وتكييفها باستمرار.

وفي حين أن هذه هي بعض الأهداف، فإن أهداف العدالة الإنتقالية قد تكون أوسع بكثير، تبعاً لنوع الإنتقال (مثل الإنتقال من النزاع إلى السلام، الإنتقال من العنف السياسي إلى سيادة القانون) والقوى الفعّالة في البلاد التي تمر بمرحلة إنتقالية. إن هذا أمر له أهمية خاصة بالنسبة للعراق، حيث

الإستيلاء عليها. إن مدى هذه التجاوزات، بما في ذلك جرائم حرب، جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية- التي تم توضيحها بمزيد من التفصيل في ملحق هذا التقرير- قد تم تأكيدها من قبل منظمات غير حكومية، وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة على أرض الواقع.

أدت التوترات العرقية والثقافية والمستويات العالية من الخسائر، الصدمات، وإنعدام الثقة بين السكان إلى خلق بيئة من الخوف وعدم الاستقرار. ومنذ الهجوم الذي شنه تنظيم داعش في حزيران 2014، تم إرتكاب طائفة واسعة من الجرائم إستهدفت بوجه خاص الأقليات المقيمة في المناطق التي تم

وجهات نظر على أرض الواقع - وجهات نظر مختلف مجتمعات الأقليات

المُرتكَب في المنطقة. لا يزال الفرار بالنسبة للعديد من المسيحيين من خارج إقليم كوردستان العراق يُعتبر الخيار الوحيد القابل للتطبيق، وذلك بالنظر إلى الفشل الملموس لكل من القوات العراقية والكوردية في حمايتهم. إن التغيير الديموغرافي والإستيلاء على الأراضي على حدٍ سواء قبل غزو داعش، مدلول الجرائم والإنتهاكات الأخيرة التي عانى منها المسيحيون يُنظر إليها من قِبَل عديدين على أنها آخر حلقة من تاريخ طويل من الإساءة والتخويف. وعلى الرغم من أن مرتكبي الجرائم هم عناصر فاعلة جديدة، فإن المسؤوليات يُنظر إليها على أنها ملقاة على عاتق السلطات المركزية والإقليمية، وكلاهما أهمل حماية الحقوق الأساسية للإيزيديين.

مع ذلك يبدو أن هناك، بين الإيزيديين، منظورًا مختلفًا بعض الشيء عن ماهية الأولويات بالنسبة لعملية مصالحة ذات مغزى. لقد تم الكشف عن مقابر جماعية في مناطق تمت إستعادتها، وفي حين لم يتم إجراء تحليل الطب الشرعي بعد فإن المجتمع الأيزيدي يحاول بالفعل التركيز على المساءلة عن هذه الجرائم وغيرها من الجرائم الخطيرة. مع ذلك، فإن معظمهم مقتنع بقوة بأن هناك القليل من الإهتمام الرسمي داخل العراق في ضمان الحقيقة والعدالة للضحايا الإيزيديين، نظرًا للتمييز الذي طال أمده والذي واجهه المجتمع. وبناء على ذلك، يرى الإيزيديون بوضوح الحاجة إلى الولاية القضائية الدولية لأنهم لا يثقون في النظام القضائي العراقي.

من بين المجموعات المختلفة، يبدو أن هناك قاسم مشترك واحد وهو "خطة الحكم الذاتي"، حيث هناك منظمات تركمانية، آشورية، وإيزيدية تدعو إليها رسميًا. ففي آذار 2017، قام المجلس الإيزيدي الأعلى المستقل، مؤسسة إنقاذ التركمان، ومنظمة الرافدين بإطلاق التحالف الوطني لإقليم الرافدين، بهدف إنشاء "منطقة متعددة القوميات، الأديان،

لقد كشفت الأبحاث التي أُجريت في شباط وأذار 2017 عن سياق غير متجانس إجتماعيًا ومجموعة واسعة من وجهات النظر حول مستقبل العراق. وفي حين أن العمل الميداني لم يكن بوسعه إلا التطرق إلى وجهات النظر المتنوعة هذه، فإن النتائج أتت لتوضّح إتجاهات أوسع نطاقًا وستكون جديدة بالمزيد من الدراسة في الأبحاث المستقبلية.

إن إحدى الإهتمامات الرئيسية ما بين الأقليات هي الحق في العيش بسلام في ديارهم. ومع إرغام تنظيم داعش على التقهقر في العديد من المناطق الخاضعة لسيطرته، عاد ما يقرب من 1.500.000 نازح إلى مناطقهم الأصلية. ومع ذلك، فإن بعض الأقليات تشكك في جدوى العودة عندما لا تزال العمليات العسكرية مستمرة، ويعتقدون أنه يجب وضع شروط محدّدة قبل أن يؤيدوا العودة. لقد كان الهمّ الرئيسي هو التأكيد على أن الإنتهاكات الأخيرة ضد مجتمعاتهم المحلية لن تتكرر في المستقبل، من خلال تنفيذ تدابير حماية خاصة لضمان سلامتهم وإبعاد مرتكبي الجرائم، والمساعدين، والمحرضين.

يبدو أن هذا هو الحال بالنسبة للمسيحيين، حيث أن الكثيرين منهم يعتبرون العودة الآمنة البديل الوحيد للهروب من البلاد. يوجد إتفاق ضعيف على إنشاء مناطق مُمْتَعَة بحُكم ذاتي، مناطق خاصة أو "ملاذ آمن" دوليًا، ولكن يبدو أن هناك إجماعًا مشتركًا على ضرورة وجود شكل من أشكال الحماية الدولية، مما يشير بوضوح إلى إنعدام الثقة والإهتمام بالقوات والسلطات الوطنية والإقليمية. من ناحية أخرى، يبدو أن المساءلة عن الجرائم هي أقل أولوية في حد ذاتها، بصرف النظر عن إعتبارها وسيلة مُحتملة لتحسين أمن منطقة بعينها ودعم قضية المعاملة الخاصة في المستقبل.

منذ عام 2003، تأثرت المجتمعات المسيحية بشكل كبير بالهجرة من العراق. لقد تقلّصت الأعداد نتيجة للعنف

والثقافات العراقية، خالية من أي ترسيخ عنصري أو طائفي¹⁷⁶ وتشمل المنطقة سنجار، تلعفر، وسهل نينوى، وتهدف الخطة بأكملها إلى الإمتثال للدستور العراقي، الذي يسمح بتشكيل أقاليم ومحافظات جديدة، ويعطي الحق لجميع القوميات التي تعيش في العراق في إدارة ذاتية وحماية للتراث، الثقافة، والحضارة.¹⁷⁷

لذلك، فإن الإحتياجات والمخاوف المختلفة لكل مجتمع تتطلب حلولاً متميزة. وتعتمد نتائج أي عملية عدالة إنتقالية مباشرة على القدرة على تحديد أصحاب المصلحة المتضررين، التشاور معهم بشأن إحتياجاتهم وأهدافهم وإشراكهم في العملية برمتها. من الضروري تحديد الأهداف الخاصة بعملية العدالة الإنتقالية بدقة من أجل تحديد الآلية الأكثر فعالية وكيفية تنفيذها.

تشاور شعبي وعدالة إنتقالية

في حين أن هجوم الموصل ما زال مستمرًا حتى وقت كتابة هذا التقرير، فإن الحاجة إلى ضمان المساءلة، العدالة، والمصالحة في أعقابها أمر ضاغط بالفعل. ومن أجل المُضي قدماً، تحتاج عملية العدالة الإنتقالية إلى أهداف واضحة، تخطيط سليم، وسائل كافية، دعم سلطات قوية وغير منحازة، وتقييم دقيق للحالة على أساس الجرائم المزعوم إرتكابها وإحتياجات الضحايا.

إن الخطوة الأولى، كما ذكرنا سابقًا، هي إستشارة السكان، ولا سيما أولئك المَعنيين بأعمال العنف الأخيرة، وجمع آرائهم وتقييمها. إن هذا من شأنه أن يُتيح للمواطنين فرصة الإستماع إليهم، وإعطاء العملية برمتها مزيدًا من الشرعية وتمكينها من تحقيق أهدافها مع تكبير أثرها الإيجابي بالنسبة لأكثر عدد من المواطنين. إن فهم المواقف المحلية تجاه العدالة الإنتقالية وإعادة التشكيل الإجتماعي هو عنصر حاسم في صياغة إستراتيجيات مشروعة وذات مغزى.¹⁷⁸ إن المعالجة بالشكل الصحيح، من الممكن أن تُسهم وبشكل إيجابي في تجنب التقسيم، سلسلة المراتب، والإستياءات المستقبلية. وفي الوقت نفسه، من المهم الإقرار بأيّ عدم إرتياح يمكن أن ينشأ بين المدنيين كنتيجة لعملية العدالة الإنتقالية السابقة الفاشلة، كما وردت التقارير عن الحال في العراق.¹⁷⁹

من الممكن أنه توفّر الأمثلة الحديثة عن التشاور الوطني المرتبط بالعدالة الإنتقالية بعض العناصر المفيدة بشأن التحديات التي تواجه هذه العملية. تتمثل الحالة الأولى في لجنة الحقيقة والمصالحة التي تم إنشائها في النيبال بعد الحرب الأهلية التي استمرت من عام 1996 إلى عام 2006. لقد تم إنتقادها لاحقًا بسبب عدم إشراك أو إستشارة الضحايا في عملية العدالة الإنتقالية، مما عرقل قدرتهم ورغبتهم في فهم

العملية، والمشاركة فيها، وأخيرًا الثقة فيها. ونتيجة لذلك، وبعد عقد إنتهاء النزاع، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين العدالة الإنتقالية التي تم تقديمها والعدالة الإنتقالية التي يسعى إليها الضحايا¹⁸⁰ وهي حالة كان يمكن تجنبها عن طريق عملية تشاور أشمل في البداية .

في كولومبيا، من ناحية أخرى، حيث لا تزال عملية السلام جارية بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية FARC، فإن مشاركة الضحايا قد أدت إلى تكريس عدد من القوانين¹⁸¹ التي وضعت إطارًا يعترف بمظالم الضحايا¹⁸² وحاجتهم إلى المشاركة بنشاط في هذه العملية. بيد أن الأطر التي أنشأتها دولة كولومبيا بمساعدة المجتمع الدولي تترك بعض الأعباء العملية على الضحايا.¹⁸³ وفي حين تُقدّم الدولة رسميًا دعمًا للضحايا وفرصة تاريخية للمشاركة، فإنهم يواجهون عقبات مثل صعوبات إعتمادهم رسميًا كضحايا. علاوة على ذلك، يبدو أن التركيز ينصب تمامًا على مشاركة الضحايا في المحاكمات بدلاً من إشراكهم في تشكيل عملية العدالة الإنتقالية.¹⁸⁴ وعلى هذا النحو، يبدو أن الفرص الهامة لإشراك الضحايا قد فُقدت تمامًا.

إن حالة سري لانكا، لأغراض هذا التقرير، هي الأكثر إثارة للإهتمام. فقد أدى التغيير السياسي الذي أعقب الإنتخابات العامة في عام 2015 إلى قيام حكومة جديدة، حيث تولّت عملية عدالة إنتقالية من خلال إنشاء آلية لتقاضي الحقائق، مكتب للمفقودين، مكتب لجبر الضرر، وآلية قضائية ومساءلة. علاوة على ذلك، كانت المشاورات الواسعة النطاق والشاملة مع الضحايا والمواطنين عمومًا عنصرًا أساسيًا في العملية برمتها.¹⁸⁵ لقد تولّت العملية فرقة عمل إستشارية معنيّة بالبيات المصالحة (CTF) في جميع أنحاء البلاد، مؤلفة من قادة مجتمع مدني، وتم توسيع نطاقها من قبل فرق عمل إقليمية، التي مكنت التواصل مع جميع المناطق والمقاطعات. وبفضل ما يزيد على 7000 طلب،

تُظهر هذه الأمثلة وغيرها من الأمثلة أن أي عملية عدالة إنتقالية من المُرجح أن تُسفر عن نتائج ملموسة أكثر وأن تولد مزيداً من الدعم العام إذا سبقتها مشاورات واسعة مع مجتمعات محلية متضررة. وبناءً على هذه التجارب الإيجابية والسلبية على حد سواء، ينبغي أن تتطور عملية عدالة إنتقالية ملائمة في عراق ما بعد داعش تدريجياً، بدءاً بإنشاء سلطة دولة قومية ومستقلة، وإشراك جميع الجهات الفاعلة وقطاعات المجتمع ذات الصلة.

تمكنت فرقة العمل الإستشارية المعنية بآليات المصالحة من إصدار تقرير يسلط الضوء على آراء جميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بآليات العدالة الإنتقالية التي ستتوطد في البلاد.¹⁸⁶ وفي حين أنه لا يزال من السابق لأوانه تقييم مدى إسهامها- في الواقع، يقول البعض إنه لم يتم حتى الآن سوى القليل جداً من الناحية العملية لمعالجة إحتياجات المواطنين-¹⁸⁷ فإن عملية فرقة العمل الإستشارية المعنية بآليات المصالحة نفسها تُمثل معلماً هاماً للعدالة والمصالحة في البلاد.¹⁸⁸

كشف مُستمر عن مقابر جماعية

الأدلة. تُفيد التقارير أن حكومة إقليم كردستان قد أنشأت هيئات قضائية أجرت مقابلات مع ضحايا في محافظة دوك. ولا بد أن ناك ج ود شاملة تُبدل لتحد وتسجيل الأشخاص المفقودين.

وبينما أفادت التقارير بأن حكومة إقليم كردستان قد بدأت تحقيقات في أربعة مقابر جماعية، فقد تم التعرف على العشرات من المقابر الجماعية مع استمرار هجوم الموصل. إنها مسارح جرائم مهيئة بشكل مطرد، وتعرقل الحفاظ على

المسائل قد أدى إلى تقويض عمل المحاكم العراقية. ونتيجة لذلك، فشلت مبادرات العدالة الإنتقالية حتى الآن في التخفيف من حدة التوترات، بل وأحياناً أدت إلى تهديد الإستقرار.

وبالتالي، ينبغي لأي عملية عدالة إنتقالية في المستقبل أن تضمن أولاً إستشارة شعبية واسعة النطاق تشمل جميع الأقليات العرقية، اللغوية، والدينية في البلاد، لفهم ما يريده العراقيون وما يتوقعونه. إن هذا من شأنه أيضاً أن يوفر رؤية هامة عن الآفاق المستقبلية للعراق كدولة موحدة بعد سنوات من النزاع، وتساعد على تحديد الأهداف الرئيسية للعدالة الإنتقالية في عيون الشعب العراقي.

وفي هذا الصدد، أحد الإعتبارات الهامة هي ان إنتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني التي وقعت في العراق قد أبررت التزامات معينة على الدولة العراقية في التحقيق في تلك الإنتهاكات ومقاضاة مرتكبيها. وينبغي أن يُدرج ذلك في أي خطط للعدالة الإنتقالية، خاصة إذا كان المواطنون يطالبون بالعفو، لضمان إمكانية الوفاء بالإلتزامات القانونية للعراق في الوقت الذي تُلبّي فيه إحتياجات الشعب. وهذا مهم أيضاً لأسباب نفعية: فإذا كان الهدف من آلية العدالة الإنتقالية هو الحفاظ على سيادة القانون ومساءلة مرتكبي الجرائم، فينبغي الحذر من هذه الخيارات التي قد تقوّض ذلك بالإعتماد حصراً على السلطة "الناعمة" وعلى حلول الإدارة الرشيدة المفرطة في التفاؤل.

خيارات مُحتملة للعدالة الإنتقالية

يجب أن يكون كل إعتبار يتعلق بخيارات العدالة الإنتقالية في عراق ما بعد داعش مُستنيراً بمجموعة واسعة من المتغيرات، والتي لم يتم تحديد بعضها بعد حيث أن الوضع على الأرض لا يزال غير مستقر. على وجه الخصوص، سيكون من الأهمية بمكان تجنّب "عدالة المنتصر" السريعة، مثل الملاحقات القضائية بدافع الإعتبارات السياسية بدلاً من تحقيق المساءلة الكاملة وإنصاف الضحايا: وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم التوترات القائمة أصلاً بدلاً من نزع فتيلها، كما حدث مع الآليات التي أنشأتها الولايات المتحدة بعد سقوط صدام حسين. لقد أدت عملية "إجتثاث البعث" الشاملة المتسرّعة للسياسة العراقية إلى عدم كفاءة الملاحقة القضائية، إضافة إلى الصفة السياسية على المحاكم وتخريب علاقات القوة الموجودة مسبقاً، وربما تغذي صفوف التمرد بمجندين مدربين تدريباً جيداً.

لقد كشف مسح إستقصائي أُجري في عام 2003¹⁸⁹ عن وجود دعماً واسع النطاق بين العراقيين عبر الحدود العرقية والإقليمية لإجراء محاكمات علنية للمسؤولين عن إنتهاكات حقوق الإنسان خلال السنوات التي كان فيها صدام حسين في السلطة. ومع ذلك، ففي السنوات اللاحقة تم تنفيذ مجموعة متنوعة من تدابير العدالة الإنتقالية مع القليل من النجاح، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى إستخدام الإجراءات لإيذاء شخص ما لأنه قد أضرّ بهم في الماضي. إن عدم المشاركة الدولية، سوء التدريب، التلاعب السياسي، المشاكل الأمنية وغيرها من

إجراءات المقاضاة والمساءلة في العراق حتى اليوم

بعض المحاكمات بموجب قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لعام 2005 وفي إقليم كردستان العراق بموجب القانون الجنائي. إن هذا أمر إشكالي. لا يوجد في قانون مكافحة الإرهاب أي توصيف للجرائم الفعلية، بل مجرد تهمة عامة؛ وإن بعض الجرائم المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية العراقي تقتضي من الضحية الشروع في إجراءات جنائية، وهو، في كثير من الحالات، ما لا ترغب الضحايا القيام به.

لا تزال حكومة العراق تطلب المساعدة الدولية بشأن عمليات المساءلة والعدالة. ويزداد الدعم الدولي تعقيداً من جراء تطبيق العراق لعقوبة الإعدام والتردد في السماح بمحاكمة جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الانتهاكات أو الجرائم التي يُزعم ارتكابها من قبل الحكومة أو قوات موالية للحكومة.

لا يوجد إطار تشريعي حقيقي لمحاكمة انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي. ففي بغداد، بدأت

سبيل غير قضائية

إن إحدى الخطوات الهامة هي مراعاة كيفية دعم الآليات والعمليات المختلفة بعضها البعض بدلاً من تقويض بعضها البعض، كما حدث في أماكن أخرى. وفي حين لا يمكن تعريف أي من الحالات السابقة على أنها نجاح صريح، فإن إتباع نهج شامل ومتكامل إزاء العدالة باستخدام آليات غير قضائية إلى جانب الآليات القضائية يمكن أن يسهم إسهاماً ملموساً ومهماً في عملية تحقيق المساءلة، كما في قضية جنوب أفريقيا أو تيمور الشرقية.¹⁹⁰

إن لجنة التحقيق أو لجنة الحقيقة قد تعمل بشكل وثيق مع المحكمة والجهات الفاعلة الدولية للكشف عن الجرائم، وتوفير إنتقال ضروري ما بين حالة الفوضى، دولة ما بعد النزاع، والآليات القانونية المفترضة التي ينبغي أن تكون نتيجة للتشاور. وعلى وجه الخصوص، يمكن لهذه اللجنة أو الهيئة الوسيطة أن تعمل كمصفاة تجمع الأدلة على الجرائم الخطيرة جداً ليتم رفعها لاحقاً إلى محكمة أعلى. إن هذا الأمر سيتطلب إتفاقات مسبقة ورغبة كل هيئة في العمل معاً: وحيثما لا يحدث ذلك، كما هو الحال في سيراليون،¹⁹¹ فإن الطريق إلى المساءلة كان أصعب بكثير مما يجب. إن هذا الدور الإستقصائي يستلزم أن يكون للجنة الحقيقة معايير قوية للتعامل مع أي أدلة تجمعها، بما في ذلك شهادات الشهود وأدلة الطب الشرعي، من أجل ضمان عدم المساس بقضايا المحاكم في وقت لاحق بإجراءات قذرة.

يمكن للجنة الحقيقة أو للجمعية المؤقتة لممثلي مختلف المجتمعات أن توفر الساحة المناسبة لإدارة النزاعات وطلّها، التحقيق في الجرائم السابقة، وتنظيم وتعبئة الموارد لإعادة

محاكمات جنائية

فيما يتعلق بالمحاكمات الجنائية، ينبغي أن يُسأل العراقيون عما إذا كانوا يثقون بنظامهم القضائي بما فيه الكفاية لإجراء تحقيقات محايدة وملاحظات قضائية بشأن أخطر الجرائم. إن الحاجة إلى إستعراض آراء الشعب العراقي أمر بالغ الأهمية، خاصة وأن أي جهد يبذل نحو العدالة الإنتقالية ينبغي أن يتفادى فرض محاكم "خاصة" دون أن يُقيّم أولاً شرعيتها المفترضة بين السكان. وينبغي إستطلاع آراء الفقهاء القانونيين والقضاة العراقيين، بغض النظر عن تبعيتهم أو إنتمائهم إلى مجتمع معين، لتفادي الأخطاء السابقة والمساهمة في شرعية الإجراءات الجنائية في المستقبل.

من الأمور الحتمية، من غير المرجح أن تتوصل الملاحظات الجنائية وحدها إلى أهداف عملية العدالة الإنتقالية للعراق، لا سيما في ضوء المتطلبات التي ظهرت أثناء البحث الميداني لهذا التقرير. فعلى سبيل المثال، على الرغم من إبعاد بعض مرتكبي الجرائم عن من مناطق أرتكبت فيها انتهاكات من خلال إدانات وحبس، فلا يمكن للمحاكمات الجنائية وحدها أن تهيئ الظروف اللازمة لضمان العودة الآمنة للنازحين بسبب النزاع.

لذلك فمن المرجح أن يحتاج العراقيون، عند وضع خططهم للعدالة الإنتقالية، إلى النظر في مزيج من الآليات والعمليات المختلفة، بما في ذلك التعويض الرمزي أو الإقتصادي، ولا سيما لتعزيز عودة النازحين وتسهيل الوئام بين المجتمعات، الميليشيات المختلفة، ومقاتلي الفصائل.

مفترق طرق: مستقبل أقليبات العراق ما بعد داعش

وبالنسبة للضحايا، إن عدم وجود عقوبة قد تبدو صورة زائفة للعدالة. بالنسبة لمرتكبي الجرائم، قد تُشكّل الإجراءات تهديدًا للسمعة والمكانة الإجتماعية، مما يؤدي إلى احتمال أن يذهب الطرفان إلى تكتيكات خارجة عن الدستور دعمًا لمصالحهم.¹⁹⁶

وفي حين أن البحث الذي كشف عن هذه التحديات يُركّز أساسًا على لجان الحقيقة، فيمكن أن تنشأ إهتمامات مماثلة فيما يتعلق بآليات وعمليات المساءلة الأخرى. فعلى سبيل المثال، إن دفع تعويضات في الأرجنتين لضحايا الطغمة العسكرية وأسرههم قد ولدَ إستياءً، مع بعض الشعور بأنهم يقدمون "أموال دم" مقابل حياة أحبائهم.¹⁹⁷ ولذلك ينبغي النظر بعناية في العواقب غير المقصودة المحتملة، إلى جانب الإنذارات الواردة في الفقرة السابقة، فيما يتعلق بكل جزء من عملية العدالة الإنتقالية الشاملة التي يتم النظر فيها بالنسبة للعراق، بما في ذلك كيفية تفاعل الجوانب المختلفة للعملية مع بعضها البعض.

ما هي الآليات التي يمكن أن تكون مؤثرة؟

يبدو من الواضح أن آلية واحدة ستكون غير قادرة على تقديم جميع الإجابات وتلبية جميع إحتياجات المجتمع في المساءلة. إن من شأن الجمع بين الآليات غير القضائية والقضائية، تُصاغ بعد تقييم دقيق للأهداف، أن تسعى على نحو واقعي إلى تحقيق المزيد من الأهداف والإسهام في تحقيق أهداف العدالة الإنتقالية.¹⁹⁸

فإذا كان الهدف من عملية العدالة الإنتقالية هو المساءلة عن الجرائم المُرتكبة، فمن المحتمل أن يكون العفو غير مناسب. لذلك ينبغي النظر في آلية قضائية تشمل المحاكمات والإدانات. لكن وللمنع وقوع جرائم جديدة وردعها، فإن الإصلاحات الهيكلية ضرورية لضمان وجود صلة أوثق بين مجموعات الأقليات وأجهزة الدولة التي توفر الأمن والحماية. وإذا كانت ترتيبات الحُكم المستقبلية في العراق تشمل منطقة مُتمتعة بحُكم ذاتي أو مناطق تتمتع بحماية خاصة للأقليات، فإن الكشف الكامل عن جميع الإنتهاكات وجميع مرتكبي الجرائم والمتعاونين معهم يمكن أن يوفر أساسًا مفيدًا لحل النزاعات على الأراضي وللترتيبات الأمنية اللازمة للمستقبل. قد تُعتبر آلية البحث عن الحقيقة مع حافز مناسب للكشف أكثر فعالية في هذه الحالة، ولكنها لن تفعل شيئًا يُذكر لمعالجة مطالب العدالة.

بناء البلاد. قد تكون هذه الآلية نتيجة مرغوبة لأي مشاورات أولية ويمكن أن تُسهّم في سرد تاريخي محلي خاصة بالشعب العراقي نفسه. ومع ذلك، فإن لجنة تقصي الحقائق وحدها، دون ملاحظات قضائية لأخطر الحالات على الأقل، يمكن أن تكون خيارًا غير مُرضي في مثل هذا السياق من الإنقسام، لا سيّما بالنظر إلى التأثير المُتغيّر للأدلة القصصية والظرفية كوسيلة للمصالحة في حالات سابقة في جميع أنحاء العالم.¹⁹²

وعلى الرغم من عدم وجود توافق في الآراء بشأن آثارها السياسية والإجتماعية الطويلة الأجل، سواء كانت إيجابية أو سلبية، فإن لجان الحقيقة يمكن أن تسهم في إعادة بناء المجتمع بطرق شتى.¹⁹³ وقد يتحقق تأثيرها من ناحية المصالحة، أو على الأقل الإعتراف بالمعاناة والمساهمة في التعافي. علاوة على ذلك، يمكن للجان الحقيقة أن تعمل كرادع وذلك بتشويه سمعة مرتكبي الجرائم، والنهوض بالديمقراطية من خلال تعزيز سيادة القانون وإظهار الإلتزام بحقوق الإنسان.¹⁹⁴

إن إبتداع سرد تاريخي أوسع نطاقًا وأكثر شمولًا من المحضر الناتج عن محاكمة جنائية غالبًا ما يكون نتيجة واحدة للجان الحقيقة أو لجان التحقيق.¹⁹⁵ إن طرح مبادرات غير قضائية إضافية لتحقيق أهداف أخرى، مثل إنتصاف الضحايا على نطاق أوسع من ملاحظات قضائية يُمكن أن يُقدّم ويضمن عدم التكرار، يُمكن أن يشمل أشكالًا مختلفة من الجبر، مثل الإعتذارات، الإعتراف العلني والتعويض عن الأضرار، إعتناءً على الموارد المتاحة.

ومع ذلك، فإن نهج المُشاركة الذي يعتمد على أدوات مثل لجان الحقيقة يمكن أن يستمر في إدامة علاقات السلطة المشوهة أو غير المتكافئة التي هي من بين الأسباب الكامنة وراء النزاع. في الواقع إنهم قد يهدفون إلى أن يكونوا ممثلين لجميع قطاعات السكان، لكنهم لا يضمنون على وجه الحصر إلا أفرادًا من كل مجتمع على حدة، مع الحرص على إبقاء وضعهم القانوني سليمًا، في حين أن إحتياجات الآخرين الذين يقعون ضحية للنزاع بصورة منتظمة، مثل النساء، الأطفال، النساء المثليات، الرجال المثليين، المزدوجين جنسيًا، والمتحولين جنسيًا، فإنهم غير ممثلين.

تُشير الأدلة أيضًا إلى أن الحقيقة، على المستوى الفردي، يمكن أن تثير الغضب وتؤدي إلى إجهاد ما بعد الصدمة بين الضحايا، وقد تولد، في مجملها، إستياء وانعدام أمن.

إن ما يجب إعتبره أولوية مطلقة هو التمثيل الحقيقي والأوسع نطاقاً للمجتمع بأسره، ولا سيما الأقليات. من المرجح أن تكون المشاورات الواسعة النطاق، على الرغم من التحديات اللوجستية والإدارية التي لا مفر منها، هي الأداة الأكثر فعالية لتفادي سوء فهم السكان أنفسهم والإفراط في تبسيط الحالة على أرض الواقع.

من شأن هذا النهج أن يكون متسقاً أيضاً مع الحاجة إلى تفادي مقولة "مقاس واحد يُناسب الجميع" بالنسبة لسُبل العدالة الإنتقالية ونقل العراق نحو عملية عدالة إنتقالية¹⁹⁹ يمكن أن تُحقق السلام الدائم في البلاد.

من خلال هذه الأمثلة الموجزة وحدها، يبدو من الواضح أن جميع عملية عدالة إنتقالية تفي بجميع أهداف وتوقعات المجتمع ستكون مهمة معقدة. وعلى الرغم من القضايا العديدة المحتملة التي تنشأ عن تصور سيناريوهات محتملة لما بعد النزاع في العراق على الطريق إلى المصالحة، فلا بد من التشديد على المساءلة عن الجرائم كأولوية. وفيما يتعلق بالطريقة التي يمكن من خلالها تحقيق المساءلة وربما المصالحة، ينبغي أن يكون مبدأ العمل التشاركي والشامل على قمة المبادئ التوجيهية لإنشاء عملية شرعية للعدالة الإنتقالية في البلاد.

المجتمع الدولي مُعبياً للعدالة الإنتقالية

كمرتكبي جرائم يمثل إشكالية، ولا يتطابق في كثير من النواحي مع القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي.

تعمل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أيضاً على وضع إستراتيجية شاملة للمساءلة تدعم حكومة العراق، مع التشديد على ضرورة إبقاء جميع أطراف النزاع في موضع مساءلة، كما تُشير إلى المخاوف المتعلقة باستخدام العراق لعقوبة الإعدام. ويشمل هذا العمل جمع الوثائق والأدلة حيثما أمكن وتوفير المساعدة القانونية لإتاحة إطار قانوني ملائم غير موجود حالياً. ويتوخى أيضاً توفير الدعم التقني لآليات العدالة التابعة لحكومة العراق، بما في ذلك تقديم المساعدة في مجال الإدعاء العام والطب الشرعي.²⁰¹

تسعى الحكومات الأوروبية وأمريكا الشمالية، حيثما أمكن، إلى مقاضاة مقاتلي داعش الأجانب حيثما يشارك رعاياها؛ فعلى سبيل المثال، أفادت التقارير أن حكومة فرنسا حددت و«أعدت ملفات» بشأن ما لا يقل عن 300 مواطن فرنسي إنتسبوا لتنظيم داعش.²⁰²

خارج العراق، تقوم عدة دول بوضع سُبل خاصة بها بشأن مسألة العدالة الإنتقالية في حقبة ما بعد داعش. وتقوم الدول الرئيسية، بما في ذلك المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، والاتحاد الأوروبي، بتقييم الخيارات التي تعالج آليات المساءلة القضائية وغير القضائية على حد سواء، لبناء ما أسماه الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريس Guterres "المساءلة الفعالة" وذلك في زيارة إلى العراق في 30 آذار 2017.

لا تزال حكومات أمريكا الشمالية وأوروبا تدرك أن أي نهج للمحاكمات يجب أن يحظى بدعم حكومة العراق. إن الدول التي ترغب في رؤية العراق يُعالج قضايا المساءلة قدّمت الدعم الفني لمحاكمات محلية عن إنتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، وتفيد التقارير بأنها كانت تنتظر الرد على عروضها من مكتب رئيس الوزراء العراقي منذ كانون الأول 2016 على الأقل.²⁰⁰

هناك خلاف حول نطاق الجرائم التي ينبغي معالجتها: تقول بعض الدول إن جرائم داعش وحدها يجب محاكمتها؛ وقد ردّ خبراء قانونيون بالإشارة إلى أن اختيار مجموعة واحدة

7. أين هو التالي بالنسبة للأقليات العراقية؟

وإنخفض عدد المسيحيين العراقيين الذين بلغ عددهم 1,400,000 نسمة عام 2003 الى ليس أكثر من 300,000 نسمة.²⁰⁴

إن المسيحيين، كغيرهم من الأقليات، قد وصّفوا بأنهم "مجتمع جماعي"، مع شبكات أُسرية قوية. وفي الوقت الذي تُقَرَّر فيه عائلة واحدة مغادرة العراق، فقد وردَ بأن أقارب آخرين يتشجّعون على الانضمام إليهم، مما يؤدي إلى هجرة متواصلة. إن الحجم السكاني للعديد من الأقليات يتضاءل بسرعة بما أن المجتمعات قد تخلّت عن الآمال في عيش آمن، سلمى، وكريم داخل العراق.

لقد أعرب ممثلو الأقليات المنحدرين من نينوى عن شعور عميق بالخيانة من قبل مجتمعات مجاورة، تخلّى القوات الكوردية عنهم، والإهمال من قبل حكومة العراق المركزية. لقد أدت الصدمة التي عانت منها جماعات كثيرة إلى شعور عميق بعدم الثقة في المؤسسات الوطنية والإقليمية وفي تدابير الحماية.

«لقد فقدنا كل شيء ونحن لسنا على استعداد للمساومة مرة أخرى. لقد وعدتنا حكومة العراق قبل ذلك بأنها ستدافع عنا، وسحبت حكومة إقليم كوردستان قواتها من أراضينا قبل إطلاق رصاصة واحدة.»
قائد عسكري مسيحي، دهوك، آذار 2017

ومع ذلك، فإن هذه التجارب لم تقلّل من الأهمية الكبرى لمسألة إرتباط العديد من مجتمعات الأقليات "بالأرض". فبالنسبة للبعض وببساطة هي مصدر للدخل ولسبل العيش، في حين أنها بالنسبة للبعض الآخر رمزاً مادياً للمجتمع، الأسرة، والأسلاف. إن إيمان، ثقافة، تراث وحتى هوية مجموعات الأقليات مترسّخة بعمق في الأراضي التي يقطنونها. وفي حين أن هذا يُعمّق الخسائر والمعاناة التي تعاني منها الأقليات في النزاع، فهي أيضاً العنصر الذي يُقَيّد العديد من الأسر عن قطع الخيط الأخير المُتَبَقّي "بالوطن"، وبدأ حياة خارج العراق.

إحدى نتائج المعركة ضد تنظيم داعش هي النزاع على السلطة بين الفصائل الأكبر في المجتمع العراقي على الأراضي المتنازع عليها. وقد أدت التوترات الإجتماعية والسياسية البرية إلى تفاقم أوجه الضعف التي تعاني منها مجموعات الأقليات، وأعدت تأكيدات المعتقدات الشعبية بأن الأقليات تحتل وضعاً قانونياً ثانوياً في العراق؛ وهو منظور لا يترك لهم مجالاً كافياً لتحديد مستقبلهم فيه.

يواجه العراق الآن تهديداً لتكوينه العرقي، الديني، واللغوي الغني منذ القدم. وقد أدى التمييز الراسخ بعمق، والتهميش الذي طال أمده بالنسبة للحياة السياسية، الإقتصادية، والإجتماعية، فضلاً عن الإنتهاكات الجماعية ضد الأقليات في النزاع الحالي، إلى زيادة هائلة في عدد المهاجرين. وفي حين لا توجد بيانات رسمية عن الحجم العددي لمجتمعات الأقليات التي لا تزال في العراق، تشير أرقام أوائل عام 2017 إلى أن 100,000 إيزيدي قد غادروا البلاد بالفعل، مع حوالي 100-200 شخص آخرين ما زالوا يغادرون كل يوم.²⁰³



مُخَيَّم خانكي غير الرسمي، دهوك / Fernando Burgés

«إننا نرى بأن العراق هو وطننا ونحن نخدم الأرض بكل معنى الكلمة. إن المسيحيين هم المكوّن الوحيد الذي يقطن جميع المحافظات، مما يدل على أن العراق هو وطننا حقًا. ولكن منذ عام 2003 لم يعاملنا العراق كمواطنين من الدرجة الأولى.”

قائد عسكري مسيحي، دهوك، آذار 2017

وفي حين أن المستقبل الغامض للأقليات غالبًا ما يوصف بأنه “أعمى”،²⁰⁸ فإن الرسالة الموجهة إلى مجتمع دولي يُنظر إليه على أنه خامل هي واضحة: “لا تجلسوا هناك فقط وتراقبوا العراق، تصرخون فقط من أجلنا [نحن الأقليات] لمدة 100 سنة. ساعدونا الآن.”²⁰⁹

إجراءات وإلتزامات حكومة العراق

إن حكومة العراق تمرُّ بمرحلة حرجة من النزاع وستُحدّد تصرفاتها وإلتزاماتها تجاه الأقليات مستقبلهم في البلاد. إن مجتمعات الأقليات تحتاج إلى تلميّنات حول أهميتهم ومساواة مكانتهم في العراق: إن هذا الأمر سيطلب حماية فورية وجهود قانونية وسياسية طويلة الأجل، بالتشاور مع مجموعات الأقليات، لمعالجة التمييز الهيكلي، الإفلات من العقاب، حُكم غير تمثيلي، وعجز تشريعي.

إن العراق طرف في الإلتفاقيات الدولية التي تحمي حقوق الأقليات. وهي تشمل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، الإلتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (ICERD)، وإلتفاقية حقوق الطفل (CRC).

يعترف الدستور العراقي لعام 2005 صراحةً بتنوع العراق العرقي والثقافي. وتنص أحكامه على توفير الحماية والضمانات لمجموعات الأقليات التي تمتد من تمثيل سياسي إلى حرية الدين. غير أن المادة 2 من الدستور تحظر سن تشريع يتناقض مع قوانين الإسلام. وهذا ما أقلق الأقليات الدينية – التي تُحدّد دستورًا أكثر علمانية – بإعتباره تقييدًا محتملاً لحقوقهم وحرّياتهم الدينية.²¹⁰

في الواقع، إن قانون بطاقة الهوية الوطنية (2015) هو مؤسّر مُقلق حيث أن المادة 2 قد إنتقصت بالفعل من الأقليات. ففي حين تؤكد المادة 26 من القانون على حق غير المسلمين في التحوّل إلى الإسلام، فإنها لا تحمل نفس حقوق التحوّل الديني بالنسبة للمسلمين. كما تنص على أن القاصرين سيُعتبرون مسلمين قانونًا، بعد أن يتحوّل أي من الوالدين إلى الإسلام. ومع ذلك، ربما كان الأكثر إثارة للقلق، لا سيما في حالات الإغتصاب، هو تأكيد القانون على أن الطفل المولود من أبوين مسلم وغير مسلم سيُعتبرن الدين الإسلامي. وعلى الرغم من أن القانون لم يُقصد به إستهداف الأقليات، وإنما يهدف إلى تسهيل الإجراءات الإدارية،²¹¹ فإنه يتناقض مع مبادئ الدستور العراقي ويؤدي إلى إضفاء الشرعية على التمييز ضد الأقليات.

على الرغم من الإرتباطات القوية بالمنطقة، فإن مستقبل الأقليات في العراق لا يمكن أن يتشكّل إلا من خلال تلك الحماية التي سيتم توفيرها للجماعات المستهدفة في حقبة ما بعد داعش. إن المسيحيين، الشبك، التركمان واليزيديين هم بعض الأقليات العديدة التي تطالب بالضمانات التشريعية والإصلاحات الدستورية. وبحسب أحد القيادات الإيزيدية البارزة، إن فقدان الثقة في “المسلمين والكلورد” يعني أن الإيزيديين لن يبقوا في العراق من دون حماية وحقوق مضمونة.²⁰⁵

«كل يوم يمر من دون حلول، دون تنمية، ومن دون أمل، فإن الأقليات ستواصل الفرار من البلاد.”

ممثل مجتمع مدني مسيحي، دهوك، آذار 2017

هناك تصور مشترك بين العديد من ممثلي الأقليات وهو أن حكومة إقليم كردستان وحكومة العراق لن يبحثا في وجهات نظر الأقليات أو يعطيا أولوية لقلق الأقليات في مرحلة ما بعد داعش. تُفيد تقارير الأقليات بأنه يتم إستخدام مشاعرهم في “الدعاية” لتسويق الخطط السياسية وطموحات المكونات الكبيرة والفصائل السياسية، في حين يتم إستبعادهم من إتخاذ قرارات حقيقية فيما يتعلق بمستقبلهم.²⁰⁶ ومن أجل الدفاع عن أنفسهم، بدأت مجتمعات الأقليات في البحث عن ترتيبات مُتّحدة والتي ستحمي مجتمعاتهم بشكل منفصل.

إن معظمهم يتطلّع بشغف إلى المجتمع الدولي للحصول على دعم، لمعظمهم بالمعنى السياسي،²⁰⁷ ولكنهم يشعرون بخيبة أمل إزاء عدم وجود إلتزام دولي أو عدم إتخاذ إجراءات لصالح مجموعات الأقليات حتى الآن.

«إن الأقليات قد تُركوا مع قليل جدًا من الدعم. كيف يمكن للعالم أن يتوقع من الأقليات أن تكون قوية وذات إستراتيجية عندما لم نشهد سوى إبادة جماعية؟ يجب على المجتمع الدولي التوقف عن إبداء الأعدار.”

زعيم مجتمع مدني إيزيدي، دهوك، آذار 2017

الحاجة إلى تمثيل عادل

«بصفتي ممثلًا لنيوى، وبصفتي شخصًا مقربًا من الحكومة ومن وحدات الحشد الشعبي، إن المشاكل التي نواجهها هي في التطبيق»
نائب عراقي، بغداد، آذار 2017

لا يزال النقص في التمثيل مشكلة خطيرة بالنسبة للأقليات العراقية، فعلى الرغم من صدور حكم المحكمة الاتحادية لعام 2010 والذي رأى أن عدد المقاعد المحجوزة للإيزيديين في مجلس النواب لا يتناسب مع حجم سكانهم ويخالف الشرط الدستوري المنصوص عليه في المادة 49 وهو أن النسبة في المجلس هي مقعد واحد لكل 100 ألف مواطن عراقي.²¹² وكما هو الحال عليه، هناك 8 مقاعد فقط من مقاعد البرلمان البالغ عددها 328 مقعدًا محجوزة للأقليات، 5 منها مخصصة للمسيحيين ومقعد واحد لكل من الصابئة المندائيين، الشبك، والإيزيديين. وقد تمّ إستبعاد جميع الأقليات المتبقية كليًا من حيز مقاعد لها.²¹³

إن مجموعات الأقليات تدعو الآن إلى تمثيل أكثر إنصافًا في جميع مستويات الحكم في المرحلة الإنتقالية لما بعد داعش، وما بعد ذلك، وهم غير مقتنعون بأن حقوقهم ستؤمّن بخلاف ذلك.²¹⁴ في كانون الأول 2016، أصدر رئيس الوزراء العبادي قرارًا بإنشاء مديرية لمعالجة قضايا الأقليات داخل لجنة المصالحة الوطنية.²¹⁵ وفي حين أن هذا تطور يستحق الترحيب به، فإن ممثلي الأقليات يطالبون بتشكيل مجلس أقليات يتمتع بسلطات ومسؤوليات أعلى.²¹⁶ إن من شأن مثل هذا المجلس أن يلعب دورًا مثاليًا في الإشراف على التعديلات التشريعية اللازمة، إدماج حقوق الأقليات في السياسة الحكومية، والعمل كممبر لأصوات الأقليات في الحكم.²¹⁷

إن مشروع قرار "حماية التنوع ومكافحة التمييز"، الذي أيده العديد من أعضاء مجلس النواب، من الممكن إعتماده في الدورة التشريعية الحالية، وهو خطوة إيجابية أخرى على طريق تحقيق الحماية الدستورية للأقليات. إن مشروع القانون الذي تم تقديمه للقراءة الأولى في تشرين الأول 2016 يسعى إلى تعزيز وحماية حقوق الأقليات الدينية والعرقية.²¹⁸ ومن الجدير بالذكر، أن هذه الحقوق قد تم تنظيمها في إطار مكافحة التمييز تجاه جميع المكونات العراقية، بدلاً من الأقليات على وجه التحديد - مما يعني إمكانية تهميش الأقليات في تنفيذه

إجراءات وإلتزامات حكومة إقليم كوردستان

إن الأطر القانونية لحقوق الأقليات في إقليم كوردستان العراق متاحة أيضًا. لقد أكد رئيس الوزراء البارزاني على أن مجموعات الأقليات ستُمنح حماية خاصة في الدستور الإقليمي غير المُكتمل حاليًا الذي أُسْتُهَلَّ العمل بصياغته في عام 2011. يعيش غالبية المسيحيين العراقيين في إقليم كوردستان العراق. لقد إعترفت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في إقليم كوردستان بالمجموعات العرقية والدينية الأصغر حجمًا، بما في ذلك البهائيون، الكاكائيون، اليهود، والزرادشتيون، وسُمحت بتمثيلهم.²¹⁹

إن قانون حكومة إقليم كوردستان لعام 2015 بشأن حماية حق المكونات (قانون رقم 5) يعترف بالأقليات العرقية والدينية المختلفة، ويضمن المساواة والحق في المشاركة السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، والثقافية، بما في ذلك الحق في التعليم باللغة الأم. يحظر القانون جميع أشكال التمييز، ولكنه لا يُجرّم جرائم الكراهية ويفتقر إلى الأحكام بشأن إنشاء هيئة أو لجنة تنفيذية.²²⁰

عمومًا، إن رسالة حكومة إقليم كوردستان العلنية هي رسالة إيجابية. إنَّها تشجّع حرية التعبير، وحماية ومشاركة الأقليات. لكن تصرفات حكومة إقليم كوردستان فيما يتعلق بمستقبل الأقليات في المناطق المتنازع عليها المتاخمة لإقليم كوردستان العراق تتناقض مع هذه الرسالة. تتعرّض الجهود الرامية لضمان حقوق مجموعات الأقليات إلى ضغوط سياسية، أمنية، وإنسانية والتي، كما أفادت التقارير، سببت للأقليات شعورًا "بالقمع".²²¹

من الجدير بالذكر، أن القانون رقم 5 يحظر التغيير الديموغرافي للمجتمعات العرقية والدينية، ولكن الخطاب الصادر عن المسؤولين البارزين في حكومة إقليم كوردستان يشكل مؤثرًا مقلقًا بالنسبة للطموحات الإقليمية الكوردية- التي تميزت ماديا بحفر خندق يبلغ طوله 650 ميلاً يمتد من سنجار في نيوى إلى خانقين في ديالى - التي ستزيد من كتلة إقليم كوردستان العراق بنسبة تصل إلى 40٪.²²² لقد إدعى البعض أن إستيلاء الكورد على أراضي الأقليات هو إنعكاس لحملة التعريب التي قام بها النظام السابق.²²³ من ناحية أخرى، أعلن رئيس حكومة إقليم كوردستان، مسعود بارزاني، أن حكومة إقليم كوردستان لن تُسَلِّم الأراضي التي تسقط فيها دماء كوردية.²²⁴

تخويف

إن أولئك الذين يتهمون الحكومة بالإستيلاء على الأراضي وإنتقاد الإنتهاكات التي نوقشت في الفصول السابقة من هذا التقرير - بما في ذلك حصار حكومة إقليم كردستان لسنجار وتلكيف، نهب البيشمركة لممتلكات الأقليات، والقيود المفروضة على عودة النازحين إلى مناطق الأقليات التي تمت إستعادتها في الحمدانية وأماكن أخرى - كثيرًا ما يتعرّضون إلى إعتقالات، إحتجاز، وتهديدات شديدة لدرجة أنها تؤدي إلى هجرة فورية.²²⁵

«في كل مرة أكتب فيها أو أتكلّم فيها علنًا عن قيام البيشمركة مرارًا بنهب ممتلكاتي بعد إنسحاب تنظيم داعش من بلدتي، يتم إلقاء القبض عليّ وإحتجازي من قبل الأسايش لمدة يوم أو يومين. ذات مرّة تلتقيتُ تهديدًا وإضطرت إلى مغادرة العراق لبضعة أشهر. لم يكن من الآمن بالنسبة لي البقاء هنا»
نازح وناشط مسيحي، دهوك، آذار 2017

إن منظمات المجتمع المدني ليست مُستثناة. في كانون الثاني 2017، أغلقت السلطات الكوردية فجأة منظمة "Yazda" وهي منظمة إيزيدية لحقوق الإنسان على الرغم من إلغاء القرار بعد بضعة أشهر.²²⁶ وقد حدث مثال آخر في آذار 2017، عندما تمّ إلقاء القبض على 31 متظاهر غير مسلح إحتجاجًا على سياسات الحزب الديمقراطي الكوردستاني في سنجان. إن أمثلة من هذا القبيل قد أصبحت شائعة وأصبح إستخدام التهديدات والإنتقام من أجل تثبيط الإحتجاجات في المستقبل يقوّض حرية التعبير وحرية التجمّع في إقليم كردستان العراق. وبخندق أصوات الأقليات، تخلق الحكومة بيئة مُستحيلة لإشراكهم في التخطيط لعراق ما بعد داعش.

وينعكس هذا الأمر أيضًا في جدول أعمال حكومة إقليم كردستان باتجاه حكم محلي لمناطق الأقليات في المناطق المتنازع عليها خارج إقليم كردستان العراق. ففي سنجان، على سبيل المثال، تزعم الأقليات أنه قد تمّ تعيين القائممقام من قبل الحزب الديمقراطي الكوردستاني من الموالين للحزب وليس من خلال إنتخابات محلية.²²⁷ في بلدة باطنايا الآشورية التي تمت إستعادتها حديثًا، حيث تتمركز قوات البيشمركة، تم رفع العلم الكوردي عاليًا فوق المنازل المدمرة للأسر المسيحية، والعلم المسيحي الآشوري يُرفرف أسفله، وعلّم العراق مربوط بعقدة.

تأقلم مع تواجّد دائم للنازحين داخلًا في إقليم كردستان العراق

ب أن أفراد مجتمعات الأقلّات النازحة الذين ختارون مغادرة العراق وأولئك الذين سعّون للعودة إلى مناطق م الأصلّة هناك ال ث ر من الذين خططون للبقاء في ح ومة إقل م وردستان العراق. لقد إستوعبت حكومة إقليم كردستان النازحين داخلًا، غير أن إستيطانهم الطويل الأجل في إقليم كردستان العراق سيتطلب ضمانات لحقوق المدنية، السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية والثقافية، إضافة إلى وسائل الوصول إليها وإنفاذها.

«لدينا حقوق مُعترفٌ بها ولكن ليس هناك آليات لتنفيذها. لدينا الحق في التعلّم بلغتنا في المدارس ولن لا توجد مدارس في المنطقة. لدي ثلاثة أطفال في المدارس السريانية، ولكن عليّ أن أنقلهم من حي إلى آخر، لأنه ليس هناك مدرسة بالقرب من سكني»
زعيم مسيحي آشوري، دهوك، آذار 2017

هناك أولئك الذين يعتقدون أن البقاء في أربيل سوف يؤدي إلى إستيعاب الأقلية:

«سيتعين على الأطفال الدوام في مدارس كوردية وتدرّسهم باللغة الكوردية. أما بالنسبة لحقوق التصويت، فحتى لو تم منحها للنازحين داخلًا، فعلى أي حال لن يكون لديهم خيار سوى التصويت لمرشح الحزب الديمقراطي الكوردستاني»
زعيم ديني مسيحي، أربيل، شباط 2017

مستقبل نينوى

إن محافظة نينوى هي موطن العديد من الأقليات العراقية بضمنهم المسيحيين، الشبك، التركمان والإيزيديين. لقد ساهمت قرون من التجارة، النزوح والفتوحات في التكوين الثقافي، الديني، العرقي واللغوي الحالي في المنطقة. لكن الفظائع التي تعرّضت إليها نينوى منذ عام 2014 قد أثّرت على التماسك الإجتماعي لأقلياتها، وإستقطاب المجتمعات المحلية، وتطلعاتهم من أجل المحافظة.

إن النجاحات العسكرية ضد تنظيم داعش من المرجح أن يتبعها نشوب صراعات جديدة على الأراضي التي تمت إستعادتها وسط طموحات سياسية متنافسة: "إن نينوى الآن هي منطقة سياسية والأحزاب تريد الإستثمار السياسي

مفترق طرق: مستقبل أقليات العراق ما بعد داعش

لامركزية في السلطات

يوفر الدستور العراقي إطاراً لتحقيق اللامركزية مع مراعاة حقوق الأقليات. تنص المادة 116 من الفصل الأول من الباب الخامس (سلطات الأقاليم) على أنه "يتكون النظام الإتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظة لامركزية وإدارات محلية". وإن المادة 125 من الفصل الرابع [الإدارات المحلية] توسّع هذا لضمان "الحقوق الإدارية، السياسية، الثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان، والكردان والاشوريين، وسائر المكونات الأخرى، وينظم ذلك بقانون".

تعتقد مجتمعات الأقليات أن الإمتثال للمتطلبات التشريعية للمادة 125 سيضمن الكثير من الإدارة الذاتية التي يسعون إليها، ويضمن الحماية من النزاعات بين القوى الأكبر على أراضيها، ويمنح منبراً لأصوات الأقليات.²³¹ لكن حتى الآن، رغم وجود قانون لامركزية واحد،²³² يفتقر العراق إلى إطار قانوني شامل وكامل لتحقيق اللامركزية.²³³

ولتحقيق المادة 125 يجب على مجلس النواب وبناء على ذلك إنشاء هيكل قانوني لنقل الصلاحيات إلى السلطات المحلية وينبغي أن يتضمن ذلك أحكاماً بشأن: إختصاص المؤسسات المحلية؛ تشكيل حكومة محلية؛ إنشاء أفضية أو نواحي "وحدات إدارية محلية"؛ وتطوير آليات الحماية القانونية.

نطاق السلطات

قد تختلف طبيعة السلطات اللامركزية بين الأقاليم، تبعاً للسلطات التي من شأنها أن تستجيب على نحو مناسب للإحتياجات المحددة للمنطقة، مكُوناتها، والظروف التاريخية والإقليمية لمجموعات الأقليات. وبناءً على ذلك، يجب على السلطات الوطنية أن تعتمد نهجاً مرناً لإزاء اللامركزية وتتجه نحو مبدأ تقديم العون، بما يكفل قدرة الأشخاص الأكثر تضرراً بشكل مباشر والمهمّين بقضية نينوى على إتخاذ قرارات.

من المرجح أن تشمل الإهتمامات الرئيسية في تفويض السلطات التعليم، اللغة، الدين، والثقافة والتي تتطابق مع هوية الأقليات وطريقة حياتها. ومع ذلك، فيمكن للسلطات الإدارية أن تمتد لتشمل جوانب أخرى من الحكم، مثل التخطيط المحلي، البيئة، التنمية الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية. إن تعريف هذه السلطات في التشريعات سيتطلب في نهاية المطاف عقد جلسات للتشاور مع مجتمعات الأقليات، قادة

فيها".²²⁸ ومع ذلك، فبدون خطة للمحافظة من المرجح أن تحدث تعديلات إقليمية جديدة. يُعرب ممثلو الأقليات، بالفعل، عن قلقهم إزاء التوتر بين حكومة إقليم كردستان وحكومة العراق، حيث لا تزال المسائل المحيطة بتطبيق المادة 140 من الدستور العراقي بشأن الأراضي المتنازع عليها من دون حل.²²⁹ ويخشى أن يؤدي إصاق مُسمى "الأراضي المتنازع عليها" بأراضي الأقليات إلى تعزيز مطالبات الحكومتين بنينوى وحرمان الأقليات من فرصة التأثير على مصير المحافظة.²³⁰

إن القرارات التي إتخذتها كل من حكومة العراق، حكومة إقليم كردستان والمجتمع الدولي لإجتياز مرحلة ما بعد داعش ستُحدّد مستقبل نينوى وعاصمتها الموصل، ووضع العراق القانوني كدولة مركزية أو لا مركزية. يعتقد الكثيرون أن مصالح الأقليات وأراضي نينوى تُخدم على وجه أفضل في إطار حكومة مركزية قوية، لا سيما عند تواجد تأثيرات خارجية.

«إن الحكومة الضعيفة تسمح بالتدخل. والمفاوضات السياسية ستدُمّر البلاد. لا يمكنكم ولا ينبغي عليكم أن تساموا على حقوق الأقليات. يجب أن نكون شجعان لإيجاد الحلول، وأن لا نسعي إلى حلول خارجية".
نائب عراقي، بغداد، آذار 2017

إن قدرة حكومة العراق على ممارسة حكم تمثيلي أمر غير مؤكد وذلك على أساس التجربة السابقة، وإن الأقليات لم تعد على إستعداد لأن تُخاطر بتكليف آخرين بمستقبلها. إن العديد من الإيزيديين، المسيحيين والتركمان يدعون إلى ترتيبات إدارية بديلة من شأنها أن تُعزز ملكية أراضي المجتمع المحلي والسماح لمجتمعات الأقليات بقدر من الإدارة الذاتية في تحديد شؤونهم الخاصة في "مناطق نينوى". تتفاوت جدوى هذه المطالبات في ضوء طبيعة السلطات الإدارية، المدى الجغرافي للأراضي، والمستوى المُتاح من الحكم الذاتي.

يجب على أي نظام سياسي جديد أن يولي الإعتبار الواجب لحالة الأراضي التي تمت إستعادتها من تنظيم داعش. ففي العديد من المناطق، ليس فقط الدمار المادي واضح، ولكن سنوات تحت إحتلال تنظيم داعش قد غيرت التركيبة السكانية، أعاققت وظائف المؤسسات والإدارات، وخلقت جموداً فكرياً واقتصادياً. إن كل هذه العناصر تولد تحديات كبيرة حتى على المستويات الوطنية للحكم، وبالتالي يجب أن تُدرج في أي خطة لإنشاء المحافظة وتفويض السلطات.

سياسيين وطنيين ومحليين، والمؤسسات التي ستمارس هذه المهام حالياً.

مؤازرة إقتصادية

سيتعين أن تكون اللامركزية مصحوبة بموارد مالية لتمكين المؤسسات المحلية من إدارة الخدمات الأساسية وتوفيرها بصورة فعالة. إن الأموال والدعم اللوجستي لبناء آليات البنية التحتية وآليات الحكم على الصعيد المحلي ستُعزِّز القدرة على تلقي وممارسة صلاحيات مخصصة. وفي المراحل الأولى من اللامركزية، قد تضطر حكومة العراق إلى تخصيص أموال لإنشاء الهيكلية الخاصة بالحكم الذاتي وتكلفة نقل الخدمات. إن التوقعات الطويلة الأجل قد تتطلب دعماً مالياً متواصلًا من الحكومة الاتحادية إلى مستويات المحافظات، وبالمثل من سلطات المحافظات إلى أنشطة الأفضية والنواحي.

يجب أن تكون سلطات المحافظة أو السلطات الأكثر محلية قادرة على إدارة دوائرها مع تلبية الاحتياجات الإقتصادية لمجتمعاتها المحلية أيضًا. علاوة على ذلك قد تُساعد جباية الضرائب الداخلية في توليد موارد إقتصادية للمحافظة. ينبغي للتدابير المالية أن تُدار بموجب تشريعات، وأن تُجسّد بطريقة مثالية نظامًا إداريًا تقوم من خلاله الحكومات والمجالس المحلية بتقديم تقارير سنوية إلى الحكومة الوطنية بشأن الميزانيات التقديرية والفعالية، فضلًا عن تقارير سنوية عن إنفاق الأموال لكل سنة مالية.²³⁴

تعريف كلمة "محلي"

لعل أكثر الجوانب صعوبة في المادة 125 هو تحديد ما هو المقصود بكلمة "الإدارات المحلية"، ومن ثم مستوى الحكم الذي يمكن أن تُنقل إليه السلطات بصورة قانونية. إن اللامركزية في العراق ضمن النظام الاتحادي هو خيار يمكن أن يُسهم في حماية الأقلّيات ما بين السلطات الوطنية والدولية، ولكن عند متابعتها فقط ضمن حدود المحافظة القائمة. وأي شيء أبعد من هذا يمكن أن يقال عليه بأنه رسم خرائط على نحو فعال للإنقسامات على أسس عرقية- دينية من خلال التشريع.

لكن من الناحية العملية، من المهم أن يؤخذ في الاعتبار طبيعة محافظة نينوى، خصائص تركيبها السكانية وأثار اللامركزية على مستوى المحافظة. وعلى الرغم من أن محافظة نينوى هي موطن لعدد كبير من أقلّيات العراق، فإن معظم سكان هذه المحافظة هم من المسلمين السنة.²³⁵

وقد ينعكس ذلك أيضًا على التكوين العرقي والديني لمجلس المحافظة، مما قد يُضعف مرة أخرى أصوات الأقلّيات ونفوذها في المنطقة. علاوة على ذلك، هناك العديد من الأقلّيات الذين واجهوا إنتهاكات لحقوقهم على أيدي جيرانهم، ولذلك فمن غير المرجح أن يعهدوا طوعًا بشؤونهم إلى كيانات محافظات أوسع والتي تشمل أيضًا أفضية مجاورة يُنظر إليها على أنها محاور متطرفة.

لم تفقد الأقلّيات الثقة في حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان فقط، ولكنهم لا يتوقعون أن تكون التعددية السياسية بمثابة إمكانية في إدارات لا تُسيطر عليها الأقلّيات. ينبغي لأي إستراتيجية لتحقيق اللامركزية على مستوى المحافظة القائمة أن تلبّي هذه الإهتمامات ويجب عليها أيضًا، رغم أنها تعكس التهميش السياسي الذي حصل للمسلمين السنة بعد عام 2003، أن تكفل دورًا نشطًا وبارزًا لممثلي الأقلّيات في السيطرة على المحافظة.

قد تختار حكومة العراق بالفعل استخدام المادة 125 كأداة لتحقيق اللامركزية على مستوى الأفضية، ولكن السيطرة على تركيبة سكانية خليطة عرقية- دينية في قضاء مثل تلعفر سيقدّم نفس التحديات التي تواجهها نينوى على نطاق جغرافي أصغر. من شأن توفير اللامركزية على مستوى المحافظة، مع السماح في الوقت نفسه بإنشاء حكومات محلية للأفضية تقودها أقلّيات، أن يوفر أساسًا وسطيًا في هذه الظروف الحساسة.

ومع ذلك، وبغض النظر عن الطريقة التي يختار بها العراق تعريف "الإدارات المحلية"، فإن أقلّياته يظلون مُتركِّزين ومُشتَّتّين جغرافيًا، مما يعني أن الترتيبات القائمة على أساس إقليمي لن توفر حلولاً لمجموعات الأقلّيات العرقية والدينية ككل. ومن المؤكد أن الحكم المحلي في نينوى من شأنه أن يُزيد من المشاركة السياسية للأقلّيات، ولكن قيام التشريعات بتحديد وإنفاذ ضمانات المادة 125 سوف لن تضمن إقليميًا حماية مجتمعات الأقلّيات خارج الإدارة المحلية المعينة. ومن المدهون أن التحدي مُعترف به من قبل جماعات الأقلّيات التي طلبت، بالإضافة إل اللامركزية، أن يعكس تمثّل الأقلّيات في حومة العراق وحومة إقليم كردستان وعل نحو وثق عدد من الأقلّيات إضافة إل تحقق الحماية الدستورية لحقوق الأقلّيات من خلال سن وإنفاذ التشريع المناسب.

تشكيل محافظة جديدة

يرى بعض زعماء الأقاليم أن إنشاء محافظة جديدة منفصلة لمجموعات الأقاليم في منطقة نينوى هو السبيل الوحيد لتأمين اعتمادات مالية من حكومة العراق، حيث لا يتم تخصيص تمويل وطني للأقضية أو النواحي.²³⁶

ومع ذلك، وبفضل موارد نينوى الهيدروكربونية، كان من شأن تطبيق قانون سلطات المحافظات أن يُعزّز الإقتصاد المحلي بشكل كبير. وبالإضافة إلى ذلك، يرى البعض أن تنفيذ أحكامه المتعلقة بالسيطرة الأمنية كان يمكن أن يؤدي إلى نتيجة مختلفة لهجوم تنظيم داعش على أراضيها ومواطنيها. ويرى آخرون أن ممارسة هذه السلطات إلى حد بعيد كانت قد ساهمت في سقوط الموصل. وفي كلتا الحالتين، فإن هذه الأنواع من السلطات على الأمن والإدارة التي تأمل الأقاليم أن تحميها عندما يشرف عليها ممثلو مجتمعاتهم المحلية على مستوى القضاء أو حتى الناحية.²⁴¹

محافظة واحدة أم عدة محافظات؟

إن اللامركزية وفقاً لتطلعات بعض الأقاليم لا تتطلب فقط تنفيذ الدستور، قانون سلطات المحافظات والتشريعات المرتبطة، بل قد تدعوا أيضاً إلى إنشاء ثلاث محافظات جديدة والتي ستسمح لمجتمعات الأقاليم بقدر أكبر من الإدارة الذاتية لشؤونهم في المناطق الخاصة بهم. إن المحافظات المقترحة هي سنجار (يسكنها في الغالب إيزيديون)، تلعفر (منطقة ذات أغلبية من التركمان)، وسهل نينوى (موطن للمسيحيين، الشبك وأقليات أخرى).²⁴² إن تحويل هذه المناطق إلى ثلاث محافظات منفصلة يُمكن أن يُشجّع على حفظ وجود الأقاليم في العراق، وأن يكون بمثابة شكل رمزي للتعويض عن الخسارة التي عانت منها مجموعات الأقاليم.²⁴³

لقد تلقى هذا النهج بعض الدعم في الولايات المتحدة. في سبتمبر 2016، تم تقديم قرار الكونغرس الأمريكي رقم 152 حول تشجيع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي على دعم إنشاء محافظة سهل نينوى وإدارتها الإقليمية.²⁴⁴ ومع ذلك، يجب على أعضاء المجتمع الدولي، عند الترويج لأفكار الإدارة المستقبلية للعراق، أن يكونوا على وعي بمخاطر خلق إنقسامات عرقية-دينية جديدة، ويجب أن يكونوا حريصين بأن لا يستبعدوا أقاليم مُعيّنة من تخطيطهم لما بعد داعش. يبدو أن إنشاء محافظة جديدة في سهل نينوى فقط سيُفيد بصورة غير متناسبة السكان المسيحيين على حساب التركمان والإيزيديين على سبيل المثال، وقد يكون له تأثير بشأن إعادة تأكيد وجهات النظر بين هذه المجموعات بأنهم يتمتعون بوضع قانوني ثانوي في العراق.

ومن ناحية أخرى، لا يلزم بالضرورة تطبيق اللامركزية كلها في آن واحد. وإذا اختار العراق إنشاء محافظات جديدة

وعلى أقل تقدير، فإن الأساس الذي تقوم عليه سلطات المحافظات المذكور ضمناً بالفعل في الدستور، مما يمكن أن تحظى بسلطة إقليمية فوق سلطة المقاطعة. إن المادة 122 من الفصل الثاني من الدستور (المحافظات التي لم تنتظم في إقليم) تمنح سلطات إدارية ومالية للمحافظات "وفقاً لمبدأ الإدارة اللامركزية". وتنص المادة 123 أيضاً على أنه "يجوز تفويض سلطات الحكومة الاتحادية للمحافظات أو العكس"، بينما تنص المادة 115 على أن جميع السلطات التي لا تقتصر على الحكومة الاتحادية ستكون من صلاحية السلطات الإقليمية وسلطات المحافظة.

قانون سلطات المحافظات

في عام 2008، إعتد مجلس النواب القانون رقم 21، "المحافظات التي لم تنتظم في إقليم"، والمعروف بإسم قانون سلطات المحافظات (PPA)، من أجل تشريع اللامركزية. في حزيران 2013، أُدخلت تعديلات هامة على قانون سلطات المحافظات والذي أدى إلى زيادة سلطة المحافظة، وإنهاء المنازعات بين الحكومة المحلية وحكومات المحافظات بشأن إدارة ملفات الأمن، النفط والإستثمار.²³⁷ إن قانون سلطات المحافظات قد سمح للحكومات المحلية بإختيار القضاء الخاص بهم ومنح المحافظ سلطة مباشرة على السلطات المكلفة بالحماية والحفاظ على النظام والأمن في المحافظة. علاوة على ذلك، إن التعديلات على القانون رقم 21 قد زادت بصورة كبيرة من أسهم البترودولار للمحافظات التي يتم فيها إنتاج أو تصفية النفط.²³⁸

وعلى الرغم من التقدم القانوني، كانت حكومة العراق مترددة في قبول اللامركزية، وكان التشريع في جوهره بمثابة توجيه فلسفي للعملية. لقد رفضت الحكومة النص الأصلي وتعديلاته وتنفيذه، وتم السعي العكسي بإتجاه نظام إتحادي قوي.²³⁹ غير أن حكومات المحافظات ما زالت تسعى إلى الحصول على سلطات تتجاوز قانون سلطات المحافظات، حيث أن التحول من دولة مركزية إلى حكومة لا مركزية لا يمكن تحقيقه بالكامل من خلال هذا القانون.²⁴⁰

تُعتبر تلغفر مثلاً رئيسياً آخر على الإنقسامات الداخلية، حيث أجمت داعش التوترات الطائفية بين التركمان السنة والشيعية.²⁴⁸ إن السياسيين التركمان يعترفون بهذه العقبات، وهم "يبدلون جهوداً لتحقيق المصالحة بين السنة والشيعية".²⁴⁹ وعلى الرغم من أن النزاعات الداخلية تلقي بظلالها على الجدوى من إنشاء محافظة للتركمان، فإن الرغبة في حصولهم على نفس الدرجة من الاعتراف الدولي كالمسيحيين والإيزيديين بعد إعادة الإعمار فيما بعد داعش يمكن أن يكون دفعة نحو توحيد المجتمع.

«التركمان السنة والشيعية يحتاجان بعضهما البعض. وخلاف ذلك فإننا سنضيق بين الأقلية والأغلبية.»
ممثل عن التركمان، بغداد، آذار 2017

علاوة على ذلك، فإن مجتمعات الأقليات في خلاف يتراوح بين أولئك الذين يريدون أن تكون أراضيهم ممتعة بحكم ذاتي، وأولئك الذين يسعون إلى علاقة أوثق مع حكومة إقليم كردستان.²⁵⁰ ومن المتوقع أنه، إذا تم تقسيم محافظة نينوى، ستعتمد حكومة إقليم كردستان إلى إجراء إستفتاء في المحافظات التي شكّلت حديثاً في سهل نينوى، تلغفر وسنجار لتحديد ما إذا كان السكان المحليون يرغبون في الإنضمام إلى المناطق التابعة لإقليم كردستان العراق.²⁵¹ لقد أدى ذلك إلى القلق من أن إنشاء محافظات منفصلة للأقليات سوف لن يؤدي إلا إلى تشجيع الحملات الكوردية للهيمنة حيث يمكن أن يكون من الأسهل التأثير على المسار السياسي لثلاث محافظات أصغر حجماً منه التأثير على محافظة نينوى بأكملها حسب حدودها الحالية كمحافظة. ويضاف هذا إلى الشعور بالضعف لدى جماعات الأقليات.

«لدى السنة والشيعية الكثير من المشاكل، ولكن المشاكل مرتبطة بالسيطرة والسلطة. إن هذه الأمور قابلة للتغيير مع الكورد المشكلة هي الأرض، والأرض ليست قابلة للتغيير مثل السلطة. ونتيجة لذلك فإن الأولوية في رأيي هي حماية الأرض. لذا فإن رؤيتي هي دعم حكومة العراق، لأنني بحاجة إلى الحكومة لتأمين الأرض.»
نائب في مجلس النواب العراقي، بغداد، آذار 2017

وبالنظر إلى النزاعات الراهنة على الأراضي، فهناك خطر يتمثل في أن السلطات الأكبر قد تسعى إلى تثبيت حكومات محلية غير تمثيلية تهدف إلى التصرف في مصالح الأقليات، مع التلاعب في التركيبة الديمغرافية للسكان في الأراضي التي

لأقليات فيمكنه أن يفعل ذلك الواحد تلو الآخر، بدءاً بالأقل تحدياً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، من أجل وضع إطار متين ومصمم خصيصاً لتحقيق اللامركزية في المحافظات الجديدة على طول الطريق.

إن الظروف الفريدة لكل منطقة مأهولة بالأقليات، من موارد طبيعية إلى معايير تعليم، تعني أن اللامركزية في ثلاث محافظات جديدة ستطلب مستويات مختلفة من الدعم أو التدخل من جانب السلطات الوطنية. يجب على حكومة العراق، حكومة إقليم كردستان والمجتمع الدولي أن يضمنوا أن لا تضر الترتيبات الجديدة للمحافظات ببعض الأقليات مقارنة بأخرين على المدى الطويل، وأن لا تؤدي اللامركزية إلى التخلي عنهم، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى خلق "أحياء مغلقة للأقليات". إن الأقليات قد تكون محتاجة أيضاً إلى أن تكون مفتوحة للدعم الخارجي مع التمييز بين التوجيه والتدخل.

مع ذلك، فقد رفضت حكومة العراق اقتراح تقسيم نينوى على أسس عرقية-دينية. وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء العبادي أكد على أهمية نقل السلطات إلى المحافظات،²⁴⁵ فقد صوّت مجلس النواب العراقي في قرار غير ملزم لصالح الحفاظ على الحدود الإدارية لنينوى.²⁴⁶ لكن الموقف البرلماني قد يتغير، كما تغيرت آراء العبادي حول اللامركزية، وخاصة في أعقاب الإنتخابات الوطنية التي ستجري في نيسان 2018.

التحديات التي تواجه محافظات جديدة

هناك تحديات ملحوظة في إنشاء محافظات جديدة في المناطق المقترحة. يقول ممثلو الأقليات إن الحدود المحلية يمكن أن تُيسر الإدارة الذاتية للأقليات، تخلق آليات أمنية يثق بها السكان، وتخفف من حدة التوترات العرقية.²⁴⁷ غير أن الخلافات بين مجموعات الأقليات داخل كل محافظة مقترحة تُشير إلى خلاف ذلك. هناك فوارق عرقية عميقة ونزاعات على ملكية الأراضي بين المسيحيين والشبك في سهل نينوى، على سبيل المثال، ويبقى السؤال عن رغبتهم في ممارسة الحكم المشترك على أراضيهم.

«لا أعتقد أن الأمور ستتغير بالنسبة للأقليات لأننا نفتقر إلى التنظيم، لدينا نزاع كبير بيننا، إننا لسنا متّحدين، وليس لدينا حملة قوية.»

أكاديمي إيزيدي، دهوك، مارس 2017

مفترق طرق: مستقبل أقليات العراق ما بعد داعش

تمت إستعادتها، وكلها تدور حول التصويت في المستقبل لصالحهم.²⁵² وبهذه النظرة، فقد أنشأ الإيزيديون بالفعل مجلسًا إداريًا ذاتيًا في سنجار لأنهم لم يعودوا يثقون بالسيطرة الكوردية في المنطقة.²⁵³

«إن النزاعات في سنجار والمناطق الأخرى التي تمت إستعادتها هي سباق بين الأحزاب للسيطرة على الأرض، مقنعة بشعارات قومية، قبل التخلُّص الكامل من داعش.»
نائب في مجلس النواب العراقي من نينوى، بغداد، آذار 2017

تنشر حكومة إقليم كردستان رسالة عامة مختلفة: "نحن مؤيدون للإستفتاء، وإننا نرحب بأي ترتيبات لهذه المكونات، ولكن ينبغي على المكونات أن يقرروا لأنفسهم، حتى إذا كان تقرير مصير".²⁵⁴ قد يكون إنشاء محافظات جديدة بمثابة ضمانة كبرى لازمة للحفاظ على التنوع العرقي والديني في نينوى، ولكن فقط إذا أُعطي للأقليات خيارًا حقيقيًا من غير ضغط حول مستقبل أي محافظات جديدة. وهذا الأمر لا يراه الكثيرون شيئًا ممكنًا:

«ستدعم وزارة الخارجية الأمريكية حكومة إقليم كردستان. يجب أن تكون هناك إصلاحات في ما بعد داعش ولكن لا يتم منحنا خيارًا فيما يحدث لنا. البعض الآخر يقرّر لنا».²⁵⁵

زعيم ديني مسيحي، أربيل، شباط 2017

تشكيل إقليم

إن اللامركزية على مستوى المحافظات، الأقضية والنواحي، فضلاً عن إنشاء محافظات جديدة، كلها خيارات لنينوى التي يمكن أن توفر قدرًا من الحكم الذاتي. ومع ذلك يسعى العديد من ممثلي الأقليات إلى الحصول على أعلى مستوى من الحكم الذاتي ضمن دولة إتحادية: وهو الإقليم.

«كونك جزءًا من حكومة إقليم كردستان أو حكومة العراق يعني أن تكون عبدًا. إننا بحاجة إلى حكم ذاتي وإلى منطقتنا».²⁵⁶
زعيم ديني مسيحي، أربيل

إن بعض المسيحيين يسعون لترتيب مماثل لإتفاق أربيل-بغداد. ويجري حاليًا تداول مسودة مشروع حكم ذاتي بين القادة المسيحيين، وقد تمت صياغته على غرار إتفاق أولاند السويدي-الفنلندي، الذي يمنح سلطات تعادل سلطات كيان

إتحادي. ومن المتوقع أن تضم "المنطقة" جزءًا كبيرًا من سهل نينوى، بما في ذلك المناطق والقرى التالية: الحمدانية، وردك، بزوة (وقرى للشبك في قضاء الموصل)، بعشيقية (بما في ذلك قرى الموصل)، قرى ذات أغلبية مسيحية وإيزيدية في الشيخان، تلييف (بما في ذلك قرى شمال الموصل) ونمرود. وفقًا للمسودة، فإن هذه الأراضي - مع أنه لم تُحدّد بعد بوضوح من أجل حدود جديدة للبلديات - فإنها ستخضع لقانون الحكم الذاتي الذي سيُمرّره كل من حكومة إقليم كردستان وحكومة العراق.²⁵⁷

لقد كرّر الإيزيديون مطالبهم بالحكم الذاتي في مسودات طلبات تم تقديمها إلى حكومة إقليم كردستان وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. هناك قائمة طلبات جمعها الأمير تحسين بيك (الزعيم الروحي الإيزيدي) في إجتماع عُقد مع إيزيديين من خلال المجلس الروحي الإيزيدي، يدعو إلى إنشاء "محافظة سنجار ومحافظة سهل نينوى اللتان ستكونان متمعتان بحكم ذاتي".²⁵⁸ لقد تم تقاسم هذا الشعور من قبل مسؤول بارز في قوة حماية إيزيدخان الذي يعتقد بأن إنشاء منطقة في سهل نينوى وفي سنجار هي الخطوة الأولى لإيجاد حلول للأقليات.²⁵⁹ ومع ذلك، وكما ذكر سابقًا في هذا التقرير، فإن التركمان وإئتلاف ممثلي الأقليات الذين يتركزون في طوزخورماتو، كركوك وتلعفر يؤيدون أيضًا إقليم خاص بهم متمتع بحكم ذاتي.²⁶⁰

إن محافظ نينوى السابق، أنيل النجيفي - الذي يقود حاليًا قوة شبه عسكرية مدرّبة من قبيل تركيا - لديه خطط خاصة به للمحافظة. وهو يقترح أنه ينبغي أن تصبح محافظة نينوى ما بعد داعش منطقة ذات حكم ذاتي مع ستة إلى ثمانية محافظات أصغر حجمًا داخلها.²⁶¹

القانون

تنص المادة 119 من الدستور العراقي على أنه يحق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم. ويتكرر ذلك في المادة 1 من قانون الإجراءات التنفيذية لعام 2008 المتعلق بتشكيل الأقاليم (القانون رقم 13). وهذا يعني أن "منطقة" للأقليات بجوهر كيان إقليمي، لا يمكن أن تتكون إلا من خلال محافظات، وليس من خلال أقضية أو نواحي.

إن أي ترتيب لإقامة إقليم ذو حكم ذاتي للأقليات في سنجار، تلعفر، وسهل نينوى يتطلب أن تتحول هذه الأراضي أولاً إلى محافظات.²⁶² وعلى الرغم من أنه غير مرجح سياسيًا، فقد دعا

النجيفي إلى إقليم ذو حكم ذاتي في نينوى في ظل حدود التقسيمات الإدارية الحالية كخيار وحيد يُمكن أن يكون صالحًا من الناحية القانونية.

ولتكوين إقليم أو الإنضمام إلى إقليم موجود، يجب على ثلث أعضاء مجلس المحافظة أن يقدموا طلبًا إلى مجلس الوزراء.²⁶³ وستكلف المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بعد ذلك بإجراء إستفتاء لسكان المنطقة التي ترغب بهذا في غضون ثلاثة أشهر.²⁶⁴ وبدلاً من ذلك، يمكن أيضًا لعشرة ناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تعتزم تكوين إقليم أن يقدموا طلبًا بهذا.²⁶⁵ وسيطلب ذلك أن تقوم نسبة أولية قدرها 2٪ من الناخبين بتقديم طلب إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي ستعلن الطلب علنًا وتسمح بفترة شهر واحد للناخبين لتسجيل تأييدهم للطلب من أجل الوصول إلى الحصة النسبية quota اللازمة.²⁶⁶

كما يجب تحديد "الشكل" الجغرافي للإقليم من أجل إنشائه. وفي حين لم يتضمن الدستور العراقي ولا القانون رقم 13 أي أحكام تمنع إنشاء أقاليم من محافظات غير متجاورة، فيبدو من المنطق أن يتألف الإقليم من أراضي متجاورة لكي يعمل ككيان وحدوي.

وعلى الرغم من تشكيل "تحالف الرافدين"، إلا أن المسيحيين والإيزيديين لم يعربوا عن موقف موحد في رغبتهم بإدراج تلعر ضمن "منطقة خاصة" أو إقليم للأقليات. في الواقع، إن معظم الخطاب الإيزيدي يتعلّق بكل من سنجان وسهل نينوى، في حين أن المسيحيين في الغالب لديهم اهتمامًا أكثر تركيزًا في سهل نينوى. ومع ذلك، فإن تلعر هي المنطقة التي تربط بين المحافظتين المقترحتين الأخرتين، لذا فمن غير المرجح أن يتم تشكيل إقليم مشترك من دون إدراجها.

ومن ثم، يبدو بأن التطلّعات لإنشاء ثلاث أقاليم منفصلة، من ثلاث محافظات لم تتشكّل بعد، أمر بعيد المنال وغير قابل للتحقيق إلى حد ما. كما أن إنشاء إقليم واحد من محافظة مقترحة واحدة سيكون له أيضًا تحديات خاصة به. فعلى أقل تقدير، يبدو أنه سيعطي أولوية لواحدة أو اثنتين من مجموعات الأقليات على غيرهم، مما يخلق درجة خاصة في التسلسل الهرمي ما بين المجتمعات العرقية والدينية العراقية، ويخلق أيضًا قوة مُحفّزة جديدة ضمن الإقليم الجديد تتمثّل في قوّة أغلبية-أقلية.

الأهم من ذلك، فبينما تُحدّد المادة 121 صلاحيات كبيرة للإقليم، بما في ذلك المتطلبات الإدارية للإقليم وإدارة الأمن، فإن السلطات الممنوحة للأقاليم ليست مطلقة. تنص المادة 120 من الدستور العراقي، على سبيل المثال، على أن الدستور الإقليمي لا يمكن أن يتعارض مع الدستور الوطني، مما يعني أن أحكامه لا يمكن أن تتعارض مع المادة 2 المتنازع عليها كثيرًا بشأن "أحكام الإسلام القائمة".

يجب أن يكون واضحًا أن الحكم الذاتي لا يساوي الإستقلال. يمكن تقاسم بعض المسؤوليات عندما يكون لهذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة للبلاد ككل وللإقليم على وجه التحديد. عادة ما يشمل هذا مجالات مثل التعليم، حيث يمكن للدولة تحديد معايير المناهج الدراسية ويتم تحديد لغة التعليم محليًا. مع ذلك، ووفقًا للمادة 115 من الدستور، تُعطى الأولوية لقانون الإقليم فيما يتعلق بالسلطات المشتركة. قد تظل حكومة العراق مسؤولة عن العديد من المسائل المتعلقة بالدولة بأكملها، مثل الشؤون الخارجية، التجارة الخارجية، والإلتزامات القانونية الدولية.

التحدّيات

من الناحية النظرية، تمتلك نينوى كل الذي يجعلها إقليم مزدهر، مع أراضي خصبة، احتياطات نفطية، وتراث ثقافي غني. إن البعض ينظر أيضًا إلى نينوى على أنها "حاجز" مُحتمل بين حكومتي أربيل وبغداد. ولكن مثل جميع الترتيبات اللامركزية الأخرى، فإنه من غير المرجح أن يؤدي إنشاء إقليم إلى وضع حد للنزاعات المحلية، كما أوضح زعيم ديني مسيحي: "لا يكفي أن يكون لدينا حكم ذاتي إذا ما إنقلب الجار على الجار".²⁶⁷

يُخشى في ضوء هذه النزاعات، أن يؤدي إنشاء أقاليم أيضًا إلى تطهير عرقي، لا سيما القرى العربية التي لا تزال داخل الأراضي المستهدفة. إن إنعدام الثقة بين مجموعات الأقليات المغلوبة على أمرها يعني أن المجتمعات المحلية قد تواصل إقامة حدودها الإقليمية إلى أن يبقى فقط أفراد مجتمعهم المحلي. هناك زعماء مسيحيون يقترحون بالفعل ترتيبات "الكانتونات" وهي تتجاوز ترتيبات الحكم الذاتي الإقليمي. يتحدث المسيحيون عن الرغبة في تأمين الأرض لأصحابها الأصليين،²⁶⁸ ساعين إلى قلب اتجاه التركيبة السكانية التاريخية في المناطق.²⁶⁹ لقد طلب قادة إيزيديون بالمثل عودة التركيبة السكانية لسنجان وسهل نينوى إلى صيغة "ما قبل عام 1940".²⁷⁰ إن الأقليات، ردًا على الضغوطات المستمرة

التي واجهوها، يسعون إلى ترتيبات حصرية يُحتمل أن تكون خطيرة: "إننا بحاجة لمنطقتنا. أن تكون فقط لنا"، لقد أوضح ذلك زعيم ديني مسيحي.²⁷¹

وبمعنى أوسع، يمكن القول بأن الحكم الذاتي الإقليمي للأقليات يصور رسالة سياسية مفادها أن الدولة غير قادرة على حماية مجموعات الأقليات وضمان حقوقهم ضمن نظام إتحادي مركزي أو شبه لا مركزي. وأعرب مسؤولون حكوميون عن قلقهم من أنه سيتم "التخلي عن الأقليات مرة أخرى".²⁷²

أما بالنسبة للأقليات التي لا تُقيم ضمن المنطقة، فإن تشكيل إقليم ذاتي لأقلية سيسبب إشعاراً مخيفاً بضعفهم، لأنهم يقعون خارج نطاق حماياتها المزعومة. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى تطهير عرقي خارج هذه المنطقة، مع احتمال طرد أفراد الأقليات من مناطق أخرى في العراق، بمجرد أن يكون لهم "إقليمهم" الخاص بهم.

من المؤكد أن هناك حاجة إلى تغيير كبير لطمأنة الأقليات بشأن مستقبلها في العراق، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن يكون هناك حكم ذاتي فوري وكامل. إن هذا الأمر ليس فقط غير قابل للتحقيق من الناحية القانونية والإدارية، بل قد يؤدي أيضاً إلى إضعاف الأقليات وتهميشها. يمكن للامركزية أن تتخذ شكلاً تدريجياً مع زيادة الصلاحيات بمرور الوقت، من أجل التوصل في نهاية المطاف إلى إطار شامل لحكم ذاتي دون تأجيل التوترات القائمة من قبل. وفي كلتا الحالتين، يجب على حكومة العراق، حكومة إقليم كردستان، والمجتمع الدولي أن يوفروا للأقليات الأرضية السياسية لتحديد ترتيبات ما بعد داعش في محافظة نينوى.

الأمن

إن أحد أهم النقاط الخلافية بشأن الأراضي التي تمت استعادتها من تنظيم داعش هي الترتيبات الأمنية لنينوى. فبالإضافة إلى أي تفويض للسلطات، فقد يحتاج العراق إلى اعتماد إستراتيجية للأمن القومي، تُستكمل بإصلاح القطاع الأمني لضمان حماية شاملة ونموذجية للمكونات العراقية.

في شباط 2017، ناقش رئيس الوزراء العبادي مع مجلس الأمن القومي الوزاري إمكانية تشكيل مركز مشترك للإستخبارات والأمن في نينوى.²⁷³ كما أن تعيين حاكم عسكري في الموصل هو خيار إنتقالي آخر قيد النظر.²⁷⁴

وبالإضافة إلى ذلك، يُعتبر إنشاء قوة أمنية تعكس التنوع السكاني خطوة هامة نحو المصالحة في نينوى فيما بعد داعش. وقد أدى عدم وجود مثل هذه القوة إلى تشكيل عدة جماعات مسلحة تدّعي أنها تعمل نيابة عن الأقليات. فعلى سبيل المثال، هناك خطة لتشكيل قوة "متكاملة" تضم 2000 مقاتل من كل من السنة والشيعية لتأمين تلعفر بعد داعش، على أمل بناء جسور بين المجموعتين في الأفضية.²⁷⁵ ويقال إن تشكيل هذه القوة المتكاملة يواجه مشكلة في نقص المجندين التركمان السنة.

لكن أي إستراتيجية طويلة الأجل لنينوى قد تتطلب إنهاء النزعة إلى الميليشيات العرقية والدينية، مع إنشاء وحدة أمنية وطنية متنوعة. يمكن أن يكون مشروع قانون الحرس الوطني، الذي تم تقديمه في عام 2015 ولكن لم يتم تشريعه بعد، أداة لهذا التحول. إن الهدف من القانون هو إشراك كل من القبائل السنة والميليشيات الشيعية في تشكيل قوات محلية في كل محافظة، وإبطال السياسات التي أدت إلى تهميش السنة في الوظائف الحكومية.²⁷⁶ ومع ذلك، يجب أن يسعى القانون بالمثل إلى أن يضع حرمان الأقليات في نينوى كهدف له، والذين من غير المرجح أن يعهدوا بحمايتهم إلى قوة وطنية.

لم يحصل مشروع قانون الحرس الوطني على تأييد سياسي، حيث يرى البعض أنه يشكل خطراً على الأمن القومي حيث قد يُساء استخدامه في الصراعات بين الوحدات الإدارية.²⁷⁷ وبصرف النظر عن أي حرس وطني محتمل، يُطالب العديد من ممثلي الأقليات بحماية المجتمع الدولي لأنهم فقدوا الثقة والإيمان في المؤسسات الوطنية والإقليمية، حيث قال نائب سابق في مجلس النواب العراقي: "بدون قرار للأمم المتحدة لحماية الأقليات، لن يعود المواطنون".²⁷⁸ لقد تراوحت الإقتراحات ما بين قرارات مجلس الأمن المشابهة لنموذج يستند إلى عملية "توفير الراحة" التي قادتها الولايات المتحدة عام 1991 التي "حمت الكورد"،²⁷⁹ وصولاً إلى نشر قوات حفظ سلام دولية وإنشاء قواعد جوية عسكرية دولية في منطقة نينوى.²⁸⁰

تسريح، نزع سلاح، وإعادة إدماج

سيطلب إنتهاء الأعمال العدائية في نينوى استخدام آليات حماية مختلفة للمقاتلين الغير قادرين على القتال، فضلاً عن إستراتيجيات واسعة النطاق لتسريح مقاتلين من جميع أطراف النزاع وتجريدتهم من السلاح وإعادة إدماجهم. يجب على العراق أن يسعى إلى مواجهة أيديولوجية داعش التي من

المُرَجَّح أن تستمر لفترة طويلة بعد إيقاع هزيمة عسكرية ماديّة بتنظيم داعش. وفي غياب هذه الجهود، يمكن أن تضيق وبسرعة أية مكاسب عسكرية وإتفاقات سياسية لحماية الأقليات، لأن العراق يغوص بعمق في النزاع.

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

سواءً خلال هجوم الموصل أو بعده، ستستفيد التحالفات ضد داعش من بدء وتوسيع حملات تسريح تستهدف الرُتَب الدنيا من تنظيم داعش، مما له تأثير في إضعاف معنويات قيادة داعش.

إن تجربة كولومبيا بشأن حملات تسريح حقيقية قد أسفرت عن تخفيض عدد المتمردين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية FARC من 20,000 مقاتل منذ أكثر من عقد مضى إلى حوالي 7000 مقاتل. إن إعادة توكيد قبول تخليهم عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية، فضلاً عن توفير الحماية القانونية لأولئك الذين فعلوا ذلك، كانت دوافع هامة إضافية للتسريح.

يمكن القول بأنه يجب على العراق أن يعتمد إستراتيجية مماثلة، في حين يقوم في الوقت نفسه بتغيير خطابه في إستهداف أيديولوجية داعش. إن النداءات من قادة إسلاميين رئيسيين من أجل السلام والإعتدال، التي تستهدف مقاتلين ذوي دوافع أيديولوجية، لم تفعل شيئاً يذكر للتأثير على أذهان أعضاء تنظيم داعش الذين ليسوا مدفوعين بالدين، بل

بالمال، التفاخر، أو السياسة. ومع ذلك، فإن تجربة كولومبيا تُشير إلى أن مناشدة عواطف ومشاعر المقاتلين، من خلال تذكيرهم بالحياة قبل تجنيدهم، والتشديد على إنتهاكات ونفاق القيادة، من الممكن أن تُساعد في نتائج التسريح الواسعة النطاق.²⁸¹

إن هيكلية تنظيم داعش كمجموعة، مقاتليه ومؤيديه، هي هيكلية معقدة. لقد تم تجنيد بعض الأعضاء من خلال إستغلال "تنظيم داعش" لإحباطات أولئك المهمشين من الحياة السياسية. لقد عبر بعضهم الحدود الدولية للانضمام إلى التنظيم، حيث سقطوا فريسة لدعايته. مع ذلك، يمكن القول إن هناك أعضاء في تنظيم داعش في العراق قد سقطوا إلى حد ما في الفخ. إن المجندين الذين تم إستدراجهم أو الذين تطرّفوا، الذين سرعان ما إكتشفوا الإساءات والمظالم وطبيعة التنظيم، مرتبطون أساساً بتنظيم داعش حتى وإن كانوا يسعون إلى ترك التنظيم.²⁸² حيث أن حكومة العراق لا تُقدّم وعوداً بإعادة التوطين، إعادة الإدماج، أو الحماية للمنشقين الذين لم يرتكبوا إنتهاكات للقانون الدولي، والذين يسعون الآن إلى التعاون والتحدث ضد التنظيم. يجب أيضاً إيلاء الإعتبار لحالة المجنّدين قسراً؛ بمن فيهم أولئك المنتمين إلى المجتمع الإيزيدي والأقليات الأخرى، حيث ينبغي تطبيق العفو وفقاً لذلك.

إن هذه التدابير هي أساس التسريح ويمكن أن تؤدي إلى إنخفاض كبير في عدد مقاتلي تنظيم داعش في العراق، كما فعلت هذه التدابير في كولومبيا.

إعادة تأهيل الجنود الأطفال في تنظيم داعش

من داعش مع والدته. أُطلق عليه الرصاص خمس مرات. أخذه تنظيم داعش وعالجه في مستشفى في الموصل، حيث قاموا بكل بساطة بإخراج الرصاصات من جسده وخاطوا جراحه. قام تنظيم داعش بتدريبه بكتافة لمدة سنتين خلال فترة أسره. لقد تعلم كيفية قطع رأس شخص ما، خلال شروحات ودروس على جثث ضحايا آخرين لداعش. وقد تم أخذه إلى عدة أماكن لتدريبه بينها الموصل وتلعفر.

تمكن عمه من دفع فدية لاعادته وأفرج عنه في سن الثامنة. وهو الآن مع عمه وإثنين من أقربائه في مخيم

إن حالة الجنود الأطفال أو "أشبال الخلافة" هي قوة فعّالة أخرى ينبغي النظر فيها في حملات نزع السلاح، التسريح وإعادة الإدماج. تشير التقارير إلى أن تنظيم داعش إختطف حوالي 1200 فتى إيزيدي.²⁸³ لقد تمّ غسل أدمغة العديد منهم وهم لا يرغبون في العودة إلى أسرهم. لقد وصف طبيب نفسي يعمل مع ضحايا داعش محادثة اتفّة أجراها مع طفل إيزيدي أسير كان تنظيم داعش قد قام بتدريبه في الرقّة، حيث أعلن الطفل بفخر: "أنا لم أعد إيزيدياً، أنا مسلم. الإيزيديون كفار، وسوف أقتلهم".²⁸⁴

«في عام 2014 كان الصبي عمره 5 سنوات عندما هرب

مع ذلك، هناك تقارير عن إحتجاز أطفال من قبل حكومة العراق للإشتباه في نشاطهم المسلح، بما في ذلك إرتباطهم بداعش. ووفقاً للأمم المتحدة، تم توجيه إتهام أو إدانة في عام 2015 إلى ما لا يقل عن 314 طفلاً، منهم 58 فتاة، بتهمة تتعلق بالإرهاب بموجب القانون العراقي لمكافحة الإرهاب لسنة 2005.²⁸⁵

إن القانون يسمح بشكل خاص بإصدار عقوبة الإعدام لمن يرتكبون أعمالاً إرهابية، و«لكل أولئك الذين يمكّنون الإرهابيين من إرتكاب هذه الجرائم»، بغض النظر عن سن الطفل وقت المخالفة أو الإدانة. ومن الأهمية بمكان أن يعامل العراق، حيثما أمكن، الأطفال المتهمين بالإنتماء إلى تنظيم داعش كضحايا لهذا التنظيم، وإن أي ملاحقة قضائية وإحتجاز أطفال ينبغي أن تكون الملاذ الأخير، مع أن يكون أي حكم هدفه إعادة التأهيل وإعادة الإدماج.²⁸⁶

للنازحين. لا يزال أخوته الآخرين في أيدي داعش. وكان والدته ووالده غير معروف، بما في ذلك لا يُعرف إن كانوا لا يزالون أحياء أم لا. إن الصبي يحتاج إلى علاج نفسي على نطاق واسع. وهو في المخيم عدواني جداً، يضرب الأطفال الآخرين، ويظهر الرغبة في إيذاء الآخرين عندما ينزعج من مسائل مثل خسارته للعبة ما. فهو لا يُمثل تهديداً حقيقياً ولكنه يحتاج إلى رصد ورعاية على نطاق واسع.”

طبيب نفس كبير، دهوك، مارس 2017
يجب أن يتم بذل الجهود فوراً لإنقاذ هؤلاء الأطفال. إن أولئك الذين نجحوا في الهرب يتطلبون علاجاً وإعادة تأهيل واسع النطاق من أجل إبطال الحالة التي خلقها تنظيم داعش والتغلب على صدمة القبض عليهم. إن الدعم النفسي – الإجتماعي المُشتمت هو ببساطة غير كافٍ.

النهائية، فمن المحتمل أن يظهر خطر النزاعات الداخلية بين الجماعات المسلحة وداخل هذه الجماعات.

في تشرين الثاني 2016، أقرّ مجلس النواب العراقي قانون وحدات الحشد الشعبي، الذي أضاف شرعية فعلية على وحدات الحشد الشعبي بإعتبارها جهازاً أمنياً رسمياً تابع للقوات المسلحة العراقية، ويخضع لسيطرة الدولة.²⁹⁰ إن رئيس الوزراء العبادي يدعي السلطة على وحدات الحشد الشعبي وهو يتعرّض، بما أن النهاية هي في الأفق بالنسبة للنضال المسلح ضد داعش، لضغوط كبيرة من قبل أولئك الذين يرغبون في رؤية وحدات الحشد الشعبي قد تمّ حلّها، ومن قبل أولئك الذين – على العكس منهم – يسعون للحفاظ على وحدات الحشد الشعبي كقوات مستقلة، مع أجندتها السياسية، الأمنية والإقتصادية الخاصة بها.²⁹¹

إذا قرّر العراق الحفاظ على الوضع القانوني لوحدات الحشد الشعبي كفرع أمني مستقل بموجب القانون الحالي، فإنه سيواجه تحديات تتجاوز حدود الأمن الداخلي. لقد أعلن بعض قادة وحدات الحشد الشعبي بأن ميليشياتهم ستواصل محاربة تنظيم داعش حتى تصل إلى معقلهم في الرقة.²⁹² وإذا تمّ إعتبار وحدات الحشد الشعبي كياناً حكومياً، فإن وجودهم في المستقبل واستخدامهم القوة في سوريا يمكن أن يكون له آثار كبيرة على حكومة العراق، ووضعها القانوني كطرف في نزاع خارجي.

إن الهزيمة العسكرية لداعش لن تكون بالضرورة نهاية التنظيم؛ إن داعش هناك هي كأيدولوجية. لقد حذر مسؤول كبير في حكومة إقليم كردستان بأنهم يعملون على إسم جديد، غاية جديدة، وتنظيم له تأثير سياسي.²⁸⁷ إن الأوقاف السنية، وسائل الإعلام، وزارة التربية والتعليم والمدرسين لهم دور حاسم في نزع التطرف، إدانة التطرف، ومكافحة إيديولوجية داعش. ومن أجل التغلب على المخاطر الكامنة في التسريح، نزع السلاح وإعادة الإدماج في البيئة المؤمّنة في العراق، فلا بد من تطبيق ممارساته لمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف والكراهية ضد الأقليات.

وحدات الحشد الشعبي وغيرها من الجماعات المسلحة

إن القوات العسكرية العاملة في العراق عديدة وتتراوح ما بين قوات أمن عراقية، بيشمركة كردية وإلى جماعات مسلحة تحت إمرة وحدات الحشد الشعبي، فضلاً عن ميليشيات تعمل خارج ضوابط وحدات الحشد الشعبي، تُمثل فصائل عرقية أو دينية في العراق. اليوم، هناك أكثر من 100 ميليشيا داخل حدود العراق.²⁸⁸ تتألف وحدات الحشد الشعبي وحدها من حوالي 110,000 عضو، 8٪ منهم فقط من السنة.²⁸⁹ إن النزاعات والتوترات بين مختلف الجماعات المسلحة العاملة في العراق موجودة بالتأكيد، ولكن القوات تتحد إلى حد كبير في جهودها ضد داعش. لكن وبمجرد إزالة التهديد المادي لداعش في

أو حكومة إقليم كردستان، وليسوا من أتباع السلطة الدينية للسيستاني. قد تكون الحوافز الإستثنائية ضرورية لضمان نزع السلاح، التسريح وإعادة الإدماج لهذه المجموعات.

ومن الجدير بالذكر أن حل وحدات الحشد الشعبي أو الميليشيات الأخرى لن يؤدي بالضرورة إلى نزع سلاح الجماعات، تسريحها، أو نزع صفة العسكرية عن أفرادها. إن تقديم حوافز لوحدة الحشد الشعبي أو أفراد الميليشيات للتخلي عن الأسلحة بدلاً من إزالة الأسلحة بالقوة أقل احتمالاً لتغذية المظالم المجتمعية تجاه الدولة، إلا أن نزع الأسلحة الشخصية للأعضاء هو وبكل بساطة أمر غير واقعي في سياق ثقافة السلاح في العراق وإستمرار إنعدام الأمن. وهذا فقط يؤكد الحاجة إلى تسريح فعّال.

«لا يزال لدى العراق أسلحة من التي إستلمها في السبعينات. إن الأسلحة التي يتم توزيعها الآن ستبقى هنا لمدة 50 سنة أخرى.»
قائد عسكري مسيحي، دهوك، آذار 2017

وعلى الرغم من أن قانون وحدات الحشد الشعبي يحظر مشاركة الأعضاء في أي أطر سياسية، حزبية، أو إجتماعية، فالواقع هو أن معظم الميليشيات في العراق، بالإضافة إلى الإرتباطات العرقية والدينية، مرتبطة بالفعل سياسياً. في شباط 2017 أعلن قيس الخزعلي، زعيم ميليشيا عصائب أهل الحق، أن "وحدات الحشد الشعبي ستكون موجودة في الحياة السياسية كما كانت موجودة في ساحة المعركة. سوف تعمل على القضاء على الفساد. إن وحدات الحشد الشعبي هي هنا للبقاء"²⁹⁹.

لا يمكن تحقيق إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية إلا إذا إقترن بتدابير إقتصادية وإجتماعية. إن حقيقة كون الميليشيات تسعى إلى أكثر من دور سياسي تُشير إلى أن أعضائها يريدون المشاركة في إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد داعش في العراق. قد تسعى حكومة العراق إلى إستثمار قدرة المقاتلين السابقين، ولا سيما الشباب، من خلال التدريب المهني وفرص العمل. وسيكون ذلك ذو أهمية خاصة حيث ستتوقف مرتبات القوات التي يتم تسريحها. ويمكن أيضاً أن تتاح للمقاتلين السابقين فرص العمل جنباً إلى جنب مع جماعات مجتمع مدني ومجالس محلية لتصميم وتنفيذ برامج خدمة مجتمعية ما بعد داعش، أو إشغال وظائف أخرى، مثل الإستجابة الطارئة أو مكافحة الحرائق.

لقد إقترح مكتب العبادي بالفعل دمج وحدات الحشد الشعبي في فروع الأمن الموجودة مسبقاً.²⁹³ وفي 20 آذار 2017، أكد رئيس الوزراء أن وحدات الحشد الشعبي "ضحت من أجل البلاد"، وستكافأ على هذه التضحيات بعروض تجنيد في الجيش العراقي، مضيفاً إلى أن الجماعات المسلحة التي ستواصل العمل خارج نطاق سلطة الدولة ستعتبر غير قانونية.²⁹⁴ قد يعترض الكثيرون على تفكيك وحدات الحشد الشعبي وبإمكانهم أن يقاوموا التسريح تماماً. قال أوس الخرزجي، الأمين العام للواء أبو الفضل العباس، على سبيل المثال: "لن نقبل أبداً إدماج وحدات الحشد الشعبي في الجيش العراقي"²⁹⁵. إن إقناع الميليشيات بالتخلي عن السيطرة على الأراضي التي هزمت فيها داعش سيُشكل عقبة أخرى في برامج نزع السلاح، التسريح وإعادة الإدماج.

إن وحدات الحشد الشعبي هي واحدة من الميليشيات الفردية والتنافسية التي تسعى إلى تحقيق إستقلال ذاتي والتي تم تأسيسها من قبل قادة الفصائل أنفسهم والذين تُرفع لهم التقارير من قبل أعضاء وحداتهم. إن سيطرة الحكومة ضعيفة، وإذا لم تُتبع أوامر التسريح من قبل إحدى الميليشيات من داخل وحدات الحشد الشعبي، فإن التنافسات بين القوات قد يعني أن البعض الآخر وعلى الأرجح لن يتخذ موقف المُتفرج. إن إزاحة عدوهم المشترك من شأنه أن يُقسّم وبشكل فعال القوات من الناحية العملية.

عندما أصدر آية الله العظمى السيستاني، وهو أعلى سلطة شيعية في العراق، فتوى في عام 2014 تدعو العراقيين إلى حمل السلاح لهزيمة داعش، فقد أعلن أن تعبئة هذه الميليشيات سيكون مؤقتاً ومقيّداً بإطار الجيش وأجهزة الأمن العراقية.²⁹⁶ هناك الآن آمال لدى بعض المسؤولين الحكوميين العراقيين بأن آية الله العظمى السيستاني سيصدر فتوى ثانية تدعو إلى تسريح وحدات الحشد الشعبي عندما ينتهي الغرض المنشود منهم.²⁹⁷ ومن المتوقع أن يحدث هذا بعد وقت قصير من هزيمة داعش العسكرية.²⁹⁸

إن الميليشيات المستقلة في العراق، بما فيها تلك التي تعمل بالنيابة عن الأقليات العرقية والدينية والتي لم يتم إستيعابها في كيانات أمنية مؤسساتية، لا تزال بارزة من حيث العدد، الحجم، والتأثير، على الرغم من المادة 9 من الدستور العراقي التي تحظر "تشكيل ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة". إن التسريح سيكون صعباً بوجه خاص حيث لا يعتبر أعضاء الميليشيات أنفسهم مسؤولين أمام حكومة العراق

تقنيات نزع السلاح، التسريح، وإعادة الإدماج على تحقيق ذلك، ولكن يجب معالجة أوجه القصور السياسية والإقتصادية للحكومة من أجل تجنب الإحباط المستمر وما يترتب على ذلك من عسكرة متكررة.

فبدون جهود إعادة الإدماج، قد ينتقل المقاتلون الذين يتم تسريحهم إلى الجريمة والعنف، أو ببساطة قد يتم إقناعهم بالإنضمام إلى جماعات مسلحة جديدة.³⁰⁰ بعد داعش، سيواجه العراق تحديًا يتمثل في تحقيق الإستقرار. قد تساعد

8. توطييات

توطييات عامة

1. يجب على جميع أطراف النزاع المستمر الإمتثال الصارم للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي الساريين. يجب عليهم إتخاذ جميع الإحتياطات الممكنة لحماية المدنيين من أثار الأعمال العدائية، وإحترام، حماية، وتلبية إحتياجاتهم الأساسية.
2. ينبغي على حكومة العراق، حكومة إقليم كردستان، الحكومات الداعمة، الإتحاد الأوروبي، الفريق العامل المعني بتحقيق الإستقرار في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش والأمم المتحدة العمل على إنشاء مناطق آمنة تسمح بعودة مجموعات الأقليات المتضررة إلى بلدانهم وأراضيهم الأصلية. ينبغي وضع خطة شاملة تشمل العناصر التالية:
 - تحديد دعم دولي لتوفير الأمن في أعقاب النزاع.
 - تنفيذ إستراتيجية شاملة لدعم عمليات العودة، بما في ذلك مصادر واضحة للتمويل، تقييمات إحتياجات البنية التحتية وآليات المصالحة المجتمعية لتمكين أولئك الذين فروا من ديارهم والذين بقوا فيها على إعادة الإندماج؛
 - تسهيل مبادرات الإستقرار وبناء السلم، بما في ذلك إعادة بناء حُكم محلي قوي وشامل يُمثل مجتمعات الذين فرّوا من داعش.
 - العمل مع المجتمع المدني والسلطات الإقليمية والمحلية للتوسط في النزاعات بين القبائل، الميليشيا والسكان العائدين لتجنب الإنتقام، العودة القسرية أو منع العودة وتجدد النزوح.
 - وضع وتنفيذ خطط لتسريح وإعادة إدماج وحدات الحشد الشعبي.
 - دعم الوكالات والمنظمات الإنسانية المحلية والدولية لتخطيط وتنفيذ الإنتقال من البرامج الإنسانية إلى برامج الإنعاش، التي لا تركز فقط على إعادة الإعمار ولكن أيضاً على المصالحة، التعويض والتماسك الاجتماعي.

توطييات إلى الحكومة الإتحادية في العراق

قضايا إنسانية

3. تحديد وتوفير الموارد الكافية، كطرف رئيسي مسؤول، من أجل دعم النازحين العراقيين، ووضع إستراتيجية شاملة مع سياسات قابلة للتنفيذ لمعالجة حالات العودة المُحتملة.
4. إعطاء الأولوية للمساعدات الإنسانية وإعادة التعمير لمن هم أكثر الفئات ضعفاً، بمن فيهم الأقليات، النساء، والأطفال.
5. تسريع تسليم حُرْم إعادة الإعمار "الإستجابة السريعة" (مثل نوافذ، أبواب، مواد متعلقة بالسقوف وغيرها من اللوازم والمعدات الأساسية) التي تسمح للعائدين بإجراء إصلاحات للمنازل المتضررة والمنهوبة مع الحد الأدنى من المشاركة الخارجية.
6. السماح، وعلى أساس طارئ، بإصدار وثائق الهوية وغيرها من الأوراق الثبوتية الأخرى للأشخاص النازحين في محافظاتهم الحالية، مع الحاجة المُلحة لفرص أكبر للحصول على الحصص التموينية الحكومية وغيرها من الخدمات.
7. الشروع في تحقيقات سريعة، مستقلة ونزيهة بشأن الفساد في مجال تأمين وإيصال المساعدات الإنسانية، ومقاضاة أولئك الذين تثبّت مسؤوليتهم.
8. تقديم الخدمات النفسية-الإجتماعية وغيرها من الخدمات المُتخصّصة إلى ضحايا العنف الجنسي، والأطفال الذين تم تجنيدهم وتلقيهم بالأفكار بصورة قسرية من قبل تنظيم داعش، وكذلك إلى أسرهم.

منع إنتهاكات مستقبلية

9. التحقيق الفوري في إنتهاكات حقوق الإنسان- بما في ذلك تدمير منازل المدنيين وممتلكاتهم - من قبل عناصر

التراث

18. مقاضاة تدمير المواقع الثقافية كجرائم حرب. إن هذا التوجّه تدعمه إتفاقية لاهاي لعام 1954 بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نراع مسلّح.
19. العمل على منع الإتجار باللقى الأثرية المنهوبة وبيعها. فعلى سبيل المثال، ينبغي تعزيز الجهود المبذولة لفهرست الآثار وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة التي تجعل التجارة في الآثار العراقية والسورية غير مشروعة، بما في ذلك من خلال التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة وتنفيذها وإصدار تشريعات محلية تُجرّم التجارة في الآثار. إن هذا التشريع سيُعدّل القانون التجاري العراقي، إستناداً إلى إتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص UNIDROIT لعام 1995.
20. إدماج القيادات الدينية وقادة الأقليات في العملية التصالحية. إن الأقليات أنفسهم هم أصحاب المصلحة، وإن الحوار بشأن هذه العمليات ينبغي أن يمتد ليتجاوز حوار على مستوى الخبراء بين الخبراء في مجال الآثار.
21. تشجيع الزعماء الدينيين والسياسيين من جميع المجتمعات على إدانة أعمال النهب. إن التوصل إلى توافق آراء واضح ضمن المجتمع ككل يُدين تدمير التراث الثقافي، بيعه، أو الإتجار من شأنه أن يساعد على منع المزيد من أعمال السرقة من جانب الجماعات المسلحة المختلفة.

مسألة

22. الإنضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وعلاوة على ذلك، إصدار إعلان بموجب المادة 12 (3) من نظام روما الأساسي بقبول قيام المحكمة بممارسة الولاية القضائية منذ بداية النزاع الحالي.
23. تعديل القانون الجنائي العراقي لمنح المحاكم المحليّة الولاية القضائية على الجرائم الدولية المُرتكبة في العراق.
24. وضع إستراتيجية وطنية لمعالجة انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، وتحديد الموارد الدولية والمحلية المناسبة. ينبغي لهذه الاستراتيجية أن تشمل:
 - إجراء مشاورات وطنية واسعة بشأن السبل القضائية وغير القضائية للمساءلة؛
 - ضمان حماية المقابر الجماعية في المناطق المُحتلة سابقاً؛

10. من وحدات الحشد الشعبي وقوات أمن أخرى. التأكّد من أن جميع وحدات القوات المسلحة العراقية، بما في ذلك وحدات الحشد الشعبي، تعمل بشفافية ومساءلة تحت قيادة وسيطرة الحكومة العراقية. والتأكّد من أن جميع الميليشيات الأخرى العاملة في العراق تقع تحت قيادة وسيطرة حكومة العراق.
11. التأكّد من أن جميع العمليات العسكرية تتوافق مع القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي، بما في ذلك حظر الهجمات العشوائية وحظر أي هجوم من المتوقع أن يؤدي إلى خسارة غير متناسبة في أرواح المدنيين أو الإضرار بأهداف مدنية.

ترميم ومطالحة

12. وقف التهجير القسري للمدنيين إلا إذا كان لغرض أمنهم الخاص أو للضرورة العسكرية.
13. السماح للمدنيين بالعودة إلى ديارهم في المناطق التي تمّت إستعادتها دون عوائق من قبل الأجهزة الأمنية، والسماح للمدنيين بإعادة بناء منازلهم ومجتمعاتهم.
14. سن قانون وطني للأشخاص المفقودين، يقوم بإنشاء سجل وطني للمفقودين كخطوة أولى لتقديم إجابات لأسر المفقودين وإصدار حكم قضائي من أجل تقديم مساعدات الدولة إلى الأرامل وأسر المفقودين. دعم الجهود الرامية إلى بدء تسجيل الشكاوى بخصوص الأشخاص المفقودين.
15. ترسيخ عملية شفافة لتقييم وتوثيق الأضرار والدمار في البلدات والقرى التي تم الإستيلاء عليها وإبلاغ السكان النازحين عن حالة بلداتهم وقراهم، وإبلاغهم بالإجراءات والمتطلبات الخاصة للسماح بعودتهم إلى ديارهم. ينبغي أن يترافق هذا مع عملية تعويضات للمدنيين الذين هُدمت منازلهم أو ممتلكاتهم أو تم الإستيلاء عليها أو نهبها من قبل قوات الامن.
16. التحقيق في التدمير غير القانوني للمنازل والممتلكات، التهجير القسري وغيرها من إنتهاكات القانون الإنساني الدولي، عزل أولئك المشتبه في مسؤوليتهم عن هذه الإنتهاكات، وتقديم أولئك الذين هناك أدلة كافية بحقهم إلى العدالة لتتمّ محاكمتهم.
17. التأكّد من قدرة جماعات الأقليات على القيام بدور في عمليات المصالحة الوطنية.

- هم أكثر الفئات ضعفًا، بمن فيهم الأقليات، النساء والأطفال.
31. وقف فوري للإنتهاكات الجارية لحقوق الإنسان - بما في ذلك تدمير منازل المدنيين وممتلكاتهم - من قبل البيشمركة، وقوات الإستخبارات والأمن الأخرى.
32. التحقيق في التدمير غير القانوني للمنازل والممتلكات، التهجير القسري وغيرها من إنتهاكات القانون الإنساني الدولي، وعزل أولئك المشتبه في مسؤوليتهم عن هذه الإنتهاكات، وتقديم أولئك الذين هناك أدلة كافية بحققهم الى العدالة لمحاكمتهم.
33. وقف التهجير القسري للمدنيين إلا إذا كان لغرض أمنهم الخاص أو لضرورة عسكرية.
34. السماح للمدنيين بالعودة إلى ديارهم في المناطق التي تمّت إستعادتها دون عوائق من قبل الأجهزة الأمنية.
35. السماح بحرية حركة الأشخاص والبضائع إلى المناطق التي تمّت إستعادتها، بما في ذلك على وجه الخصوص الإمدادات الإنسانية، المعدات، والعاملين.
36. جمع منهجي للمعلومات المتعلقة بالملكية العقارية. تقديم الدعم لعملية جبر الضرر للمدنيين الذين دُمّرت منازلهم أو ممتلكاتهم أو تم الإستيلاء عليها أو نهبها من قبيل قوات أمنية.
37. ترسيخ عملية شفافة لتقييم وتوثيق الأضرار والدمار في البلدات والقرى التي تم الإستيلاء عليها، وإبلاغ السكان النازحين عن حالة مدنهم وقراهم، وإبلاغهم بالإجراءات والشروط المطلوبة منهم ليُسمح لهم بالعودة إلى ديارهم.
38. الكفّ عن التمييز في تخصيص الخدمات الأساسية وإتخاذ إجراءات ضد موظفي الحكومة وغيرهم ممن يميزون ضد أفراد مجتمعات الأقليات الذين لا يختاروا أن يعرّفوا أنفسهم على أنهم كورد أو لا ينتسبون إلى الأحزاب السياسية الكوردية، وفقًا للمادة 19 من مشروع الدستور الكوردي .
39. تنسيق إجراءات الدخول عند نقاط التفتيش للسماح للأشخاص النازحين الفارين من العنف بدخول إقليم كوردستان العراق من دون تمييز على أساس العرق أو الدين.
40. الإستمرار في تقديم الدعم الإنساني للأشخاص النازحين داخلًا الذين يلتمسون اللجوء داخل إقليم كوردستان العراق. والتعاون مع المنظمات الدولية والحكومات المانحة لوضع ترتيبات معيشية وشتوية ملائمة للنازحين.
41. الشروع في تحقيقات سريعة، مستقلة ونزيهة بشأن

- جمع، تجميع وتحليل روايات إنتهاكات حقوق الإنسان وإنتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي لتوثيق الجرائم؛
- إتخاذ خطوات للحفاظ على الأدلة وإستخراج الجثث وتحديد هويتها؛
- تزويد الأسر والمجتمعات بالمعلومات والمساعدة المناسبة؛
- تيسير نشر فرق الطب الشرعي وغيرها من الخبرات الفنية في مجال العدالة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم الحرب المُحتملة في المناطق التي تمّت إستعادتها ودعم الملاحقة القضائية المحلية للجرائم.

مؤسسات وتشريعات

25. الإستجابة لإحتياجات الأقليات العرقية والدينية في العراق من خلال سنّ تشريعات تصون حقوقهم كمواطنين، بما في ذلك إمكانية وضع ترتيبات حُكم ذاتي خاص من أجل توفير حماية أفضل للمجتمعات المختلفة.
26. إقرار قانون حماية التنوع ومكافحة التمييز والذي يُحقّق إلتزامات ملموسة في الدستور العراقي.
27. سنّ تشريع يُقنّن الحماية للأشخاص النازحين داخلًا في العراق، فضلاً عن مراجعة وتعديل الإطار القانوني الحالي لتحديد العلاجات في مجال الحماية والإستجابة لحالات الطوارئ. النظر في وضع قانون إستجابة للطوارئ / للأزمات وطني واسع في العراق والذي يمكن أن يضع معايير أفضل لحالات الطوارئ في المستقبل.
28. تعزيز تمثيل الأقليات في قوات الأمن والشرطة العراقية، وإنشاء وحدة شرطة خاصة للتعامل مع جرائم الكراهية أو تلك التي تقع بدافع من التحيز العرقي، الديني، أو الطائفي.

توطيات إلى حكومة إقليم كوردستان

قضايا إنسانية

29. وضع إستراتيجية شاملة وسياسات قابلة للتنفيذ من أجل معالجة القضايا الإنسانية التي تواجه النازحين داخلًا والبلاد على أساس طارئ، وذلك بالتنسيق مع الحكومة الإتحادية. ضمان توفير موارد كافية لتنفيذ هذه الإستراتيجية على المدى الطويل من خلال التمويل الحكومي والدعم الدولي.
30. إعطاء الأولوية للمساعدات الإنسانية وإعادة التعمير لمن

51. تقديم دعم إضافي لإزالة العبوات الناسفة ومخلفات الحرب القابلة للإنفجار في المناطق التي تمت إستعادتها لتسريع عمليات العودة.
52. تقديم الدعم المالي العاجل وغيرها من أشكال المساعدة للجهات الفاعلة الإنسانية الدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، جمعية الصليب الأحمر/ الهلال الأحمر ومنظمات غير حكومية دولية تعمل على دعم الإستجابة التي تقودها حكومة العراق.
53. إعطاء الأولوية للمساعدات الإنسانية وإعادة التعمير لمن هم أكثر الفئات ضعفاً، بمن فيهم الأقليات، النساء والأطفال
54. تقديم المساعدة للمنظمات غير الحكومية التي تتخذ من العراق مقرّاً لها والمشاركة في العمليات الإنسانية.
55. تقديم مساعدة ذات أولوية لضحايا العنف الجنسي، وللأطفال ضحايا التلقين بالأفكار من قبل تنظيم داعش.

منع إنتهاكات مستقبلية

56. التأكد من إلزام أي عمل عسكري دولي يتم إتخاذه ضد تنظيم داعش وغيرهم من المقاتلين بدعم من حكومة العراق بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي.
57. التأكد من أن أي دعم عسكري دولي يتضمّن الإتصال بمنظمات الأقليات وتبادل المعلومات الإستخباراتية ذات الصلة بأمن الأقليات.

ترميم ومطالحة

58. الإستجابة لإحتياجات الأقليات العرقية والدينية من خلال دعم سنّ تشريعات في العراق وإقليم كردستان العراق بما يحفظ حقوقهم كمواطنين، بما في ذلك وعند الإقتضاء النظر في ترتيبات حكم ذاتي من أجل توفير حماية أفضل للمكونات العراقية.
59. وضع إستراتيجية شاملة لدعم عمليات العودة، بما في ذلك بنود ميزانية مُحَدّدة، وتقييم إحتياجات إعادة تطوير البنية التحتية، وآليات المصالحة المجتمعية لتمكين أولئك الذين فروا من ديارهم والذين بقوا فيها من إعادة الإندماج.
60. إحالة الحالة في العراق إلى المحكمة الجنائية الدولية، أو إنشاء هيئة دولية لها القدرة على توثيق الجرائم التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع والتحقيق فيها.
61. إتخاذ خطوات لمكافحة الإتجار غير المشروع في الآثار، وتقديم الدعم التقني لإستعادة التراث المفقود.

الفساد في تأمين وإيصال المساعدات الإنسانية، ومقاضاة أولئك الذين تثبتت مسؤوليتهم.

42. إلغاء ممارسة إدراج الإلتواء الديني أو العرقي في جميع وثائق تسجيل النازحين. وعلى وجه الخصوص، التوقف فوراً عن ممارسة تزويد النازحين بإستثمارات مُكتملة فعلياً ومؤشر فيها القومية "كوردية".
43. تقديم مساعدة ذات أولوية لضحايا العنف الجنسي، وللأطفال ضحايا التلقين بالأفكار من قبل تنظيم داعش.

ترميم ومطالحة

44. التأكيد على حماية المقابر الجماعية وغيرها من المواقع المحتملة لإنتهاكات القانون الإنساني الدولي، مع ضمان أن يتم إتخاذ الخطوات اللازمة للحفاظ على الأدلة وإستخراج وتحديد هوية الجثث. والتأكيد على تزويد الأسر والمجتمعات المحلية بالمعلومات والمساعدة المناسبة.
45. الإستجابة لإحتياجات الأقليات العرقية والدينية في إقليم كردستان العراق من خلال سنّ تشريعات في إقليم كردستان العراق بما يحفظ حقوقهم كمواطنين، مكافحة التمييز، والتشجيع على المشاركة العامة.
46. الإعتراف بالإيزيدية والشبك كهويتين متميزتين، وتوسيع المواد 5، 14، 35 و 36 من الدستور الكوردي وفقاً لذلك.

توطيات إلى المجتمع الدولي

47. توفير الدعم في مجال التحقيق والدعم التقني إلى حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان لمحاسبة مرتكبي إنتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب.
48. توفير الموارد الكافية للهيئات الدولية المكلفة بتوثيق إنتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، التحقيق فيها، أو ملاحقتها قضائياً.
49. ينبغي توسيع الإستثناء من قواعد الإتحاد الأوروبي النافذة لكي يتمكن العراق من تلقّي مبالغ مالية أساسية رغم كونه بلدًا متوسط الدخل، ووضع مبالغ أساسية أخرى لتمكين إستراتيجية طويلة الأجل لتحقيق الإستقرار وبناء السلام.

قضايا إنسانية

50. الزيادة الفورية في توفير الإغاثة الطارئة، بما في ذلك الغذاء، الماء، الخيام، المستلزمات الطبية وغيرها من الضروريات، بالشراكة مع الوكالات الإنسانية العاملة مع الأسر النازحة في العراق، بما في ذلك إقليم كردستان العراق.

قضايا لجوء

62. الإلتزام على المدى الطويل بحماية الأقليات النازحة من جراء النزاع الحالي وإعادة توطينهم. ضبط معايير اللجوء، التحريات عن خلفية الأشخاص وغيرها من السياسات، مع تسريع جهود إعادة التوطين، والإعتراف بظروف النزاع والتحديات التي يواجهها اللاجئون من أجل تقديم وثائق هوية سارية المفعول.

63. السماح بدخول اللاجئين العراقيين الفارين من الإضطهاد وحظر العودة القسرية أو عودة اللاجئين الى العراق عندما تكون حياتهم أو حُرّيتهم في خطر.

مُلحق: إنتهاكات القانون الجنائي الدولي

فيما يتعلق بالتحديات التي يواجهها النازحون داخليًا في مجال حقوق الإنسان والمُبيّنة في أماكن أخرى من هذا التقرير.

القانون الجنائي الدولي

إن الجزء الأكبر من الجرائم المنصوص عليها في هذا التقرير يُزعم أنها ارتُكبت من قبل قوات وقادة تنظيم داعش؛ إن أفعالهم بالتأكيد تفوق أفعال أي جهة أخرى على الأرض من حيث وحشيتها، إحتقار الحياة البشرية ونية الإرهاب. وبهذا المعنى، هناك عدة قوات مسلحة أخرى، بما في ذلك قوات مسلحة رسمية للدولة وقوات مسلحة إقليمية، يُزعم أنها ارتكبت أيضًا إنتهاكات لا تقل خطورة بالنسبة للضحايا، لأسباب ليس أقلها أنه قد تم تنفيذها من قبل أولئك الذين لديهم مسؤولية الحماية. حتى الآن كان هناك القليل من الجهد الجدي لتقديم أي من مرتكبي الأفعال المذكورة بالتفصيل في هذا التقرير إلى العدالة.

إعترف فقهاء قانونيون ومسؤولون في الحكومة العراقية صراحةً بأن النظام القضائي العراقي غير قادر على ملاحقة هذه الجرائم بنجاح، وأشاروا إلى النيابة العامة الدولية كوسيلة لتوفير مسار شرعي ونزيه من أجل العدالة لإخوانهم المواطنين.³⁰³ إن هذا الأمر يكون أكثر إلحاحًا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المشاعر التي عبّر عنها الكثيرون وهي أن الرغبة في العدالة قد تم إستبدالها بإطراد بالرغبة في الإنتقام.³⁰⁴ فلا بد من إتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب ذلك، والإتجاه بدلاً عنها إلى تعزيز المساءلة، الإنصاف والمصالحة، فهناك حاجة ماسة لكل منها للأقليات في العراق.

إستنادًا إلى الحقائق التي تم الكشف عنها في هذا التقرير، يبدو بأن:

- قوات وقادة تنظيم داعش قد ارتكبوا معظم جرائم الحرب المحظورة بموجب القانون الدولي القابل للتطبيق في

يُركَز هذا المُلحق على المسؤولية الجنائية الفردية عن الأفعال المحظورة في شمال العراق بين حزيران 2014 وأذار 2017. هناك إطار متطور للقانون الدولي في هذا المجال، والذي تم وضع الخطوط العريضة له والبحث فيه فيما تبقى من هذا الفصل. وبصرف النظر عن المسؤولية الفردية، هناك أيضا مسؤولية الدولة عمّا يحدث للأقليات في شمال العراق خلال السنة والنصف الماضية ولا سيما بالنسبة للنازحين داخليًا.

الأشخاص النازحين داخليًا

خلافًا لوضع اللاجئين، الذين لهم أيضًا إطار قانوني دولي متطور، لا توجد اتفاقية مُحددة أو مجموعة قوانين مُلزِمة متعلقة تحديداً بالنازحين داخليًا. وذلك لأن المسؤولية عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان الخاصة بهم، وحمايتهم من إنتهاكات القانون الإنساني الدولي، تظل بيد الدولة التي نزحوا داخل حدودها.³⁰¹ يحتفظ النازحون داخليًا بجميع حقوق الإنسان وحمايات القانون الإنساني الدولي التي كانوا يتمتعون بها قبل نزوحهم؛ ويتمثل الخطر في أن ممارسة هذه الحقوق، نظرًا لحالتهم، هي أصعب من كونهم لم ينزحوا.

وفي حين لا يوجد إطار قانوني محدد ينظم حالة النازحين داخليًا، فهناك مجموعة من "المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي"، التي نشرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في عام 2004.³⁰² تستند هذه المبادئ التوجيهية إلى القانون الإنساني الدولي الحالي وصكوك حقوق الإنسان التي تُشكّل مصدرًا للطبيعة الملزمة قانونًا للكثير من المبادئ والمعايير المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية. إن الفكرة الجديدة في المبادئ التوجيهية هو أنها تجمع معًا وفي مكان واحد المعايير التي تنطبق على حماية النازحين داخليًا وتقدّم توجيهات مفيدة للدول، الوكالات الإنسانية، كيانات الأمم المتحدة وغيرهم من أجل تقديم المساعدة والحماية للنازحين داخليًا. ورغن أن تحليل القانون الجنائي الدولي المعمول به بالتفصيل هو خارج نطاق هذا الفصل، فيمكن أن تكون المبادئ التوجيهية أداة مفيدة لتقييم مسؤولية حكومة العراق

فمع ذلك فإنها توفر أداة توجيه مفيدة لأركان الجرائم التي قد تنطبق بالفعل في الأراضي العراقية بسبب وضعها القانوني الدولي العرفي.³⁰⁵

باستثناء الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، يجب أن يكون هناك نزاع مسلح من أجل تطبيق القانون الإنساني الدولي وفرض المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم الحرب. إن النزاع المسلح يتواجد متى ما تم استخدام القوة المسلحة بين الدول أو أن يكون هناك عنف مسلح طال أمده بين السلطات الحكومية وجماعات مسلحة منظمة أو فيما بين هذه الجماعات داخل الدولة.³⁰⁶ وتعتمد طبيعة النزاع المسلح إذا ما كان دولياً أو غير دولي على أطراف النزاع. إن النزاع سيكون في جوهره، "دولي" عندما يجري بين دولتين أو أكثر وسيكون "غير دولي" عندما يجري بين قوات مسلحة تابعة للدولة وأخرى غير تابعة للدولة، أو أن يكون بين أفراد هذه القوات.³⁰⁷

إن القانون الإنساني الدولي يتم تطبيقه على جميع أطراف النزاع خلال الفترة المعنية.

يبقى السؤال ما إذا كان النزاع دولياً أو غير دولي، أي ما إذا كانت أي من القوات المشاركة تعمل بالنيابة عن دولة أو دول أجنبية. هناك مسألة واحدة وهي ما إذا كان تدخل الولايات المتحدة في النزاع يكفي لتصنيفه على أنه نزاع مسلح دولي. إن القوات الأمريكية تعمل تحت سلطة وسيطرة الولايات المتحدة، ولكنها كانت تعمل على دعم القوات العراقية ومهاجمة أهداف تنظيم داعش فقط، وليس الإنخراط في قوات دولة أخرى.³⁰⁸ هنالك إعتبارات مماثلة تنطبق على دول أخرى مشاركة في النزاع الدائر في العراق، بما في ذلك أستراليا، إيران، الأردن، تركيا والمملكة المتحدة. وعلى هذا النحو، فربما لا تكفي مشاركتهم لكي تجعل النزاع ذو طبيعة دولية. هناك قضية أخرى وهي ما إذا كان تنظيم داعش يعمل بالنيابة عن دولة أجنبية. عند تطبيق القواعد الثلاثة اللازمة لإظهار السيطرة،³⁰⁹ فلا يبدو أن هذا هو الحال. إن بعض كبار قادة داعش ليسوا عراقيين، وإن العديد من مقاتليه ليسوا كذلك، ويبدو أنه يتلقى تمويلاً من أفراد أثرياء في منطقة الخليج. ومع ذلك، فلا توجد مؤشرات على أن تنظيم داعش واقع تحت سيطرة سلطة أجنبية، أو أنه يتلقى تعليمات منها. إن هذا يعني، أن تنظيم داعش هو مجموعة مسلحة ذات هيكل قيادي معروف ويتحكم في أراضي تمكّنهم من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومن تنفيذ القانون الإنساني الدولي. وفي حين يندرج هذا ضمن البروتوكول الإضافي الثاني لإتفاقيات

العراق في الفترة المعنية، حيث كان هناك خلالها نزاع مسلح ذو طبيعة غير دولية؛

- قوات أخرى، بما في ذلك تلك التي بجانب الحكومة، إرتكبت جرائم حرب محظورة بموجب القانون الدولي المعمول به في العراق في الفترة المعنية.
- قوات وقادة تنظيم داعش إرتكبوا كل فعل من الأفعال الكامنة وراء الجرائم ضد الإنسانية كجزء من هجمات واسعة النطاق ومنهجية ضد السكان المدنيين في شمال العراق؛ و
- وجود معلومات من شأنها دعم قضية بديهية وهي أن قوات داعش قد إرتكبت جريمة الإبادة الجماعية ضد الأقليات الدينية في شمال العراق.

لقد تم بحث الأساس القانوني لهذه النتائج بالتفصيل في بقية هذا القسم.

قانون قابل للتطبيق

لقد قام العراق بالتصديق على المعاهدات الرئيسية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك إتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين الخاصين بهم للعام 1977، والبروتوكول الإختياري لعام 2000 بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وغيرها بشأن حظر الأسلحة ووسائل الحرب. إن هذه المعاهدات قابلة للتطبيق على جميع أراضي العراق كلما كان هناك نزاع مسلح في أي جزء من البلاد. لقد قام العراق بالتصديق على إتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1987.

إن العراق ملزم أيضاً بالقانون الدولي العرفي بخصوص جرائم الحرب، الأمر الذي ينعكس في المادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. إن الكثير من المادة 8 يُقنن المعاهدات الموجودة مسبقاً والتي يكون العراق بالفعل طرفاً فيها، ويُوفر أداة توجيه مفيدة من ناحية القانون الجنائي الموضوعي المعمول به. لقد صادق العراق على إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية وملزم بالقانون الدولي العرفي بخصوص الجرائم ضد الإنسانية، ويتم تطبيق كلاهما بغض النظر عن وجود نزاع مسلح ما. بالنسبة للجرائم ضد الإنسانية، فإن المادة 7 من نظام روما الأساسي تُنظم القانون الدولي العرفي، وبالتالي فهي توفر أداة توجيه مفيدة من ناحية القانون الجنائي الموضوعي المعمول به. وعلى الرغم من ان العراق ليس طرفاً بعد في نظام روما الأساسي، كما انه لم يقبل ممارسة إختصاص المحكمة بموجب المادة 12 (3)،

إن التحليل أدناه ينظر في ما إذا كانت العناصر التي تشكل الجريمة موضوع النقاش تبدو مقنعة.

جرائم تنظيم داعش

إستنادًا إلى الوقائع التي كُشِفَت لهذا التقرير، يبدو بأن قوات وقادة داعش قد ارتكبوا معظم جرائم الحرب المحظورة بموجب القانون الدولي المُطبَّق في العراق خلال الفترة المعنية. إن هذا الفصل، الذي يُركِّز على الجرائم ضد المدنيين، يأخذ أمثلة من حقائق مذكورة في هذا التقرير؛ إنه لا يسعى لأن يكون شاملاً، ولكن لإظهار صورة واضحة عن الجرائم التي تم ارتكابها في العراق من قِبَل تنظيم داعش خلال الفترة المعنية. إن بعض هذه الجرائم تتداخل، في حين تُظهر الكثير من الحقائق ارتكاب جريمة أو أكثر، والتي كانت عموماً ذات طبيعة واسعة النطاق. إن التشابه في هذه الجرائم، جنباً إلى جنب مع التصريحات العلنية لتنظيم داعش والتي تُظهر أيديولوجيتهم ومنهجية عملياتهم، يؤدي إلى إثبات أن الجرائم قد تم ارتكابها كجزء من خطة أو سياسة.³¹⁴

■ إعتداء على الحياة والسلامة البدنية، خاصةً القتل بجميع أنواعه، التشويه، المعاملة القاسية، والتعذيب³¹⁵

أثناء إجتياح تنظيم داعش لشمال العراق، قاموا بقتل الآلاف من المواطنين وإستمر قتل الرجال، النساء والأطفال بلا هوادة منذ ذلك الحين. بعض المواطنين قُتلوا أثناء القصف، والبعض الآخر عندما دخلت قوات داعش المدن والقرى وغيرها كعمليات إنتقام، عندما رفض مواطنون إعتناق الإسلام أو عندما حاول مواطنون الفرار أو قاموا بمساعدة آخرين على الفرار. كان الكثير من أعمال القتل يسبقها الإحتفاظ بهم في ظروف غير إنسانية، ويتعرضون للضرب وغيرها من ضروب المعاملة المماثلة. لم يبدو أن هناك مبرراً قانونياً لأي من عمليات القتل هذه ويبدو أن بعض الجثث حملت علامات تعذيب. وبشكل عام، تبدو طريقة عمل قوات داعش بأنها وحشية وقاسية، بما في ذلك إلحاق الألم والمعاناة الجسدية والعقلية.

■ ارتكاب الإساءات بحق الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المُذَلَّة والمهينة³¹⁶

تتكون هذه الجريمة من أفعال مُذَلَّة ومهينة أو بوجه آخر تَنتهك كرامة شخص إلى درجة "لا بد من الإعتراف بأنها تمثل بشكل عام إساءة بحق الكرامة الشخصية"،³¹⁷ مثل تحمُّل

جنيف، فإن مقر تنظيم داعش في سوريا وليس في العراق، يُعَدُّ مسألة طبيعة النزاع المسلح، كما هو الحال في مسألة ما إذا كان يمكن إعتبار تنظيم داعش قوة مُحتملة ضمن مدلول القانون الإنساني الدولي. لهذا يُخطئ هذا التقرير في الحذر من دراسة تلك الجرائم والعوامل القانونية التي تُطبَّق بصرف النظر عن طبيعة النزاع.

جرائم حرب

تنطبق ما لا يقل عن 10 جرائم حرب - تضم آلاف التهم الفردية - على ما جرى على الأراضي العراقية للفترة ما بين حزيران 2014 وأذار 2017، عندما أُجريت المقابلات لغرض هذا التقرير، بما في ذلك تلك الموجودة في المادة 3 المشتركة بين إتفاقيات جنيف وقوانين معاهدات أخرى، إضافة إلى جرائم القانون الدولي العُرْفِي المنصوص عليها في المادة 8 (2) (هاء) من نظام روما الأساسي. فمن أجل وصف فعل ما بأنه جريمة حرب، هناك نوعان من المتطلبات الشاملة: أولاً يجب أن تجري في سياق النزاع المسلح وأن تكون مرتبطة به؛ وثانياً يجب أن يكون الجاني على علم بالظروف الواقعية التي رُسخت وجود النزاع المسلح.

إن الشرط الأساسي الشامل الأول ينبع من حقيقة أن القانون الإنساني الدولي لا يحمي أشخاصاً من جرائم لا علاقة لها بالنزاع.³¹⁸ يجب أن يلعب النزاع المسلح دوراً كبيراً في قدرة الجاني على ارتكاب الجريمة، وفي قراره أو قرارها على ارتكاب الجريمة، وفي الطريقة التي تم فيها ارتكاب الجريمة أو الغرض الذي أُرْتُكِبَت من أجله الجريمة. وبالتالي، فإن إثبات قيام الجاني بالعمل على تعزيز النزاع المسلح أو العمل تحت ستاره سيكون كافياً للإستنتاج بأن الأعمال ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنزاع المسلح. هناك عدد من العوامل التي تساعد في تحديد هذا الأمر منها: إن الجاني مقاتل، الضحية غير مقاتل؛ الضحية عضو في حزب معارض؛ إن العمل يخدم الهدف النهائي للحملة العسكرية؛ وأنه قد تم ارتكاب هذه الأعمال كجزء من المهام الرسمية للجاني أو في سياق عمله.³¹¹

بالنسبة للشرط الأساسي الشامل الثاني، فإنه ليس من الضروري أن يقوم الجاني بإجراء تقييم قانوني لوجود النزاع المسلح،³¹² أو لطبيعته. من الضروري فقط أن يكون الجاني على بيّنة من حقيقة وجود قتال وأن هناك صلة بين هذا القتال وبين سلوكه أو سلوكها.³¹³

الخوف الدائم من التعرض للعنف البدني، العقلي، أو الجنسي³¹⁸ وغيرها من الأعمال ذات الطبيعة المماثلة. لقد تم ارتكاب مثل هذه الأفعال بكثرة، وعلى ما يبدو مع النية بإذلال وإهانة الضحايا وطوائفهم. من الأمثلة اللافتة إلياس المدنيين ملابس تنظيم داعش للعمل كدروع بشرية،³¹⁹ الزواج القسري بمقاتلي تنظيم داعش، عمليات إعدام علنية وبيع النساء في سوق النخاسة الجنسي.

■ أخذ رهائن³²⁰

لقد تم إختطاف مئات الأشخاص من قبل قوات داعش وتم الاحتفاظ بالكثير منهم إما في سجون أو في مراكز إحتجاز مؤقتة. يتم في الغالب قتل الرجال والفتيان، في حين يتم الإحتفاظ بالعديد من النساء والفتيات لأغراض جنسية أو منزلية. غالبًا ما يبدو بان الغرض هو خلق مناخ من الخوف والترهيب؛ وعلى نحو متزايد، يتم فعل ذلك لغرض جمع الفدية. لذلك يبدو بأنه يتم القبض على المدنيين لغرض إجبار أحد الأشخاص على فعل ما أو منعه من القيام بفعل ما كشرط لسلامة هؤلاء المدنيين أو الإفراج عنهم.³²¹

■ إصدار أحكام وتنفيذ إعدامات من دون وجود حكم سابق صادر عن محكمة تم تشكيلها بصورة نظامية تكفل جميع الضمانات القضائية المعترف عموماً بأنه لا غنى عنها³²²

لقد أنشأ تنظيم داعش ما يسمى بالمحاكم في المناطق الخاضعة لسيطرته، التي توقع عقوبات مثل الرجم، قطع الرأس، الجلد والبتير لإنتهاكات مزعومة للوائح وقواعد تم وضعها من قبل تنظيم داعش. ومع ذلك، فإن هذه المحاكم لا تبدو أنها مستقلة أو محايدة، مما يعني أنه لم يتم تشكيلها على نحو نظامي، كما أنها لا تعمل وفقاً لأي من معايير المحاكمة العادلة، وهو ما يعني بأنها لا تحمل أي ضمانات قضائية معترف عموماً بأنه لا غنى عنها.

■ تعمّد توجيه هجمات ضد سكان مدنيين بصفتهم هذه أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية³²³

عندما إجتاحت قوات داعش شمال العراق، فإنهم إستولوا غالبًا على بلدات ومدن عقب قصف مطوّل بقذائف المورتر ونيران القناصة. عند دخول البلدات كثيرًا ما قامت قوات داعش بمهاجمة السكان المدنيين مباشرة، مما أسفر عن مقتل بعض الناس والتسبب في فرار آخرين. إن هذه الهجمات

العنيفة لفترات طويلة، والتي إستمرت على الأقل حتى آذار 2017، عندما أُجريت المقابلات لغرض هذا التقرير، يبدو بأنها جزء من حملة متعمّدة للإستيلاء على بلدات ومدن أهلة بالسكان في جميع أنحاء شمال العراق. لقد كانت عاقبة هذه الهجمات التسبب في موت وإصابة مدنيين وإلحاق الأضرار بأهداف مدنية، بضمنها منازل، ولا يبدو أنه يمكن تبريرها بضرورة عسكرية.³²⁴

■ تعمّد توجيه هجمات ضد مباني مُخصّصة لأغراض

دينية، تعليمية... معالم أثرية تاريخية، ومستشفيات وأماكن يتم فيها تجميع المرضى والجرحى، شريطة أن لا تكون أهدافًا عسكرية³²⁵

هناك العديد من المباني، النُصَب التذكارية وغيرها من المواقع ذات الأهمية الدينية، الثقافية والتاريخية الهائلة التي دمرتها قوات داعش، بما في ذلك كنائس، مساجد، متاحف، مقابر ومخطوطات ونصوص تاريخية قديمة. يتم سلب المواقع عموماً قبل أن يتم تدميرها. لقد تم تدمير جميع المؤسسات المسيحية في الموصل، وإحتلالها أو تحويلها إلى مساجد. يبدو بأن هذه الهجمات كانت مقصودة، ولا يبدو أن أي من المباني أو المواقع كانت أهدافًا عسكرية.

■ نهب بلدة أو مكان حتى وإن تم الإستيلاء عليه عنوة³²⁶

إن "النهب" هو الإستيلاء على ممتلكات تكون للإستخدام الشخصي أو الخاص دون موافقة المالك ويقصد حرمان المالك من تلك الممتلكات بشكل دائم. إن الإستيلاءات التي تبررها ضرورة عسكرية (ينبغي فيها إعطاء إيصال بذلك) لا يمكن أن تُشكّل جريمة نهب.³²⁷ في جميع أنحاء المناطق التي تمّت إستعادتها، حدثت عمليات نهب واسعة النطاق قامت بها القوات التي قاتلت ضد داعش وقد تمّ الإبلاغ عنها من قبل أصحاب الأملاك العائدين، وفي كثير من الأحيان حدث هذا الأمر عدة مرات. إن الممتلكات قد تمّ نهبها في الفترة التي تلت مغادرة قوات داعش، وبالتالي فهي تحت سيطرة قوات الأمن العراقية، وحدات الحشد الشعبي، أو القوات العسكرية الكوردية. وكما هو الحال مع أعمال مماثلة يقوم بها تنظيم داعش، فإنه من الصعب القول ما إذا كان الإستيلاء على الممتلكات هو للإستخدام الشخصي أو الخاص، وفي هذه الحالة يبدو هذا العنصر من عناصر الجريمة بأنه مُقنِعًا، أو إذا ما تم الإستيلاء على الممتلكات من أجل سير العمليات العسكرية، وفي هذه الحالة قد تكون الأفعال مبرّرة قانونيًا. وبناءً على ذلك تبدو

عناصر هذه الجريمة بأنها مُقنعة، على الرغم من وجود ما يُبرر إجراء المزيد من التحقيقات فيما يتعلق باستخدام العقار المنهوب.

■ ارتكاب أعمال إغتصاب، إستعباد جنسي، إكراه على البغاء، حمل قسري، إكراه على التعقيم، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي³²⁸

في جميع أنحاء شمال العراق، قامت قوات داعش بإغتصاب النساء ومارست صلاحيات "الإمتلاك" بحق النساء، مثل بيعهن، إعارتهن، أو مقايضتهن ومنحنهن كهدايا، وكذلك إجبارهن على "الزواج" من مقاتلي تنظيم داعش. لقد ظلت النساء في مرافق الإحتجاز وقد تم "إخلاء سبيلهن"، وكما يبدو مقابل بعض الأموال أو غيرها من المنافع.³²⁹ إن قوات داعش قد ارتكبت أفعال متعددة أخرى ذات طابع جنسي بحق النساء والفتيات، على الأغلب في أماكن الإحتجاز. لا يبدو أن أيًا من الضحايا قد وافقن، على الرغم من عدم إمكانية الإستدلال على الموافقة عندما يتم تفويض قدرة الضحية على إعطاء الموافقة الطوعية أو عندما تكون الضحية غير قادرة على إعطاء موافقة حقيقية، على سبيل المثال نظرًا للسن.³³⁰ لا تتوفر معلومات في هذا التقرير عن تعقيم قسري أو حمل قسري.

■ تجنيد إلزامي أو طوعي لأطفال تقل أعمارهم عن خمسة عشر عامًا في قوات مسلحة أو جماعات مسلحة أو استخدامهم للمشاركة فعليًا في عمليات حربية³³¹

تتكون هذه الجريمة من ثلاثة أنواع من الأفعال التي تُرتكب ضد الأطفال دون سن 15 سنة: التجنيد الإجباري في القوات المسلحة أو الجماعات؛ التجنيد "الطوعي" في القوات المسلحة أو الجماعات؛ أو استخدام الأطفال للمشاركة الفعلية في الأعمال العدائية، سواء كانوا أو لم يكونوا مسجلين رسميًا. إن المشاركة الفعلية تشمل المشاركة في القتال وفي الأنشطة العسكرية الأخرى، مثل نقاط التفتيش.³³² وبينما يُحدّد القانون العرفي الدولي العمر بأنه 15 سنة، فإن العراق قد صادق على البروتوكول الإختياري لإتفاقية حقوق الطفل الذي يُحدّد العمر بأنه سنة 18، وهو بالتالي واجب التطبيق في الأراضي العراقية. تم تجنيد أطفال لا تتجاوز أعمارهم 14 سنة في قوات داعش، سواء كان ذلك قسرًا أو طوعًا، بضمنهم المرسلين من قبل آبائهم؛ الأطفال الذين تم تجنيدهم أو لم يتم تجنيدهم يُستخدمون في القتال في الخطوط الأمامية كدروع بشرية ويقومون بأعمال أخرى ذات طبيعة عسكرية، بما في

ذلك نقاط التفتيش والقيام بالدوريات. لقد تم استخدام الأطفال أيضًا وعلى نحو متزايد بأعمال في غاية الوحشية، بما في ذلك العمل كجلادين في فرق الإعدام وقطع الرؤوس.

■ استخدام الأسلحة الكيميائية

إن العراق دولة طرف في إتفاقية حظر تطوير، إنتاج، تخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدميرها، التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل الدول الأطراف. تنص المادة 7 من الإتفاقية على المسؤولية الجنائية الفردية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في حال ارتكابها على أراضي الدول الأطراف أو مواطني الدول الأطراف، وتُلزم جميع الدول الأطراف بتحمل الشكل المناسب من المساعدة القانونية لتنفيذ تلك المسؤولية الجنائية الفردية. يبدو بأن استخدام الكلور وغاز الخردل ضد القوات المقاتلة والمدنيين، كما فعلت داعش في عدة مناسبات، يُلبّي عناصر هذه الجريمة.

جرائم حرب ارتكبتها قوات أخرى

إستنادًا إلى وقائع تمّت مناقشتها في هذا التقرير، يبدو بأن قوات الأمن العراقية، وحدات الحشد الشعبي، البيشمركة وغيرها من القوات قد يكونوا قد ارتكبوا جرائم حرب محظورة بموجب القانون الدولي المعمول به في العراق خلال الفترة المَعنوية. كما أتهمت قوات التحالف بإنتهاكات مزعومة للقانون الإنساني الدولي. ومع ذلك، فإنه من الصعب إثبات أن الجرائم ككل قد ارتكبت كجزء من خطة أو سياسة³³³ أو قد تمّ إنتهاك مبدأي التمييز والنسبية، والذي قد ينفي توصيف العديد من هذه الأفعال على أنها جرائم حرب.

■ عنف ضد الحياة والأشخاص، وبخاصة القتل بجميع أنواعه، التشويه، المعاملة القاسية والتعذيب³³⁴

هناك مزاعم بالقتل من قبل كل من القوات المذكورة أعلاه، بعضها كما يبدو إنتقامًا للإشتباه بتعاونهم مع تنظيم داعش ويعود بعضها إلى الهوية الدينية للضحايا. كما تم الإبلاغ عن خسائر فادحة نتيجة الغارات الجوية، على الرغم من أنه من الصعب في حالات معينة تحديد ما إذا كانت هذه الأضرار جانبية، نظرًا لنزوع تنظيم داعش إلى وضع قواعده في مناطق مدنية، وعدم القدرة على الوصول من أجل التحقيق.³³⁵ إن عناصر هذه الجريمة يمكن أن تكون مقنعة، على الرغم من أن هناك ما يبرر إجراء المزيد من التحقيقات لتحديد أسباب الوفيات.

■ تعتمد توجيه هجمات ضد سكان مدنيين بصفتهن هذه أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية³³⁶

هناك مزاعم عن قيام قوات أمن عراقية، وحدات حشد شعبي وقوات كوردية بتدمير قرى تسكنها أقلّيات، مما تسبب في مقتل وإصابة مدنيين وإلحاق الضرر بأهداف مدنية، بما فيها منازل ومحلات تجارية، وهي أعمال لا تبدو مُبرّرة بضرورة عسكرية.³³⁷ هناك أيضًا تقارير عن قيام قوات أمن كوردية بإجراء مدهامات وإعتقالات تعسفية وعن قوات أخرى تمارس القتل والخطف، وعلى ما يبدو إنتقامًا ممن يُنظر إليهم كداعمين لتنظيم داعش.

■ تجنيد إلزامي أو طوعي لأطفال تقلّ أعمارهم عن خمسة عشر عامًا في قوات مسلحة أو جماعات مسلحة أو استخدامهم للمشاركة فعليًا في عمليات حربية³³⁸

تتكون هذه الجريمة من ثلاثة أنواع من الأفعال التي تُرتكب ضد الأطفال دون سن 15 سنة: التجنيد الإجباري في القوات المسلحة أو الجماعات؛ التجنيد "الطوعي" في القوات المسلحة أو الجماعات؛ أو استخدام الأطفال للمشاركة الفعلية في الأعمال العدائية، سواء كانوا أو لم يكونوا مسجلين رسميًا. إن المشاركة الفعلية تشمل المشاركة في القتال وفي الأنشطة العسكرية الأخرى، مثل العمل في نقاط التفتيش.³³⁹ وبينما يُحدّد القانون العرفي الدولي العمر بأنه 15 سنة، فإن العراق قد صادق على البروتوكول الإختياري لإتفاقيه حقوق الطفل التي تحدد العمر بأنه سنة 18، وهو بالتالي واجب التطبيق في الأراضي العراقية. لقد تم تجنيد أطفال لا تتجاوز أعمارهم 12 سنة، وتدريبهم وإستخدامهم في معارك من قبيل مليشيات شيعية.

■ إصدار أوامر بتشريد سكان مدنيين لأسباب تتصل بالنزاع، ما لم يتطلب أمن المدنيين المعنيين ذلك أو لأسباب عسكرية قهرية³⁴⁰

في عدد من الحالات، لا يُسمح للأشخاص النازحين بالعودة إلى ديارهم وقد تم ترحيل بعض الأشخاص النازحين داخليًا من بعض المناطق من قبل القوات الكوردية، في حين تم حرمان آخرين من الوصول إلى أماكن آمنة أو أُجبروا على الخروج من قراهم من قبل الحشد الشعبي. ليس هناك في هذا التقرير معلومات عما إذا كانت هذه النزوحات بناءً على أمر

أم لا، وإن كان من المرجح إنها كانت بناءً على أمر. ومع ذلك، ليس من الممكن تقييم ما إذا كانت النزوحات قد شملت أمن المدنيين أو إذا كانت هناك أسباب عسكرية قهرية للنزوحات، على الرغم من أنه في بعض الحالات أُشير إلى أن الهدف هو تغيير التركيبة السكانية لتلك القرى. لا يُمكن أن تكون عناصر هذه الجريمة مُفنعّة، على الرغم من أن هناك ما يبرر إجراء مزيد من التحقيقات بشأن إعطاء الأوامر والأسباب التي يمكن من أجلها قد أعطيت تلك الأوامر.

جرائم ضد الإنسانية

إن الجرائم ضد الإنسانية تشمل أي فعل من الأفعال التالية، عندما تُرتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد أية مجموعة من السكان المدنيين: (أ) القتل العمد؛ (ب) الإبادة؛ (ج) الإسترقاق؛ (د) إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان؛ (هـ) السجن أو الحرمان الشديد من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي؛ (و) التعذيب؛ (ز) الإغتصاب، الإستعباد الجنسي، الإكراه على البغاء، الحمل القسري، الإكراه على التعقيم، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة؛ (ح) إضطهاد أية جماعة محددة أو مجموعة مُحدّدة من السكان على أسس مُعينة، تتصل بجريمة بموجب القانون الدولي؛ (ط) الإختفاء القسري للأشخاص؛ (ي) جريمة الفصل العنصري؛ (ك) الأفعال اللإنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التي تتسبب عمدًا في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية.³⁴¹

هناك مجموعتان من عناصر الجرائم ضد الإنسانية، عناصر "متوقفة على القرينة"، أي تلك التي في المقدمة، والأفعال الكامنة، أي تلك التي نجدها في الفقرات من (أ) إلى (ك) أعلاه، ويجب تلبية كلاهما بالنسبة لأي عمل لكي يُشكّل جريمة ضد الإنسانية. إن العناصر المتوقفة على القرينة هي أولاً، هجوم ضد السكان المدنيين؛³⁴² وثانيًا، هجوم إما واسع النطاق أو منهجي.³⁴³ يجب أيضًا أن يكون الفعل قد أُرتكب كجزء من الهجوم؛ ويجب أن يكون المتهم على دراية بالسياق الأوسع الذي تم فيه إرتكاب فعله أو فعلها. بالنسبة للجرائم ضد الإنسانية، لا يوجد شرط الحد الأدنى لعدد الضحايا: إن ما يجب أن يكون واسع النطاق أو منهجيًا هو الهجوم نفسه.³⁴⁴

يقتضي نظام روما الأساسي أن يكون الهجوم قد نُفذ عملاً بخطة أو سياسة دولة أو منظمة لإرتكاب هذا الهجوم، أو تعزيزًا لهذه الخطة أو السياسة.³⁴⁵ ومع ذلك، تُشير الأحكام

القصف، وبعضهم عندما دخل تنظيم داعش إلى المدن والقرى، والبعض الآخر كإنتقام، عندما رفض مواطنون إعتناق الإسلام أو عندما حاول مواطنون الفرار، أو قام مواطنون بمساعدة آخرين على الفرار. لا يبدو هناك مبرر قانوني لأي من عمليات القتل هذه.

■ إبادة

بالإضافة إلى القتل الجماعي، قامت قوات داعش بتوجيه ضربة إلى ظروف الحياة ويبدو بأنها كانت تهدف إلى تدمير جزء من السكان.³⁴⁹ أحد الأمثلة هو رهائن تم إبقائهم في الأسر في ظروف سيئة للغاية، مع القليل من الطعام وعدم وجود رعاية. يبدو بأن هذه الأعمال قد وجّهت نحو عدد كبير من الناس، إما بقصد قتلهم أو مع العلم أنه من المرجح أن يقود إلى الموت. وبناءً على ذلك تبدو عناصر هذه الجريمة بأنها مقنّعة.³⁵⁰

■ إسترقاق

إن دلائل الإسترقاق تشمل السيطرة على حركة أشخاص، السيطرة على بيئتهم المادية، السيطرة النفسية، التدابير المُتخذة لمنع أو ردع الهروب، الإجبار، التهديد باستعمال الإجبار أو الإكراه، تأكيد التفوّذ، التعرض للمعاملة القاسية وسوء المعاملة، والسيطرة على النشاط الجنسي والعمل القسري.³⁵¹ من الممكن أن يشمل الإتجار بالبشر والحرمان من الحرية التي تُضعف الإنسان وتوصله إلى مكانة ذليلة.³⁵² لقد قامت قوات داعش بإختطاف عدد كبير من الناس وإحتجزتهم من دون إمكانية للمغادرة؛ في بعض الأحيان، قاموا بنقل السكان بضمنهم أطفال من مكان إلى آخر، على الرغم من صعوبة تحديد ما إذا تم الإتجار بهؤلاء السكان. إنه من غير الواضح أيضًا إلى أي مدى تم إجبار السكان على العمل لصالح قوات داعش، على الرغم من إحتجاز النساء كرقيق جنس وتم فرض قضاء واجبات منزلية على بعضهن. بعض الأشخاص تم الإحتفاظ بهم بإنتظار دفع فدية. وبناءً على ذلك تبدو عناصر هذه الجريمة بأنها مقنّعة، على الرغم من وجود حاجة إلى المزيد من المعلومات حول الأوضاع في أماكن الإحتجاز والغرض الذي من أجله تم نقل السكان.

■ إبعاد سُكّان أو نقل قسري لسُكّان

القضائية الصادرة عن المحاكم الدولية إلى أن هذا الأمر غير مطلوب بموجب القانون الدولي العُرفي.³⁴⁶ وفي حين يمكن للهجوم الواسع النطاق أو المنهجي أن يكون دليلاً على وجود سياسة أو خطة موجودة مُسبقًا، ومن الناحية العملية من المرجح أن يكون من الضروري القيام بالهجوم على نطاق واسع أو منهجي، فإن مثل هذه السياسة أو الخطة لن تكون عنصرًا ضروريًا.³⁴⁷ وحيث ان العراق ليس طرفًا في نظام روما الأساسي، فإن هذا التقرير يَمْضي على أساس أنه ليس من الضروري إثبات وجود خطة أو سياسة دولة أو تنظيم من أجل تلبية أركان الجرائم ضد الإنسانية.

إستنادًا إلى الوقائع التي كُشفت لهذا التقرير، يبدو أن قوات وقادة داعش قد إرتكبوا كل فعل من الأفعال الكامنة، بإستثناء الفصل العنصري.³⁴⁸ تم ممارسة جميع الأعمال المُبيّنة أدناه كجزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين في شمال العراق، وبالتالي فهذا يُلبّي العناصر السياقية للجرائم ضد الإنسانية. إن هذا القسم من التقرير يأخذ أمثلة من حقائق مذكورة في هذا التقرير؛ وهو لا يسعى لأن يكون شاملاً، ولكن لإظهار صورة واضحة عن الجرائم التي تم إرتكابها في العراق من خلال تنظيم داعش خلال الفترة المعنّية.

كما لوحظ في القسم السابق عن جرائم الحرب إن بعض هذه الجرائم تتداخل، في حين تُثبت الكثير من الحقائق إرتكاب جريمة أو أكثر، والتي كانت عمومًا ذات طبيعة واسعة النطاق. إن التشابه في هذه الجرائم، جنبًا إلى جنب مع تصريحات علنية لتنظيم داعش والتي تُظهر أيديولوجيتهم ومنهجية عملياتهم، يؤدي إلى إثبات أن الجرائم قد تم إرتكابها أيضًا كجزء من خطة أو سياسة، حتى ولو كان هذا ليس من متطلبات القانون العُرفي للجرائم ضد الإنسانية. في حين أن الأعمال التي تقوم بها قوات أخرى غير تنظيم داعش قد تلبّي الأفعال الضمنية، فلا توجد معلومات كافية للإستنتاج بأن تلك القوات ترتكب هجوم واسع النطاق أو منهجي موجّه ضد سكان مدنيين. لذا يُركز هذا القسم فقط على جرائم محتملة ضد الإنسانية إرتكبها تنظيم داعش.

■ قتل عمْد

عندما إجتاح تنظيم داعش شمال العراق، قاموا بقتل الآف السكان وقد إستمرّ قتل الرجال، النساء، والأطفال من دون إنقطاع منذ ذلك الحين. لقد قتل بعض المواطنين خلال

إن الإبعاد هو حركة السكان خارج الحدود الوطنية، في حين أن النقل القسري هو حركة السكان داخل الحدود الوطنية³³³ غالبًا ما يُشار إليهما بإسم "نزوح قسري"³³⁴ يجب أن يكون النزوح غير طوعي في طبيعته، وليس هناك خيارًا حقيقيًا للسكان في ترك المنطقة التي كانوا موجودين فيها على نحو قانوني من عدمه.³³⁵ لقد غادر مئات الآلاف من الأشخاص في شمال العراق الأماكن التي كانوا يعيشون فيها وانتقلوا إلى أماكن أخرى في العراق كنتيجة مباشرة لقدم قوات داعش وللخوف والترهيب الذي جلبوه معهم. بهذا المعنى، لم يكن لدى الذين غادروا خيارًا حقيقيًا للقيام بذلك من عدمه: لقد أشارت قوات داعش، سواءً كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى أنه على السكان ترك هويتهم وطريقة حياتهم والتخلي عنها. أو التعرّض للقتل.

■ سجن أو حرمان شديد من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي

تشمل هذه الجريمة عنصرين، وهما أن يُحرّم فرد من حريته أو حريتها، ولا يوجد أساس قانوني يمكن التدرّج به لتبرير الحرمان من الحرية.³³⁶ وكما لوحظ، فقد تم إختطاف مئات الأشخاص من قبل قوات داعش. لقد تم الإحتفاظ بالكثير منهم في السجون أو غيرها من مرافق الإحتجاز الموقّعة، مع عدم وجود أساس قانوني واضح لتبرير ذلك.

■ تعذيب

هناك عدة تقارير عن تعذيب يجري في الإعتقال، ضد أطفال في معسكرات التدريب وضد نساء محتجزات لأغراض الإستعباد الجنسي. بموجب القانون الدولي العرفي، لا يستلزم التعذيب كجريمة ضد الإنسانية تسليط التعذيب لغرض رسمي.³³⁷ الشرط الوحيد هو تسليط ألم جسدي أو عقلي شديد (وفقًا لمستوى شدة الألم أو العذاب) على شخص تحت سيطرة الجاني وأن الألم لم يكن متأصلًا أو عرضيًا في عقوبات قانونية. وبناءً على ذلك تبدو عناصر هذه الجريمة بأنها مقنّعة، على الرغم من وجود حاجة إلى المزيد من المعلومات حول طبيعة العنف وما إذا كان قد مورس وفقًا لعقوبات قانونية.

■ إغتصاب، إستعباد جنسي، إكراه على البغاء، حمل القسري، إكراه على التعقيم، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة

في جميع أنحاء شمال العراق، قامت قوات داعش بإغتصاب، إستعباد وتزويج الفتيات والنساء، على الرغم من أنه من غير الواضح ما إذا كان هذا قد حدث من أجل تحقيق مكاسب مالية في المقام الأول.³³⁸ لا يبدو أن الضحايا قد وافقن، على الرغم من عدم إمكانية الإستدلال على الموافقة عندما يتم تقويض قدرة الضحية على إعطاء الموافقة الطوعية أو عندما تكون الضحية غير قادرة على إعطاء موافقة حقيقية، على سبيل المثال نظرًا للسن.³³⁹

■ إضطهاد أية جماعة محدّدة أو مجموعة محدّدة من السكان لأسباب سياسية، عرقية، قومية، إثنية، ثقافية، دينية، أو متعلقة بنوع الجنس وغيرها من الأسس

إن العنصر المادي للإضطهاد، بالإضافة إلى إقتضاء ممارسة الأفعال على أسس تمييزية، هو أن هناك إنكار جسيم أو صارخ لحق أساسي منصوص عليه في القانون العرفي أو التقليدي.³⁴⁰ إن الأفعال التي تشكل إضطهادًا لا تتطلب أن تكون نفسها أفعال جسمانية ويجب تقييمها في سياق النظر في آثارها التراكمية الشاملة.³⁴¹ إن النية على التمييز ليس في حد ذاته كافيًا؛ يجب أن يكون للفعل أيضًا عواقب تمييزية. يبدو أن أساس كل أعمال العنف التي أطلقتها قوات داعش هو إنكار حقوق الإنسان الأساسية على أساس الإنتماء الديني بنظر الناس. لقد تم تحديد الضحايا بوضوح على أنهم فئات وإن الأفعال نفسها التي تتضمن فرض قيود مشددة على طريقة حياة الناس والهجمات ضد أهداف ذات أهمية دينية وثقافية، وكذلك تصريحات تنظيم داعش، تبين بوضوح الأسس التمييزية التي مورست على أساسها الأفعال.

■ إخفاء قسري لأشخاص

إن جريمة الإختفاء القسري تشمل إعتقال أو إحتجاز الأفراد، إلى جانب وجود رفض لإعطاء معلومات حول هذا الإعتقال أو الإحتجاز أو حول مصير الأشخاص المحتجزين أو المعتقلين.³⁴² إنه يقتضي النية على إخراج الأفراد من حماية القانون لفترة طويلة من الزمن.³⁴³ لقد تم إعتقال وإحتجاز الآف السكان من قبل قوات داعش في شمال العراق: حيث لا يزال مصير الكثيرين منهم مجهولاً. ليس من الواضح ما إذا كانت قوات داعش قد رفضت إعطاء معلومات عن الموقوفين أو المحتجزين أو عن مصير الأشخاص المفقودين، أو ما إذا قُدمت طلبات للحصول على مثل هذه المعلومات. بناءً على ذلك تبدو عناصر هذه الجريمة بأنها مقنّعة، على الرغم من

الحاجة الى المزيد من المعلومات حول ما إذا كان هناك رفض لإعطاء المعلومات عن الأشخاص المعتقلين أو المحتجزين.

■ أفعال لا إنسانية أخرى ذات طابع مماثل تسببت عمدًا في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية

إن هذا البند "الشامل للكُل" يُغطي جميع الأعمال الأخرى ذات الخطورة المماثلة والتي لم يتم سردها في الفقرات (أ) – (ي). يجب أن يكون هناك بعض العلاقة بين الفعل وبين معاناة الضحية، والتي لا تتطلب بالضرورة الإصابة البدنية للضحية. إن الإصابة العقلية التي تترتب على مشاهدة أعمال يتم ارتكابها ضد أشخاص آخرين قد يشكل عملاً غير إنساني إذا كان مرتكب الجريمة يتعمد إيقاع المعاناة على الضحية أو عرف بأنه من المحتمل أن تحدث مثل هذه المعاناة وكان غير مكترب بما سيحدث.³⁶⁴ لقد ارتكبت قوات داعش العديد من الأعمال غير الإنسانية ضد السكان المدنيين في شمال العراق، بما في ذلك إلحاق جو من الخوف والرعب والإذلال العلني بالنساء والرجال والأطفال.

إبادة جماعية

إن الإبادة الجماعية تعني أي فعل من الأفعال التالية، يتم ارتكابها بقصد إهلاك جماعة قومية، إثنية، عرقية، أو دينية بصفقتها هذه، إهلاكًا كليًا أو جزئيًا مثل: (أ) قتل أفراد من الجماعة؛ (ب) إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد من الجماعة؛ (ج) إخضاع الجماعة عمدًا لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كليًا أو جزئيًا؛ (د) فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة؛ أو (هـ) نقل أطفال الجماعة قسرًا إلى جماعة أخرى.³⁶⁵

هناك مجموعتان من العناصر، وهما "عناصر متوقفة على القرينة" والأفعال المحظورة الكامنة. إن العناصر المتوقفة على القرينة هي الأفعال التي تتم ممارستها ضد جماعة قومية، إثنية، عرقية، أو دينية وقد تم القيام بهذه الأعمال بقصد التدمير الكلي أو الجزئي للجماعة المستهدفة.³⁶⁶ في حين لن تكون الهجمات ضد ثقافة أو هوية الجماعة بحد ذاتها كافية لتشكّل إبادة جماعية، فقد تكون دليلاً على النية الواضحة لتدمير الجماعة كليًا أو جزئيًا.³⁶⁷ ولكي تُشكّل الهجمات إبادة جماعية، يجب أن تتم هذه الهجمات على أساس أو بسبب عضوية أحد الأشخاص في واحدٍ أو أكثر من الجماعات المشمولة بالحماية. وبالمثل، يجب أن تكون

الجماعة هي الهدف الفعلي للهجوم، بقصد تدميرها كليًا أو جزئيًا، بدلاً من تدمير أطراف من تلك الجماعة كأفراد.³⁶⁸

إن شرط القصد الجرمي أو النية الجرمية لجريمة الإبادة الجماعية هو ما يميزها عن غيرها من الجرائم ومما يجعل الأمر أكثر صعوبة لإثباتها. ومع ذلك، فقد تم التسليم بإمكانية الاستدلال على نية تدمير جماعة ما كليًا أو جزئيًا من خلال الملابس. إن العوامل التي تؤخذ في الاعتبار تتضمن في السياق العام، ارتكاب أعمال أخرى موجّهة بشكل منهجي ضد نفس الجماعة، حجم الفظائع، إستهداف منظم للضحايا بسبب كونهم أفرادًا في جماعة، أو تكرار الأفعال التدميرية والتمييزية.³⁶⁹ إذا كان يجب أن يُستدل على نية ما- على سبيل المثال، في حالة غياب تصريحات أو وثائق مُحدّدة تُثبت النية - حينذاك يكون المعيار المطلوب هو الاستدلال المنطقي فقط الذي يمكن إستخلاصه في ظل الملابس.³⁷⁰

إستنادًا الى الحقائق التي تمّت مناقشتها في هذا التقرير، يبدو بأن قوات وقادة داعش قد ارتكبوا كل الأفعال الكامنة وراء الإبادة الجماعية. لقد تمت ممارسة هذه الأعمال ضد أقليات محدّدة في شمال العراق، وعلى ما يبدو على أساس هويتهم الدينية، كما يدل على ذلك إشتراط قيام الأفراد بإعتناق الإسلام أو ترحيلهم أو أن يتم إعدامهم. لقد فرضت قوات داعش حكمًا من الإرهاب والقمع على مجتمع الأقليات، والحقت العقوبات بأولئك الذين يسعون للحفاظ على ثقافتهم وهويتهم ومارست عمليات القتل الجماعي، والطردها وغيرها من الأفعال التي توصل العواقب الى نهايتها المنطقية وهي تطهير المناطق الخاضعة لسيطرتهم من التنوع العرقي أو الديني. إن هذه العوامل تُشكّل إستدلاً منطقيًا وحيثًا وهو أن تنظيم داعش يعترزم تدمير تلك الجماعات العرقية والدينية التي تتعرض للهجوم، كليًا أو جزئيًا.³⁷¹

إن الأفعال الضمنية للإبادة الجماعية تتضمن قتل أفراد الجماعة؛ إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة؛ إخضاع الجماعة عمدًا لأحوال معيشية يُقصد منها إهلاكهم الفعلي كليًا أو جزئيًا. إن التشابه في الجرائم، جنبًا إلى جنب مع التصريحات العلنية التي تُظهر أيديولوجية ومنهجية عمليات تنظيم داعش، يؤدي إلى إثبات أن الجرائم قد تم ارتكابها كجزء من خطة أو سياسة، وهو عامل إضافي يمكن من خلاله الاستدلال على القصد الخاص المطلوب.

نظرًا لهذه العوامل، يبدو بأن قوات داعش قد ارتكبوا جريمة الإبادة الجماعية ضد أقليات دينية وعرقية في شمال العراق. هناك، على أقل تقدير، ما يُبرر إجراء المزيد من التحقيقات لتحديد ما إذا كان لدى تلك القوات، أو أولئك الذين يخططون، يأمرهم، يحرضون أو بطريقة أخرى يقودون ارتكاب تلك الهجمات، النية لتدمير واحدة أو أكثر من الأقليات الدينية والعرقية في شمال العراق كليًا أو جزئيًا.

مقابر جماعية

إن المقابر الجماعية ذات أهمية خاصة للتحقيق والمقاضاة في الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي. إن وجودها في مناطق النزاع قد يُشير إلى ارتكاب جرائم واسعة النطاق أو منهجية ويوفر أدلة مهمة لكشف الحقيقة. الأهم من ذلك، أنها يمكن أن تكون الفرصة الوحيدة لأقارب المفقودين لمعرفة ما حدث لأحبائهم وتوفير فرصة لأفراد الأسرة لدفنهم بصورة لائقة. لذا، فمن المهم جدًا أن يتم تحديد المقابر الجماعية، والحفاظ عليها ومعالجتها بشكل صحيح؛ والفشل في القيام بذلك يعرض أدلة حيوية للخطر في إجراءات المحاكمة في المستقبل، ويمكن أن يكون مُحزنًا للعائلات، كما تُظهر تجارب من يوغوسلافيا السابقة، ليبيا، وفي أماكن أخرى.

منذ إسترداد السيطرة على المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش سابقًا، تظهر العديد من المقابر الجماعية للعيان. بينما، وكما لوحظ، يجري التحقيق في بعضها من قبل السلطات العراقية وحكومة إقليم كردستان وغيرهم، هناك علامات

إستفهام حول من له السلطة والقدرة على فعل ما، بما في ذلك الذي لديه سلطة قانونية على الأراضي في سنجار وحولها، حيث توجد العديد من مواقع المقابر الجماعية. هناك أيضًا مخاوف بشأن الأمن، نظرًا لقرب تنظيم داعش والعبوات الناسفة وغيرها من الذخائر التي تم تركها في المناطق التي تمت إستعادتها من تنظيم داعش.

هناك العديد من الأولويات بالنسبة للمقابر الجماعية: (1) رسم خرائط لجميع المقابر الجماعية في الأراضي ذات الصلة، بغض النظر عن أصلها، مع إعطاء الأولوية للقبور الجديدة لأنها أكثر عرضة للتدمير؛ (2) تنظيم قوائم بأقارب الضحايا من أجل تجميع صحيح لبيانات ما قبل الوفاة، ومعالجة شكوكهم، ترقبهم، وما إلى ذلك؛ (3) تحديد الموارد البشرية وإحتياجات البنية التحتية لإستخراج، تخزين، تحليل ومعالجة الجثث؛ (4) الإستخراج السليم للجثث والأدلة المرتبطة بها؛ و (5) تحليل الطب الشرعي للجثث والأدلة، من أجل تحديد هويتها وسبب الوفاة. تحتاج هذه الأنشطة التي يتعين الإضطلاع بها من قبل السلطات المختصة، إلى مساعدة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي لها ممثلون في كل من بغداد وأربيل، وغيرهم ممن هم قادرين على تقديم الخبرة والدعم، وفقًا لأعلى المعايير الدولية وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. ومن الأهمية بمكان أن يكون عمل خبراء الطب الشرعي والجهات التي تقدّم المساعدة مُنشقًا تحت مظلة واحدة، لتجنب سوء التفاهم، تداخل الأدوار والمسؤوليات، والتأكد من أن العمل يتم وفقًا لبروتوكولات وإجراءات متسقة.

نبذة عن مؤلفي هذا التقرير

وقد عمل المعهد بشكل وثيق مع مجلس النواب العراقي حول مجموعة واسعة من المسائل التشريعية، وقدّم أكثر من 85 مذكرة قانونية بشأن مسودات مشاريع، وعقد مذرات تفاهة مع العديد من لجان مجلس النواب. لقد نشر المعهد القانون الدولي وحقوق الإنسان أربعة كتيبات قانونية عن قانون نوع الجنس Gender، والأقليات في العراق، حق المطالبة باللجوء، وأفضل الممارسات والإجراءات الخاصة بالمفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان. وفي الآونة الأخيرة، عمل معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان مع الأمم المتحدة لتحسين قوانين ووضع قوانين في مجلس النواب، ويعمل حالياً مع الأمم المتحدة على إقرار تشريعات مناهضة للتمييز، فضلاً عن قضايا العدالة الإنتقالية والمصالحة على المستوى الوطني والمحلي.

المجموعة الدولية لحقوق الأقليات (MRG)

إن المجموعة الدولية لحقوق الأقليات هي منظمة غير حكومية تعمل على ضمان الحقوق العرقية والدينية واللغوية للأقليات والشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم، وتعزيز التعاون والتفاهم بين المجتمعات. تُركّز أنشطتنا على المناصرة الدولية، التدريب، النشر، والتوعية. إننا نسترشد بالاحتياجات التي عبّروا عنها شبكة شركائنا في جميع أنحاء العالم من منظمات، تمثل أقليات وشعوب أصلية.

إن المجموعة الدولية لحقوق الأقليات تعمل مع أكثر من 150 منظمة في نحو 50 دولة. إن مجلس إدارتنا، الذي يجتمع مرتين في السنة، لديه أعضاء من 10 دول مختلفة. إن للمجموعة الدولية لحقوق الأقليات صفة إستشارية لدى المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC)، وصفة مراقب لدى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR). إن المجموعة الدولية لحقوق الأقليات مسجلة كجمعية خيرية ومحدودة بضمان بموجب القانون الإنجليزي. (مُجلة خيرية بالرقم 282305، وشركة محدودة بالرقم 1544957).

معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان (ILHR)

إن معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان ILHR منظمة غير ربحية، مسجلة في مدينة واشنطن العاصمة، وبغداد، العراق، وفي بروكسل، بلجيكا. إن معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان يساعد الدول في المراحل الأولى من الديمقراطية على تطوير القدرة من أجل تعزيز سيادة القانون وتحسين حالة احترام حقوق الإنسان. إن معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان وبفضل فريق عمله المُكوّن من دبلوماسيين، برلمانيين، نشطاء حقوق إنسان، ومحامين يمتلك سجلاً حافلاً في تنفيذ البرامج الناجعة التي تساعد الشركاء المحليين على حشد الدعم لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

يملك معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان وجود قوي وداعم في العراق منذ تموز 2005. يعمل المعهد بالتعاون مع قيادات لتعزيز أساليب التعامل مع قضايا حقوق الإنسان من خلال (أ) تطوير مشاريع القوانين؛ (ب) العمل على سنّ تلك القوانين؛ (ج) مساعدة الشركاء المحليين في الحكومة وخارجها من أجل تطوير القدرة على مناصرة تغيير وتقييم، وكذلك تطوير وصياغة القوانين، (د) بناء توافق للآراء حول الأولويات، الوسائل، والإستراتيجيات من أجل الوصول إلى منظومة أقوى لحماية القانون وحقوق الإنسان.

حالياً، يقوم معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان بتقديم الدعم لحقوق الإنسان في العراق بصورة فعالة من خلال عدة مبادرات متواصلة للحكومة والمجتمع المدني. كذلك يعمل المعهد في مجال نوع الجنس Gender، (بما في ذلك تقديم المشورة بشأن قانون العنف المنزلي)، وقد عمل معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان على جمع قادة المجتمع المدني والنواب من الأقليات الموجودين في العراق، سعياً إلى بناء قدرات من أجل متابعة جدول الأعمال الخاص بالتشريع والمناصرة. لقد عمل معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان مع القضاء العراقي على العديد من مبادرات سيادة القانون.

لا سلام من غير عدالة (NPWJ)

إن منظمة لا سلام من غير عدالة هي منظمة دولية غير ربحية تعمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والعدالة الدولية. إن المنظمة تتولى عملها ضمن ثلاثة برامج ذات مواضيع رئيسية: العدالة الجنائية الدولية؛ ختان الأعضاء التناسلية للإناث؛ والديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك العمل بشكل خاص على العراق.

في أنشطة المناصرة، تقوم منظمة لا سلام من غير عدالة برفع الوعي وتعزيز النقاش العام من خلال حملات سياسية واضحة وتنفيذ برامج رئيسية، مثل إجتماعات دولية وإقليمية، وكثيرا ما تشترك في الإستضافة والتنظيم مع الدولة التي يتم فيها الإجتماع، وتعزيز الشراكات بين المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة. تتولى منظمة لا سلام من غير عدالة أيضًا تقديم مساعدة تقنية واسعة النطاق، من خلال إعاره خبراء قانونيين للحكومات من أجل صياغة التشريعات والمساعدة في المفاوضات بشأن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وأخيرًا، لقد إكتسبت منظمة لا سلام من غير عدالة خبرة ميدانية فريدة من نوعها في "رسم خرائط النزاع" وتوثيق واسع النطاق لإنتهاكات القانون الإنساني الدولي في المناطق المتضررة من النزاعات، وفي تنفيذ برامج التوعية بإشراك مجتمعات محلية في مناطق النزاع وما بعد النزاع حول قضايا العدالة الجنائية الدولية.

منظمة الأمم والشعوب غير المُمثلة (UNPO)

إن منظمة الأمم والشعوب غير المُمثلة هي منظمة دولية، غير عنيفة، وذات عضوية ديمقراطية تأسست في لاهاي في عام 1991. وأعضاؤها هم شعوب أصلية، وأقليات، وأعضاء من مناطق غير معترف بها أو محتلة والذين إنضموا معًا لحماية وتعزيز حقوقهم الإنسانية والثقافية، للحفاظ على بيئتهم، ولإيجاد حلول غير عنيفة للنزاعات التي تؤثر عليهم.

رغم أن طموحات أعضاء منظمة الأمم والشعوب غير المُمثلة تختلف إختلافًا كبيرًا، فإنه تجمعهم حالة واحدة مشتركة وهي - أنهم ليسوا مُمثلين تمثيلاً كافيًا في المحافل الدولية الكبرى، مثل الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، فإن فرصتهم للمشاركة على الساحة الدولية محدودة إلى حد كبير، كما هي قدرتهم على الوصول والإستفادة من الدعم المقدم من الهيئات العالمية المكلفة بالدفاع عن حقوقهم، وحماية بيئتهم، والتخفيف من آثار النزاع. لذا فإن منظمة الأمم والشعوب غير المُمثلة تعمل على التصدي لعواقب التهميش، من خلال تعزيز أسباب الديمقراطية؛ توفير المعلومات من خلال التقارير ذات المواضيع الرئيسية، والمؤتمرات والدورات التدريبية؛ وتوضيح إستراتيجيات خلاقية وغير عنيفة لضمان سماع أصوات أعضائها على المستوى الدولي.

هو أمش

- 1 تسمى هذه المجموعة أيضًا الدولة الإسلامية في العراق والشام، الدولة الإسلامية، ويُستخدم إختصارها العربي، داعش.
- 2 مقابلة مع زعماء مسيحيين آشوريين، دوك، آذار 2017.
- 3 مقابلة مع متعهد خدمات إنسانية عراقي، أربيل، شباط 2017.
- 4 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الوضع في العراق: تحديث المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - 27 نيسان 2017"، متاح على الموقع: <http://reliefweb.int/report/iraq/iraq-situation-unhcr-flash-update-27-april-2017>
- 5 مقابلة مع مسؤول دولي بارز، بغداد، آذار 2017.
- 6 بعثة المنظمة الدولية للهجرة في العراق، مصفوفة تتبع الهجرة رقم 70، نيسان 2017.
- 7 مقابلة مع مدير مخيم، محافظة دوك، آذار 2017.
- 8 مقابلة مع عامل إغاثة إنسانية عراقي، شباط 2017.
- 9 مقابلة مع مسؤول دولي بارز، آذار 2017.
- 10 مقابلة مع مسؤول دولي بارز، كانون الأول 2016.
- 11 "بغداد، الكورد على خلاف حول السيطرة على الموصل في مرحلة ما بعد داعش"، الجزيرة، 17 تشرين الثاني 2016.
- 12 مقابلة مع مسؤول في محافظة نينوى، بغداد، كانون الثاني 2017
- 13 اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF)، التقرير السنوي لعام 2013، نيسان 2013، واشنطن العاصمة، (USCIRF)، ص 88
- 14 وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الديمقراطية، حقوق الإنسان والعمل، تقارير قطرية حول ممارسات حقوق الإنسان لعام 2011، العراق، واشنطن العاصمة، 2011.
- 15 لجنة حقوق الإنسان HRC ، تقرير المقرّر الخاص المعني بقضايا الأقليات حول بعثتها إلى العراق، 9 كانون الثاني 2017، الفقرة 12.
- 16 مقابلات معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان IILHR، 2013: أنظر أيضًا المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR ، المبادئ التوجيهية للأهلية، 2012، ص:30، IILHR، الأقليات والفئات الضعيفة الأخرى في العراق: الإطار القانوني والتوثيق وحقوق الإنسان، واشنطن العاصمة، IILHR، 2013، ص 99.
- 17 مقابلة مع زعيم كاكائي، بغداد، نيسان 2017.
- 18 IILHR ، الأقليات والفئات الضعيفة الأخرى في العراق، 2013، مصدر سبق ذكره، ص 99.
- 19 على سبيل المثال، أنظر وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير الحرية الدينية الدولية لعام 2008، أيلول 2008، معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، الأقليات والفئات الضعيفة الأخرى في العراق، 2013، مصدر سبق ذكره، ص. 134، Salloum, S. ، الأقليات في العراق: ذكريات، الهوية والتحديات، بغداد وبيروت، مسارات للثقافة وتنمية وسائل الإعلام، 2013.
- 20 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2012، مصدر سبق ذكره، ص. 33
- 21 معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، الأقليات والفئات الضعيفة الأخرى في العراق، 2013، مصدر سبق ذكره، ص 135.
- 22 مقابلة قام بها معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان - منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة مع ممثل بارز عن الشيك، تشرين الثاني 2014.
- 23 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR ، 2012، مصدر سبق ذكره، ص 34: أنظر M. Lalani. لا زالوا مستهدفين: إضطهاد مستمر لأقليات العراق، لندن، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات MRG . حزيران 2010، ص 7.
- 24 معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، الأقليات والفئات الضعيفة الأخرى في العراق، 2013، مصدر سبق ذكره، ص 14.
- 25 أنظر Lalani. مصدر سبق ذكره، ص. 8
- 26 IILHR ، الأقليات والفئات الضعيفة الأخرى في العراق ، 2013، مصدر سبق ذكره، ص 148.
- 27 أنظر M. Puttick. من أزمة إلى كارثة: وضع الأقليات في العراق، لندن، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات MRG ومركز وقف إطلاق النار لحقوق المدنيين، تشرين الأول 2014، لندن، ص 5.
- 28 اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF)، التقرير السنوي 2013، مصدر سبق ذكره، ص 89.
- 29 مقابلات معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان ، 2012 و 2013، أنظر أيضا (USCIRF)، التقرير السنوي 2013، مصدر سبق ذكره، ص 89.
- 30 على سبيل المثال، أنظر M. Lalani. مصدر سبق ذكره: وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، مصدر سبق ذكره.
- 31 مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، تقرير حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في العراق: 6 حزيران - 10 أيلول 2014، بغداد، UNAMI / OHCHR ، 2014، الصفحات 17-18.
- 32 UNAMI و OHCHR ، تقرير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في العراق: 1 تشرين الثاني 2015 - 30 أيلول 2016، بغداد، 30 كانون الأول 2016، ص 4.
- 33 أنظر Cetorelli, V., Sasson, I., Shabila, N. and Burnham, G., " تقديرات الوفيات والخطف للسكان الإيزيديين في منطقة جبل سنجار، العراق، في آب 2014: مسح إستقصائي لسكان المنازل بأثر رجعي"، PLOS Medicine ، 9 أيار 2017.
- 34 بعثة المنظمة الدولية للهجرة في العراق، مصفوفة تتبع الهجرة ، متوفرة على الموقع: <http://iraqdtm.iom.int/>
- 35 مقابلة مع مسؤول بارز في الكنيسة ، عينكاوا، شباط 2016.
- 36 مقابلة مع زعيم إيزيدي، دوك، العراق، آذار 2017.
- 37 أنظر Jalsin, M., "لقد أخذونا للتو": تم إستخدام مدنيو الموصل كدروع بشرية إبان الهجوم، Time، 30 آذار 2017.
- 38 مقابلة مع لاجئ إيزيدي، واشنطن العاصمة، آذار 2016.
- 39 تم الحصول هذا التخمين من خلال عدة مقابلات مع نازحين إيزيديين، قادة إيزيديين، مسؤولين حكوميين عراقيين ومسؤولين إقليميين كورد في آذار 2017.
- 40 مقابلة مع أكاديمي عراقي، أربيل، شباط 2016.
- 41 مقابلة مع مسؤول كوردي بارز، أربيل، آذار 2017.
- 42 منظمة حقوق الإنسان HRW ، "مقابلة: هؤلاء الفتيات الإيزيدييات قد هربن من داعش. الآن ماذا؟"، 15 نيسان 2015، متاح على الموقع: www.hrw.org/news/2015/04/15/interview-these-yezidi-girls-escaped-isis-now-what
- 43 مقابلات مع أشخاص نازحين داخليًا، دوك، شباط 2016.
- 44 صوت أمريكا، متاح على الموقع: <http://www.voanews.com/content/yazidi-slave-survivor-britain-help-free-captive-women/3182089.html>
- 45 مقابلات مع شخص من السنة وشخص مسيحي من النازحين داخليًا ومع أشخاص زعماء في المجتمع المدني العراقي، بغداد وأربيل، شباط 2016.
- 46 مقابلة مع عضو في مجلس النواب العراقي، بغداد، شباط 2016.
- 47 مقابلة مع زعيم مجتمع مدني عراقي، بغداد، شباط 2016

- 48 أنظر Whyte, L., "ألمانيا تفتح أبوابها للنساء والأطفال الإيزيديين الذين تم إستعبادهم من قبل داعش" *The Guardian*، 2 آذار 2016.
- 49 مقابلة مع أستاذ في جامعة تكريت، شباط 2016.
- 50 أنظر *The Blaze*، "رواية نادرة لشاهد عيان لأحد الناجين القلائل من مذبحه قامت بها الدولة الإسلامية"، متاحة على الموقع: <http://www.theblaze.com/stories/2014/09/04/the-rare-eyewitness-account-of-one-of-the-few-survivors-of-an-islamic-state-massacre>
- 51 أنظر UNAMI و OHCHR، تقرير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في العراق: 6 تموز-10 أيلول 2014، مصدر سبق ذكره، الصفحات 12-16.
- 52 أنظر Caris, C.C. and Reynolds, S., تقرير أمن الشرق الأوسط رقم 22: حكم داعش في سوريا، متاح على الموقع: http://www.understandingwar.org/sites/default/files/ISIS_Governance.pdf
- 53 أنظر UNAMI و OHCHR، مصدر سبق ذكره، ص6.
- 54 لقد ورد بأنه قد تم قتل هؤولاء السنجاريين في وقت لاحق من قبل داعش. مقابلة مع مسؤول كوردي، دهوك، شباط 2016.
- 55 أنظر Bloom, M., Horgan, J. and Winter, C., "تصوير الأطفال والشباب في الدعاية الإستشهادية للدولة الإسلامية، 2015-2016"، *CTC Sentinel*، شباط 2016
- 56 "داعش تُدرّب الجنود الأطفال في معسكرات" أشبال الدولة الإسلامية"، NBC News، تشرين الثاني 2014، وهي متاحة على الموقع: <http://www.nbc.com/storyline/isis-terror/isis-trains-child-soldiers-camps-cubs-islamic-state-n241821>
- 57 أنظر Bloom et al., "تصوير الأطفال والشباب ..."
- 58 مقابلة مع أشخاص نازحين داخلياً، دهوك، شباط 2016.
- 59 منظمة يزدا Yazda، على الموقع: <http://www.yazda.org/abductees>
- 60 مقابلة مع مدير مخيم، دهوك، آذار 2017.
- 61 منظمة الصحة العالمية WHO، "إن منظمة الصحة العالمية تستجيب للإبلاغ عن استخدام عوامل الأسلحة الكيميائية في شرق الموصل، العراق"، 3 آذار 2017: Wille, B., "داعش متهم بإطلاق العنان للأسلحة الكيميائية في الموصل"، منظمة حقوق الإنسان HRW، 6 آذار 2017.
- 62 مقابلة مع ممثلين عن الإيزيديين، دهوك، آذار 2017. لمزيد من المعلومات، أنظر: <http://www.yazda.org>
- 63 أنظر Neuhofer, F., "رعب في الموصل حيث أصبحت الخسفة مقبرة جماعية لحوالي 4000 ضحية لداعش"، *The Telegraph*، 25 شباط 2017.
- 64 للمزيد من المعلومات أنظر Williams, S.E., "تدمير منازل في كردستان"، السياسة الخارجية، 23 تموز 2015.
- 65 مقابلات مع قادة إيزيديين ومع مسؤولين حكوميين كرد بارزين، أربيل ودهوك، آذار 2017.
- 66 مقابلة مع زعيم إيزيدي، دهوك، آذار 2017.
- 67 مقابلة مع عضو في مجلس النواب العراقي، بغداد، آيار 2017.
- 68 لقد تم ذكر هذه التأخيرات من قبل متلقي الدعم في محافظتي أربيل ونيوى في آذار 2017.
- 69 أنظر Harmansah, O., "داعش، التراث، مشاهد مألوفة للنظر للدمار في وسائل الإعلام العالمية"، علم الآثار في الشرق الأدنى، 78 (3)، أيلول 2015.
- 70 أنظر Rose-Greenland, F., "كم من المال جنت داعش من بيع الآثار؟ أكثر مما يكفي لتمويل هجماتاتها"، *Washington Post*، 3 حزيران 2016
- 71 أنظر Yoon, S., "الدولة الإسلامية تباع الفن المنهوب على الإنترنت للحصول على المال اللازم لها"، *Bloomberg Businessweek*، 29 حزيران 2015.
- 72 مقابلة مع نائب وزير الثقافة العراقي، شباط 2016.
- 73 أنظر Yoon, S., مصدر سبق ذكره.
- 74 في نفس المصدر.
- 75 مقابلة مع إدارة جامعة كولومبيا لتاريخ الفن وعلم الآثار، آذار 2016.
- 76 أنظر Myers, S.L. and Kulish, N., "منظومة هشة تسمح لداعش بالإستفادة من الآثار المنهوبة"، *New York Times*، 9 كانون الثاني 2016.
- 77 في نفس المصدر.
- 78 في نفس المصدر.
- 79 أنظر Brodie, N., "سوريا وجيرانها الإقليميين: قضية فشل سياسة حماية الممتلكات الثقافية؟"، *المجلة الدولية للممتلكات الثقافية*، 22، 2015، الصفحات 317-35.
- 80 بعثة المنظمة الدولية للهجرة في العراق، مصفوفة تتبع الهجرة رقم 70، نيسان 2017.
- 81 في نفس المصدر.
- 82 في نفس المصدر.
- 83 في نفس المصدر.
- 84 في نفس المصدر.
- 85 المنظمة الدولية للهجرة IOM، دليل إستقرار المجتمع: لمحة عامة على إنجازات الإنتقال والتعافي المجتمعي في العراق، 2015-2016، 2016، ص233.
- 86 في نفس المصدر.
- 87 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، "الوضع في العراق: تحديث المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2 نيسان 2017".
- 88 بعثة المنظمة الدولية للهجرة في العراق، مصفوفة تتبع الهجرة رقم 70، نيسان 2017.
- 89 مقابلة مع أشخاص نازحين داخلياً من الآشوريين، عينكاوا، أربيل، شباط 2017.
- 90 مركز التعليم من أجل السلام في العراق EPIC، "الأزمة الإنسانية في العراق: النزوح الداخلي"، تشرين الأول 2015.
- 91 مقابلات مع عدة ممثلين عن المسيحيين والشبك، محافظتي بغداد ونيوى، آذار 2017.
- 92 دائرة الهجرة الدانماركية، الوصول إلى إقليم كردستان العراق، إمكانية الحماية، الأمن والوضع الإنساني، نيسان 2016، ص54.
- 93 في نفس المصدر.
- 94 مقابلة مع زعيم ديني مسيحي، عينكاوا، شباط 2017.
- 95 في نفس المصدر.
- 96 دائرة الهجرة الدانماركية، مصدر سبق ذكره، ص56.
- 97 أنظر Lafta, R., Aflouk, N.A., Dhiaa, S., Lyles, E. and Burnham, G., "إحتياجات النازحين داخلياً من النساء والأطفال في بغداد، كربلاء وكركوك، العراق"، *PLOS Currents - Disasters*، حزيران 2016
- 98 بعثة المنظمة الدولية للهجرة في العراق، مصفوفة تتبع الهجرة رقم 70، نيسان 2017.
- 99 مقابلة مع مسؤول رسمي عن الإدارة الاجتماعية في مخيم خانكي، دهوك، شباط 2017.
- 100 مقابلة مع نازح إيزيدي في مستوطنة غير رسمية في دهوك، شباط 2017
- 101 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، "العراق"، www.unocha.org
- 102 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، مصدر سبق ذكره، 2 نيسان.
- 103 OCHA، لمحة عن الإحتياجات الإنسانية 2017: العراق، كانون الثاني 2017، ص7.
- 104 في نفس المصدر ص7 وص22.
- 105 UNHCR، كتيب عن حماية الأشخاص النازحين داخلياً، ص293.
- 106 في نفس المصدر.
- 107 أنظر Venancio, M., "دروس مستفادة من سنة من الإستقرار في مرحلة ما بعد داعش في العراق"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، آذار 2017.
- 108 برنامج الأغذية العالمي WFP، إن برنامج الأغذية العالمي يوسع برنامج النقد مقابل العمل في العراق، آب 2010.
- 109 مقابلة مع مسؤول رسمي عن الإدارة الاجتماعية في مخيم خانكي، دهوك، شباط 2017.
- 110 أنظر Lafta et al., مصدر سبق ذكره.
- 111 في نفس المصدر.

- 112 مقابلة مع منظمة مجتمع محلي، دهوك، شباط 2017.
- 113 مقابلة مع معالين بارزين، دهوك. شباط 2017.
- 114 في نفس المصدر.
- 115 OCHA. لمحة عن الإحتياجات الإنسانية 2017: العراق، مصدر سبق ذكره، ص 5.
- 116 UNICEF. "تقرير عن الوضع الإنساني الشهري في العراق"، شباط 2017.
- 117 مقابلة مع زعيم مسيحي، عينكاوا، شباط 2017.
- 118 لقد زار المؤلفون أيضًا القوش، التي لم تسقط أبدًا بيد داعش لكنها تحت سيطرة عسكرية صارمة من قبل البيشمركة.
- 119 مقابلة مع نازح آشوري من الحمدانية، شباط 2017.
- 120 أنظر Abdullah, D. "مسيحيون عراقيون يتوقون إلى إعادة بناء حياتهم ما بعد داعش"، *Al-Monitor*، 17 كانون الثاني 2017.
- 121 وفقًا لقائد وحدة حماية سهل نينوى الذي تمّت مقابلته في شباط 2017، لقد دُمّرت 38٪ من المنازل دمارًا كاملاً و/أو أُحرقت ودُمّرت 48٪ منها دمارًا جزئيًا. في نفس المصدر.
- 122 إستنادًا إلى ملاحظات المؤلفين خلال زيارة إلى مستشفى في شباط 2017.
- 124 مقابلة مع مسيحي عائد في تللسقف، شباط 2017.
- 125 إستنادًا إلى ملاحظات المؤلفين خلال زيارة إلى مستشفى في شباط 2017.
- 126 UNDP. "الإستقرار الفوري: وسائل التمويل لتحقيق الإستقرار"، آب 2016.
- 127 مقابلة مع مسؤول بارز في الأمم المتحدة، آذار 2017.
- 128 مقابلة مع ممثلي مجتمع مدني، دهوك، آذار 2017.
- 129 مقابلة مع عضو في مجلس النواب العراقي، شباط 2017.
- 130 مقابلة مع مسؤول حكومي محلي بارز في شمال العراق، شباط 2016.
- 131 مجلة إيزيدية، "يتجمع مقاتلو غرب كردستان على أطراف خانة سور، وتتهيء وحدات حماية الشعب والقوات الإيزيدية للإشتباكات"، آذار 2017.
- 132 مقابلة مع مسؤول عراقي بارز، نيسان 2017.
- 133 Wilgenburg, W. "الإيزيديون يطلبون من الأحزاب الكوردية محاربة داعش، وليس بعضهم البعض"، *ARA News*، 4 آذار 2017.
- 134 مقابلة مع مسؤول عراقي بارز، نيسان 2017.
- 135 *The Economist*. "كوردستان: حلم في الإنتظار"، 9 تموز 2016.
- 136 مقابلة مع شخص نازح داخليًا في الأصل من تللسقف، عينكاوا، شباط 2017.
- 137 مقابلة مع شخص نازح داخليًا من الحمدانية، شباط 2017.
- 138 مقابلة مع شخص نازح داخليًا في الأصل من تللسقف، عينكاوا، آذار 2017.
- 139 منظمة حقوق الإنسان HRW. "العراق: نهب وتدمير من قبل القوات التي تقاتل داعش"، 16 شباط 2017.
- 140 مقابلة مع نازحين في مخيم أشتي، أربيل، شباط 2017.
- 141 المنظمة الدولية للمعوقين، "تطهير الأراضي في العراق"، تم الدخول إليها في أيار 2017 على الموقع: www.handicap-international.us
- 142 مقابلة مع مسؤول كوردي بارز، أربيل، شباط 2017.
- 143 مقابلة مع أشخاص نازحين داخليًا، أربيل ودهوك، شباط 2017.
- 144 مقابلة مع مسؤول بارز في حكومة إقليم كردستان، أربيل، شباط 2017.
- 145 منظمة حقوق الإنسان HRW. العراق: "القيود المفروضة من قبل حكومة إقليم كردستان تضرّ بتعافي الإيزيديين"، 4 كانون الأول 2016.
- 146 في نفس المصدر.
- 147 مقابلة مع شخص نازح داخليًا، دهوك. شباط 2017.
- 148 مقابلة مع عضو سابق من التركمان في مجلس النواب العراقي، بغداد، آذار 2017.
- 149 مقابلة مع قائد كوردي، تللسقف، شباط 2017.
- 150 مقابلة مع شخص عائد إلى تللسقف، تللسقف، شباط 2017.
- 151 مقابلة مع قائد ميليشيا مسيحية، الحمدانية، شباط 2017.
- 152 مقابلة مع قائد وحدة حماية سهل نينوى، دهوك، آذار 2017.
- 153 أنظر Venancio. مصدر سبق ذكره.
- 154 OCHA. "النشرة الإنسانية: العراق: كانون الثاني 2017"، 20 شباط 2017.
- 155 USAID. "العراق - حالة طوارئ معقدة: صحيفة الوقائع ق 2"، 31 آذار 2017.
- 156 في نفس المصدر.
- 157 المفوضية الأوروبية، "الإتحاد الأوروبي يعلن عن رصد مبلغ 42.5 مليون يورو من المساعدات الإنسانية للعراق"، 7 آذار 2017.
- 158 OCHA. "حول الأزمة"، تم بحثها في أيار 2017 على الموقع: www.unocha.org
- 159 OCHA. العراق: خطة الإستجابة الإنسانية لعام 2017: كانون الثاني - كانون الأول 2017، ص 7.
- 160 UNHCR. "استجابة إقليمية للاجئين السوريين - بوابة تبادل المعلومات بين الوكالات"، وهي متاحة على الموقع: <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php>
- 161 OHCHR. لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حول سوريا: داعش يرتكب جريمة إبادة جماعية ضد الأيزيديين، 16 حزيران 2016.
- 162 مجلس الكنائس العالمي ومنظمة معونة الكنيسة النرويجية، إحتياجات حماية الأقليات من سوريا والعراق، 2016.
- 163 USCIRF. "سوريا"، في التقرير السنوي لعام 2016، واشنطن العاصمة، USCIRF.
- 164 في نفس المصدر، ص 2.
- 165 الأمين العام للأمم المتحدة، سيادة القانون والعدالة الإنتقالية في مجتمعات النزاع وما بعد النزاع، 2004/616، S / 23 آب 2004، الصفحات 3-4
- 166 في نفس المصدر، ص 4.
- 167 لا سلام من غير عدالة NPWJ. "العدالة الإنتقالية"، 2012، ص 2، متاح على الموقع: http://www.npwj.org/sites/default/files/ressources/File/TJ_BasicAssumptionsDraft20JAN12EN.pdf
- 168 في نفس المصدر، الصفحات 2-3.
- 169 أنظر NieburEisnaugle, C.J. "لجنة الحقيقة الدولية: إستخدام العدالة التصالحية كبديل عن العقاب"، *Vanderbilt Journal of Transnational Law*، 36 (1)، 2003، ص 209.
- 170 أنظر Lundy, P. and McGovern, M. "لجنة العدالة؟ إعادة النظر في العدالة الإنتقالية من الأسفل إلى الأعلى"، مجلة القانون والمجتمع، 35 (2)، 2008، ص 266.
- 171 أنظر Leebaw, B.A. "أهداف العدالة الإنتقالية التي لا يمكن التوفيق بينها"، تقرير حقوق الإنسان الفصلي، 30 (1)، 2008، ص 102.
- 172 أنظر Vermeule, A. and Posner, E.A. "العدالة الإنتقالية كعدالة عادية"، *Harvard Law Review*، 117 (3)، 2004، ص 766.
- 173 وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، سيادة القانون والعدالة الإنتقالية، مصدر سبق ذكره.
- 174 أنظر Leebaw. مصدر سبق ذكره، ص 114.
- 175 في نفس المصدر، ص 115.
- 176 التحالف الوطني لإقليم الرافيدين في العراق، متاح على الموقع: <https://alrafideincoalition.wordpress.com/2017/03/07/national-coalition-for-al-rafidein-region>
- 177 في نفس المصدر.
- 178 أنظر أيضًا المركز الدولي للعدالة الإنتقالية ومركز حقوق الإنسان التابع لجامعة بيركلي، أصوات عراقية: مواقف تجاه العدالة الإنتقالية والبناء الإجتماعي، 2004، ص 7، متاح على الموقع التالي: <https://www.ictj.org/publication/iraqi-voices-attitudes-toward-transitional-justice-and-social-reconstruction>
- وفي حين تمّ الإعراب عن الآراء التي جرى تحليلها في التقرير في ظروف غير إعتيادية، وربما لم تعد تنطبق على الحالة الراهنة، فإنها توفر صورة مفيدة لنوع التشاور اللازم لبدء وضع رؤية شاملة للعدالة الإنتقالية.
- 179 أنظر *Al-Monitor*. "فضّل العدالة الإنتقالية في العراق"، 6 حزيران 2014.
- 180 أنظر Justice Info.Net. العدالة الإنتقالية في النيبال: وجهة نظر الضحايا، وهي متاحة على الموقع: http://www.justiceinfo.net/en/component/k2/2384-transitional-justice-in-nepal-the-perspective-of-the-victims.html#_ftn2

- 181 أنظر *Justicia Transitional, Justiciatransicional en Colombia* ، متاح على الموقع: <http://www.justiciatransicional.gov.co/Justicia-Transicional/Justicia-transicional-en-Colombia>
- 182 أنظر UNDevelopment Programme, Fondo de Justicia Transicional, متاح على الموقع: http://www.co.undp.org/content/colombia/es/home/operations/projects/crisis_prevention_and_recovery/fondo-de-justicia-transicional.html
- 183 أنظر LópezDíaz, C., *Participación de las víctimas en la Ley de Justicia y Paz y la Corte Penal Internacional* ، الصفحات 41-3، متاح على الموقع: <http://www.bivica.org/upload/victimas-ley-justicia.pdf>
- 184 في نفس المصدر، ص52.
- 185 أنظر Yusuf, S. توليد التعاطف، إستعادة الكرامة: حالة غريبة من سري لانكا، *SADF Focus 30*، 2017، متاحة على الموقع: <http://sadf.eu/new/blog/sadf-focus-30-generating-empathy-restoring-dignity-curious-case-sri-lanka-salma-yusuf>
- 186 في نفس المصدر.
- 187 أنظر Thiruvarangan, M. "العدالة الإنتقالية في سري لانكا"، *Colombo Telegraph*، 14 آب 2016، متاح على الموقع: <https://www.colombotelegraph.com/index.php/transitional-justice-reconciliation-in-sri-lanka>
- 188 أنظر Adams, B. "سري لانكا: اعتماد مقترحات العدالة التي قدمتها فرقة العمل. إن المشاورات تسلط الضوء على مخاوف واسعة تتعلق بالمساءلة"، *Human Rights Watch*، 2017، متاح على الموقع: <https://www.hrw.org/news/2017/01/12/sri-lanka-adopt-task-forces-justice-proposals>
- 189 المركز الدولي للعدالة الإنتقالية ومركز حقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره.
- 190 منظمة لا سلام من غير عدالة لNPWJ، إغلاق الفجوة: دور الآليات غير القضائية في التصدي للإفلات من العقاب، 2010.
- 191 في نفس المصدر، الصفحات 158-61.
- 192 أنظر Brahm, E. "كشف الحقيقة: دراسة نجاح لجنة الحقيقة وتأثيرها"، وجهات نظر الدراسات الدولية، 8، 2007.
- 193 في نفس المصدر، ص7.
- 194 في نفس المصدر.
- 195 منظمة لا سلام من غير عدالة لNPWJ، مصدر سبق ذكره
- 196 أنظر Lundy and McGovern، مصدر سبق ذكره، ص282.
- 197 منظمة لا سلام من غير عدالة لNPWJ، مصدر سبق ذكره، ص59.
- 198 في نفس المصدر.
- 199 أنظر Lundy and McGovern، "لمن العدالة؟"، مصدر سبق ذكره، ص278.
- 200 مقابلات مع مسؤولين دوليين بارزين، بغداد، نيسان 2017.
- 201 مقابلة مع مسؤول بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، بغداد، نيسان 2017.
- 202 مقابلة مع مسؤول في وزارة الخارجية الفرنسية، باريس، آذار 2017.
- 203 لجنة حقوق الإنسان HRC، تقرير المقرّر الخاص المعني بقضايا الأقليات حول بعثتها إلى العراق، 9 كانون الثاني 2017، الفقرة 46.
- 204 في نفس المصدر، الفقرة 12.
- 205 مقابلة مع معالج بارز، دهوك، آذار 2017.
- 206 مقابلة مع قائد عسكري مسيحي، دهوك، آذار 2017: مقابلة مع أكاديمي، دهوك، آذار 2017.
- 207 مقابلة مع قائد عسكري مسيحي، دهوك، آذار 2017.
- 208 مقابلة مع مدير مخيم، أربيل، شباط 2017.
- 209 مقابلة مع قائد عسكري مسيحي، دهوك، آذار 2017.
- 210 لجنة حقوق الإنسان HRC، تقرير المقرّر الخاص المعني بقضايا الأقليات حول بعثتها إلى العراق، مصدر سبق ذكره، الفقرة 17.
- 211 أنظر Mamouri, A. "كيف قام العراق بإضفاء الشرعية على التمييز ضد الأقليات"، *Al-Monitor*، 19 تشرين الثاني 2015.
- 212 المجموعة الدولية لحقوق الأقليات MRG، تقرير بديل إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، الدورة 85، 11-29 آب 2014، الفقرة 10.
- 213 لجنة حقوق الإنسان HRC، تقرير المقرّر الخاص المعني بقضايا الأقليات حول بعثتها إلى العراق، مصدر سبق ذكره، الفقرة 74.
- 214 إجتماعات مع ممثلي المجتمع الايزيدي، 14 آذار 2017 (وثيقة داخلية): المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بيان المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات عند إختتام زيارته الرسمية للعراق، 27 شباط - 7 آذار 2016.
- 215 مقابلة أجراها SRSK Kubis مع ممثل بارز عن الايزيديين، مصدر سبق ذكره.
- 216 في نفس المصدر.
- 217 لجنة حقوق الإنسان HRC، تقرير المقرّر الخاص المعني بقضايا الأقليات حول بعثتها إلى العراق، مصدر سبق ذكره، الفقرة 20.
- 218 لجنة حقوق الإنسان HRC، تقرير المقرّر الخاص المعني بقضايا الأقليات حول بعثتها إلى العراق، 9 كانون الثاني 2017، الفقرة 18.
- 219 في نفس المصدر الفقرة 24.
- 220 في نفس المصدر الفقرة 25.
- 221 مقابلة مع نائب قائد عسكري مسيحي، الحمدانية، آذار 2017.
- 222 أنظر Chulov, M. "حفر خندق بطول 650 ميلاً للمطالبة بإقليم كوردي أكبر في العراق"، *The Guardian*، 20 كانون الثاني 2017.
- 223 أنظر Coles, I. and Kalin, S. "في معركة ضد داعش، الكورد يوسعون أراضيهم"، *Reuters*، 10 تشرين الأول 2016.
- 224 أنظر Kesling, B. "الكورد العراقيون يسيطرون على الأراضي من داعش، ويعززون النفوذ في المستقبل"، *E Kurd Daily*، 15 ايلول 2016.
- 225 أنظر Barber, M. "علاقة حكومة إقليم كردستان بالأقلية الايزيدية ومستقبل الايزيديين في شينغال"، *NRT*، 31 كانون الثاني 2017.
- 226 مقابلة مع ممثل بارز لمنظمة غير حكومية، 4 آذار 2017: Barber، "علاقة حكومة إقليم كردستان..."، مصدر سبق ذكره.
- 227 أنظر Barber، "علاقة حكومة إقليم كردستان..."، مصدر سبق ذكره.
- 228 مقابلة مع عضو بارز في لجنة برلمانية، بغداد، 8 آذار 2017.
- 229 تعليقات من أعضاء بارزين في قوة حماية إيزيدخان - Êzîdxan إجتماعات SRSK Kubis مع الزعيم الروحي العالمي للايزيديين الأمير تحسين بيك شيخان، 14 آذار 2017 (وثيقة داخلية).
- 230 أنظر Salloum, S. "هل ستعود أقليات العراق إلى بلداتها ما بعد داعش؟"، *Al-Monitor*، 14 آذار 2016.
- 231 مقابلة مع عضو في مجلس النواب العراقي، شباط 2017.
- 232 قانون سلطات المحافظات (2008)
- 233 MRG و IILHR، "ورقة توجيهية بشأن تشريع يُدخّل المادة 125 من دستور العراق في حيز التنفيذ"، 27 شباط 2013.
- 234 IILHR، الأقليات والقانون في العراق، حزيران 2011، الصفحات 111-12.
- 235 أنظر Ali, A. "الأمن، الدين، ونوع الجنس Gender في محافظة نينوى، العراق"، التبحّر في النزاع، 17 ايلول 2015.
- 236 مقابلة مع عضو في مجلس النواب العراقي، شباط 2017.
- 237 أنظر Abbas, M. "قانون المحافظات العراقية يجدد النقاش حول المركزية"، *Al-Monitor*، 8 تموز 2013.
- 238 في نفس المصدر.
- 239 أنظر Abbas, M. "ليس هناك مخرج للعراق بدون لامركزية"، *Al-Monitor*، 7 تشرين الأول 2014.
- 240 أنظر Abbas, M. "قانون المحافظات العراقية يجدد النقاش حول المركزية"، مصدر سبق ذكره.
- 241 أنظر Barber, M. "علاقة حكومة إقليم كردستان مع الأقلية الايزيدية..."، مصدر سبق ذكره: إجتماعات SRSK Kubis مع ممثلين عن المجتمع الايزيدي، 14 آذار 2017 (وثيقة داخلية)، مصدر سبق ذكره: Salloum, S. "الأقليات العراقية تتحرك قدمًا نحو مشروع الحكم الذاتي"، *Al-Monitor*، 16 آذار 2017.

- 242 لجنة حقوق الإنسان HRC ، تقرير المقرر الخاص بقضايا الأقليات حول بعثتها إلى العراق، مصدر سبق ذكره، الفقرات 27 و 46: إجتماعات SRSRG Kubis مع الزعيم الروحي العالمي للإيزيديين الأمير تحسين بيك شيخان، 14 آذار 2017 (وثيقة داخلية)، مصدر سبق ذكره: S. Salloum، "هل ستعود أقليات العراق....."، مصدر سبق ذكره.
- 243 أنظر Kailan, Y.، "مناطق سهل نينوى ومستقبل الأقليات في العراق"، Rudaw ، 15 شباط 2017.
- 244 أنظر في الموقع: <https://www.congress.gov/bill/114th-congress/house-concurrent-resolution/152/all-info>
- 245 داخل السياسة العراقية، 149، 21 شباط 2017، ص 12.
- 246 أنظر Swoshesho، "عراق فيديرالي" مصدر سبق ذكره.
- 247 أنظر Salloum، "هل ستعود الأقليات العراقية..."، مصدر سبق ذكره .
- 248 أنظر Shams, A.، "التركمان العراقيون يحشدون من أجل مستقبل ما بعد داعش"، الجزيرة، 13 شباط 2017.
- 249 مقابلة مع عضو سابق من البرلمان العراقي، بغداد، آذار 2017.
- 250 داخل السياسة العراقية، 150، 7 آذار 2017، ص 9: Quirk، "إنقسامات مسيحية جديدة في نينوى"، Foreign Policy Blogs، 16 كانون الثاني 2015.
- 251 مقابلة مع زعيم ديني مسيحي، أربيل، شباط 2017؛ مقابلة مع عضو في مجلس النواب العراقي، بغداد، آذار 2017؛ مقابلة مع عضو في مجلس النواب العراقي، شباط 2017.
- 252 مقابلة مع عضو في مجلس النواب العراقي، شباط 2017.
- 253 مجلس الكنائس العالمي ومنظمة معونة الكنيسة النرويجية، إحتياجات حماية الأقليات...، مصدر سبق ذكره، ص 32.
- 254 مقابلة مع مسؤول بارز في حكومة إقليم كردستان، أربيل، آذار 2017.
- 255 مقابلة مع زعيم ديني مسيحي، أربيل، شباط 2017.
- 256 اتفاق توسط في عام 1921 بين البلدين فيما يتعلق بأرخبيل ألاند Aland archipelago
- 257 بناء إطار لسلطات سهل نينوى (مسودة مشروع)، 6 آذار 2017 (غير منشورة).
- 258 مسودة مشروع وثيقة مطالب إيزيدية تم تقديمها إلى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، 2017 (وثيقة داخلية، غير منشورة).
- 259 قائمة "الحلول" التي تمت صياغتها في مقابلة مع عضو بارز في قوة حماية إيزيدخان Ēzîdxan، دهوك، آذار 2017.
- 260 أنظر Burton, D.، "الأقليات العراقية تؤيد إنشاء محافظات جديدة"، وكالة الأنباء الآشورية الدولية (AINA)، 12 أيار 2016.
- 261 "السنة يطالبون بمنطقة حكم ذاتي لنينوى ما بعد داعش"، Rudaw، 27 حزيران 2016.
- 262 الدستور العراقي (2005)، المادة 119: قانون الإجراءات التنفيذية المتعلقة بتشكيل الأقاليم (القانون رقم 13) (2008)، المادة 1.
- 263 الدستور العراقي (2005)، المادة 119: قانون الإجراءات التنفيذية المتعلقة بتشكيل الأقاليم (القانون رقم 13) (2008)، المادة 2 (1) والمادة 3.
- 264 قانون الإجراءات التنفيذية المتعلقة بتشكيل الأقاليم (القانون رقم 13) (2008)، المادة 3.
- 265 الدستور العراقي (2005)، المادة 119: قانون الإجراءات التنفيذية المتعلقة بتشكيل الأقاليم (القانون رقم 13) (2008)، المادة 2 (2).
- 266 قانون الإجراءات التنفيذية المتعلقة بتشكيل الأقاليم (القانون رقم 13) (2008)، المادة 4.
- 267 مقابلة مع زعيم ديني مسيحي، أربيل، شباط 2017.
- 268 مقابلة مع زعيم ديني مسيحي، أربيل، آذار 2017.
- 269 في نفس المصدر.
- 270 قائمة "الحلول" التي تمت صياغتها في مقابلة مع عضو بارز في قوة حماية إيزيدخان Ēzîdxan، دهوك، آذار 2017.
- 271 مقابلة مع زعيم ديني مسيحي، أربيل، آذار 2017.
- 272 مقابلة مع عضو في مجلس النواب العراقي، بغداد، آذار 2017.
- 273 داخل السياسة العراقية، 149، 21 شباط 2017، ص 13.
- 274 UN Habitat، نبذة عن مدينة الموصل، العراق: تقييم لقطاعات متعددة لمدينة تحت الحصار، 2016، ص 85.
- 275 مقابلة مع ممثل مجتمع محلي، بغداد، آذار 2017.
- 276 أنظر Aldouri, S.، "قانون الحرس الوطني سيساعد العراق على إستعادة ثقة السنة"، Chatham House، 20 آب 2015.
- 277 في نفس المصدر.
- 278 مقابلة مع عضو سابق من البرلمان العراقي، بغداد، آذار 2017.
- 279 مقابلات مع ممثلين عن مسيحيين وإيزيديين، أربيل ودهوك، شباط-آذار 2017.
- 280 قائمة "الحلول" التي تمت صياغتها في مقابلة مع عضو بارز في قوة حماية إيزيدخان Ēzîdxan، دهوك، آذار 2017.
- 281 أنظر Ricks, T.، "إن العبرة المستفادة من تسريح كولومبيا للقوات المسلحة الثورية الكولومبية يمكن أن يساعدنا على العمل ضد داعش"، السياسة الخارجية، 28 كانون الثاني 2016.
- 282 أنظر Dearden, L.، "خديجة سلطنة عروس جهادية داعشية تخلت عن الجهود للهرب من سوريا بعد أن تم ضرب فتاة نمساوية حتى الموت"، The Independent، 12 آب 2016.
- 283 مقابلة مع أكاديمي، دهوك، آذار 2017.
- 284 في المصدر نفسه.
- 285 الأمم المتحدة، تقر الأمم المتحدة العام حول الأطفال والنزاعات المسلحة، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، واشنطن العاصمة. S / 2016/360، 20 نيسان 2016، الفقرة 60.
- 286 منظمة حقوق الإنسان HRW، "أطفال محتجزون كأنهم تهديدات أمنية وطنية"، 28 تموز 2016.
- 287 مقابلة مع مسؤول بارز في حكومة إقليم كردستان، أربيل، آذار 2017.
- 288 مركز جنيف الدولي للعدالة، ميليشيات في العراق: الوجه الخفي للإرهاب"، أيلول 2016، ص 2.
- 289 أنظر Sattar, O.، "كيف يُعطل قانون وحدات الحشد الشعبي في العراق جهود الوحدة الوطنية"، Al-Monitor، 14 كانون الأول 2016.
- 290 أنظر Sattar, O.، "لماذا ليس لقانون وحدات الحشد الشعبي كل تلك الشعبية"، Al-Monitor، 8 آذار 2017.
- 291 أنظر Mamouri, A.، "كيف سيتعامل العبادي مع الميليشيات الشيعية في العراق؟"، Al-Monitor، 31 آذار 2017.
- 292 أنظر Al-Marashi, I.، "مستقبل الميليشيات في العراق بعد داعش"، الجزيرة، 27 آذار 2017.
- 293 أنظر Mamouri، "كيف سيتعامل العبادي مع الميليشيات الشيعية في العراق؟" مصدر سبق ذكره.
- 294 نسخة من كلمة رئيس الوزراء حيدر العبادي في المعهد الأمريكي للسلام، 20 آذار 2017، متاحة على الموقع: <https://www.usip.org/transcript-prime-minister-haider-al-abadi-us-institute-peace>
- 295 أنظر Mamouri، "كيف سيتعامل العبادي مع الميليشيات الشيعية في العراق؟" مصدر سبق ذكره.
- 296 في نفس المصدر.
- 297 مقابلة مع عضو بارز وعضو سابق بارز في لجنة الهجرة والمهجرين في مجلس النواب العراقي، بغداد، آذار 2017.
- 298 أنظر Mamouri، "كيف سيتعامل العبادي مع الميليشيات الشيعية في العراق؟" مصدر سبق ذكره.
- 299 في نفس المصدر.
- 300 UN Habitat، نبذة عن مدينة الموصل...، مصدر سبق ذكره، الصفحات 87 و 89.
- 301 UNHCR، "الأشخاص النازحون داخلياً: هروب داخل أرضهم"، متاح على الموقع: <http://www.unhcr.org/pages/49c3646c146.html> (visited 13 May 2016).
- 302 نسخة من المبادئ موجودة على الموقع التالي: <http://brookings.edu/fp/projects/dip/resources/GPsEnglish.pdf>

- 303 مقابلات معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان IILHR ومنظمة الأمم والشعوب غير الممثلة UNPO مع مسؤول حكومي عراقي رفيع المستوى ونائب في البرلمان، تشرين الثاني، 2014.
- 304 مقابلة مع زعيم مجتمع مدني عراقي، بغداد، شباط 2016.
- 305 يجب تمييز الإشارات الى المراجع الخاصة بقابلية تطبيق القانون الجنائي الدولي الموضوعي في نظام روما الأساسي عن الإشارات الى المراجع الخاصة بقابلية تطبيق الأحكام المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية بوصفها مؤسسة قضائية، بما في ذلك التي تتعاون مع المحكمة. وبسبب عدم مصادقة العراق بعد على نظام روما الأساسي، فإنه ليس ملزمًا بأحكام التعاون ما لم يكن هناك الفصل السابع لقرار مجلس الأمن الدولي الذي يلزم الدول على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، فإن أحكام القانون الجنائي الدولي الموضوعية من نظام روما الأساسي تختلف. خلال المفاوضات بشأن نظام روما الأساسي في عام 1998 وما تلاها بشأن أركان الجرائم، أشارت الدول الى أنها ستقبل فقط ما ينعكس على القانون الدولي العرفي. على هذا النحو، فإن الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، الموجودة في المواد 6 - 8، هي أفضل مؤشر محتمل للقانون الدولي العرفي إعتباراً من تموز 1998، وكذلك أركان الجرائم، التي تم إعتقادها في أيلول 2002. انظر Politi, M and Nesi, G (eds.), نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية: تحدي للإفلات من العقاب، Dartmouth Publishing Company Ltd, UK، المملكة المتحدة، عام 2001، ص 25 وكذلك Lee, RS (ed). المحكمة الجنائية الدولية: عناصر الجرائم والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، Transnational Publishers Inc. الولايات المتحدة الأمريكية، 2001، ص 5، 8، وبشكل عام، الفصل 6، أفكار في أركان الجرائم. في حين أن هناك بعض الجدل حول ما إذا كان نظام روما الأساسي وأركان الجرائم يعكسان تماماً القانون الدولي العرفي، فإنه يتم استخدامهما في هذا التقرير كأكثر التقارير حجية للقانون الدولي العرفي حتى الآن، وذلك بسبب طريقتهم في التفاوض والإقرار.
- 306 أنظر، *Prosecutor v Tadic*, Case No. IT-94-I، دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، قرار الاختصاص، 2 تشرين الأول 1995، الفقرة 70.
- 307 أنظر، *Prosecutor v Kayishema*, Case No. ICTR-95-I، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، قرار حكم، الفقرة 170.
- 308 أنظر (ed) Pictet، تعليق: إتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، 1958، 1994 طبعة معادة، ص 20 (تأكيد مضاف): "أي اختلاف ينشأ بين دولتين ويؤدي إلى تدخل أفراد القوات المسلحة هو نزاع مسلح". انظر أيضاً، *Prosecutor v Lubanga*, Case No. ICC-01/04-01/06، الحكم صادر عملاً بالمادة 74 من النظام الأساسي، 14 آذار 2012، ص 247.
- 309 يمكن لطبيعة النزاع أن يتغير خلال مساره من كونه غير دولي إلى دولي. إن النزاع الذي هو من حيث الظاهر داخلياً يمكن إعتباره استخدام قوات تعمل نيابة عن قوة أجنبية، وبالتالي فإن التسليم بالطبيعة الدولية للصراع، يتوقف على ثلاثة عوامل: (1) رقابة عامة على جماعة مسلحة أو أفراد؛ (2) تعليمات محددة إلى جماعة مسلحة أو أفراد؛ و (3) سلوك فعلي لجماعة مسلحة أو أفراد، بغض النظر عن أي تعليمات محددة. أنظر، *Prosecutor v Tadic*, Case No. IT-94-I، دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، قرار حكم، 15 تموز 1999، النقطة V.B.3.
- 310 أنظر، *Prosecutor v Semanza*, Case No. ICTR-97-20، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، 15 أيار 2003، الفقرات 368-9.
- 311 أنظر *Prosecutor v Kunarac*, Case No. IT-96-23&23/1، دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، 12 حزيران 2002، الفقرة 58.
- 312 أنظر على سبيل المثال أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، من المقدمة الى المادة 8، ص 13.
- 313 أنظر، *Prosecutor v Lubanga*, Case No. ICC-01/04-01/06، الحكم الصادر عملاً بالمادة 74 من النظام الأساسي، 14 آذار 2012، ص 438.
- 314 أنظر المادة 8 (أ) من نظام روما الأساسي فيما يتعلق بممارسة الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. لأن العراق ليس دولة طرف في نظام روما الأساسي، فإن المحكمة الجنائية الدولية لن تكون قادرة على العمل ما لم يقبل العراق ممارسة الولاية القضائية للفترة الزمنية ذات الصلة؛ أو بالتناوب، إن أولئك الذين يأمرون، ينفذون، أو في نواح أخرى يُزعم بأنهم مسؤولون جنائياً عن جرائم هم من رعايا دولة طرف في المحكمة الجنائية الدولية.
- 315 نظام روما الأساسي، المادة 8 (2) (ج) (1).
- 316 نظام روما الأساسي، المادة 8 (2) (ج) (2).
- 317 أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية.
- 318 أنظر، *Kvočka et al*، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، تشرين الثاني 2001، الفقرة 173.
- 319 أنظر، *Aleksovski*، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، 25 حزيران 1999، الفقرة 229.
- 320 نظام روما الأساسي، المادة 8 (2) (ج) (3).
- 321 أنظر أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8 (2) (ج) (3) و *Blaskić*، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، 2 آذار 2000، الفقرة 187.
- 322 نظام روما الأساسي، المادة 8 (2) (ج) (4).
- 323 نفس المرجع، المادة 8 (2) (هـ) (1).
- 324 أنظر، على سبيل المثال، *Kordić and Cerkez*، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، 26 شباط 2001، الفقرة 328.
- 325 نظام روما الأساسي، المادة 8 (2) (هـ) (4).
- 326 نفس المرجع، المادة 8 (2) (هـ) (5).
- 327 أنظر أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8 (2) (هـ) (5) والحاشية المقابلة.
- 328 نظام روما الأساسي، المادة 8 (2) (هـ) (6).
- 329 أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8 (2) (هـ) (6) -3، جريمة حرب الإكراه على البغاء.
- 330 أنظر القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الخاصة بسيراليون، المادة 96 والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 70.
- 331 نظام روما الأساسي، المادة 8 (2) (هـ) (7).
- 332 أنظر، *Smith, A*، "تجنيد الأطفال والمحكمة الخاصة بسيراليون"، 2004، مجلة العدالة الجنائية الدولية، ص 1141-53.
- 333 أنظر المادة 8 (أ) من نظام روما الأساسي فيما يتعلق بممارسة الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. لأن العراق ليس دولة طرف في نظام روما الأساسي، فإن المحكمة الجنائية الدولية لن تكون قادرة على العمل ما لم يقبل العراق ممارسة الولاية القضائية للفترة الزمنية ذات الصلة؛ أو بالتناوب، إن أولئك الذين يأمرون، ينفذون، أو في نواح أخرى يُزعم بأنهم مسؤولون جنائياً عن جرائم هم من رعايا دولة طرف في المحكمة الجنائية الدولية.
- 334 نظام روما الأساسي، المادة 8 (2) (ج) (1).
- 335 للحصول على معلومات عن آلاف القتلى من المدنيين بسبب القصف، انظر مركز وقف إطلاق النار لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات MRG. موت المدنيين في حملات مكافحة تنظيم داعش، 2014-2105، مرجع سابق سبق ذكره.
- 336 نظام روما الأساسي، المادة 8 (2) (ج) (1).
- 337 أنظر، على سبيل المثال، *Kordić and Cerkez*، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، 26 شباط 2001، الفقرة 328.
- 338 نظام روما الأساسي، المادة 8 (2) (هـ) (2).
- 339 أنظر، *Smith, A*، مرجع سابق سبق ذكره.
- 340 نظام روما الأساسي، المادة 8 (2) (هـ) (7).
- 341 نفس المرجع، المادة 7.

- 342 "الهجوم ضد سكان مدنيين" يعني نهجًا سلوكيًا يتضمن الإرتكاب المتكرر للأفعال المنصوص عليها في الفقرات (أ) إلى (ك) (انظر ديباجة أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية). لا يُشير "الهجوم" إلى أي نزاع مسلح على هذا النحو، أو حتى إلى هجوم مسلح أو عسكري، ولكن يشير إلى الأفعال المحظورة. الهجوم لا يحتاج إلى أن يكون ماديًا ولكن يمكن أن يتكون من أشكال أخرى من سوء المعاملة للإنسانية للسكان المدنيين (انظر، على سبيل المثال، *Prosecutor v Semanza, Case No. ICTR-97-20*، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، قرار حكم، 15 أيار 2003، الفقرة 327). "السكان المدنيين" هم السكان الذين يكونون في الغالب ذو طبيعة مدنية، أي أن الشعب يتألف من سكان لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية أو لم يعودوا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية (انظر، على سبيل المثال، المادة رقم 3 المشتركة بين إتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين). إن وجود غير المدنيين لا يحرم هؤلاء السكان من صفتهم المدنية (*Prosecutor v Tadic, Case No. IT-94-I*، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، قرار حكم، 7 أيار 1997، الفقرة 638). يجب أن يكون السكان المدنيون الهدف الأساسي للهجوم، على الرغم من أنه ليس من الضروري أن يكون سكان المنطقة هم ضحايا (*Prosecutor v Bagilishema, Case No. ICTR-95-1*، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، 7 حزيران 2001، الفقرة 80) أو أن يكون كل ضحية مدنيًا، شريطة أن يتم تنفيذ الهجوم ضد سكان مدنيين (*Mrkšić*). حكم مستأنف، الفقرات 25-33).
- 343 للوفاء بالأركان السبائية لجريمة ضد الإنسانية، يجب أن يكون إما هجوم واسع النطاق أو منهجي، ولكن ليس من الضروري أن يكون كلاهما، حتى ولو كان في الواقع، هناك العديد من الهجمات الواسعة النطاق والمنهجية. "واسع الانتشار" تعني أن الهجوم يتم على نطاق واسع، ويُرتكب ضد عدد من الضحايا؛ "منهجي" يشير إلى نمط سلوكي منظم. انظر، على سبيل المثال، *Prosecutor v Akayesu, Case No. ICTR-96-4*، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، قرار حكم، 2 أيلول 1998، الفقرة 580.
- 344 أنظر *Mrksic, Radi and Slijivancanin*. استعراض الإتهام عملاً بالمادة 61، 3 نيسان 1996، الفقرة 30.
- 345 نظام روما الأساسي، المادة 7(2) (أ).
- 346 المحكمة الخاصة بسيراليون SCSL، المجلس الثوري للقوات المسلحة AFRC، حكم ابتدائي، الفقرة 215؛ المحكمة الخاصة بسيراليون، الجبهة المتحدة الثورية RUF، حكم ابتدائي، الفقرة 79. المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، *Kunarac et al.*، حكم مستأنف، الفقرة 98؛ المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، *Blaškić*، حكم مستأنف، الفقرة 120.
- 347 أنظر *Prosecutor v Kunarac, Case No. IT-96-23&23/1*، دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، 12 حزيران 2002، الفقرة 98.
- 348 نظام روما الأساسي، في المادة 7(2) (ح) يُعرّف جريمة الفصل العنصري بأنها "أعمال غير إنسانية ... تُرتكب في سياق نظام مؤسسي قائم على القمع والسيطرة بصورة منهجية من جانب جماعة عرقية واحدة ضد أية جماعة أو جماعات عرقية أخرى، ويتم إرتكابها بنية الإبقاء على ذلك النظام". في حين تُظهر الحقائق نظام مؤسسي قائم على القمع والسيطرة بصورة منهجية، وقد كان ذلك على أسس دينية وعرقية، وليس لأسباب عنصرية، لذلك فإنه لا يُلبي التعريف.
- 349 أنظر أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، المادة 7(1) (ب).
- 350 أنظر، على سبيل المثال، *Stakic*، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، 31 حزيران 2003، الفقرات 641-642.
- 351 أنظر *Kunarac, Kovac, and Vokovic*، دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، 12 حزيران 2002، الفقرة 119.
- 352 أنظر أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، المادة 7(1) (ج).
- 353 أنظر *Brdjanin*، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، 1 أيلول 2004، الفقرة 554 وكذلك *Stakic* الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، 31 حزيران 2003، الفقرة 67.
- 354 أنظر أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، المادة 7(1) (د).
- 355 أنظر *Simic, Tadic, and Zaric*، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، 17 تشرين الأول 2003، الفقرة 125.
- 356 نفس المصدر، الفقرة 64.
- 357 أنظر أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، المادة 7(1) (و). وهذا يمكن أن يتناقض مع جريمة الحرب المتمثلة في التعذيب، والتي لا تتطلب أن يتم تسليط العنف لبعض الأغراض الرسمية، مثل استخراج اعتراف وعقاب أو تخويف أو نوع من الإكراه: انظر على سبيل المثال أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8(2) (ج) (1) - 4.
- 358 أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8(2) (هـ) (6) - 3، جريمة حرب متمثلة في الإكراه على البغاء.
- 359 القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الخاصة بسيراليون، المادة 96 والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 70.
- 360 أنظر *Kupreskic*، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، قرار حكم، 14 كانون الثاني 2000، الفقرة 751.
- 361 أنظر *Krnjelac*، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، قرار حكم، 15 آذار 2002، الفقرة 432. أنظر أيضًا *Stakic*، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، قرار حكم، 31 تموز 2003، الفقرة 733.
- 362 أنظر أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، المادة 7(1) (1).
- 363 نظام روما الأساسي، المادة 7(2) (1).
- 364 أنظر *Kayishema*، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، قرار حكم، 1 حزيران 2001، الفقرة 153. ويتجلى ذلك في المادة 30 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والتعامل مع القصد الجنائي لمرتكب الجريمة.
- 365 إتفاقية الإبادة الجماعية، المادة 2؛ نظام روما الأساسي، المادة 6.
- 366 أنظر، على سبيل المثال، *Krstic*، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، 2 آب 2001، الفقرة 550. هذه الجريمة تحمي مجموعات قومية، إثنية، عرقية، أو دينية، رغم أنه من المسلم به أن هذه ليست فئات متميزة. بدلاً من ذلك، أنها تتطابق تقريباً مع ما يعرف أيضاً باسم "أقليات قومية" والخطوط بينهما قد تكون غير واضحة. انظر، على سبيل المثال، *Brdjanin*، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، 1 أيلول 2004، الفقرة 682.
- 367 أنظر، على سبيل المثال، *Krstic*، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، 2 آب 2001، الفقرة 580.
- 368 أنظر *Krstic*، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، 2 آب 2001، الفقرة 561 وكذلك *Jelisic*، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، 14 كانون الأول 1999، الفقرة 7. إن هذه النية "الخاصة"، المعروفة أيضاً باسم غش خاص، الذي يميز جريمة الإبادة الجماعية عن الجريمة الإضطهاد كجريمة ضد الإنسانية، والتي تستهدف أفراد جماعة بسبب هويتهم ولكن تدمير الجماعة ليست النتيجة المقصودة. ليس من الضروري أن يتم فعلاً تدمير الجماعة، سواء كلياً أو جزئياً: ما يهم هو أن الجاني يقصد التدمير ليأخذ مكان ما. *Stakic*، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، 31 تموز 2003، الفقرة 522.
- 369 أنظر *Jelisic*، دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، 5 تموز 2001، الفقرة 4.
- 370 أنظر *Krstic*، دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، 19 نيسان 2004، الفقرة 41.
- 371 أنظر أيضاً لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في تقرير سوريا، "جاءوا للتدمير" جرائم تنظيم داعش ضد الأيزيديين، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/32/CRP.2 وفي حين يُغطي هذا التقرير الأفعال التي تم إرتكابها في سوريا، فهي مشابهة بشكل لافت للنظر للأفعال المُرتكبة ضد الأيزيديين في شمال العراق، ويبدو أنه قد أرتكبت على هذا النحو مع نفس النية الكامنة لتدمير الأيزيديين كمجموعة.



العمل على تأمين حقوق الأقليات والشعوب الأصلية

مفترق طرق: مستقبل أقليات العراق ما بعد داعش

إن عمليات العودة إلى المناطق التي تمت إستعادتها من داعش بطيئة جداً، بسبب غياب الأمن وإعادة الإعمار الكافيين، فضلاً عن إعاقة طريق العودة من قبل سلطات سياسية وعسكرية في مناطق تمت إستعادتها. وقد أدى ذلك، إلى جانب عدم كفاية الموارد، إلى حالة لا يزال فيها الملايين من المدنيين لا يحصلون على مأوى مناسب، مرافق صحية أو خدمات أساسية مقبولة مثل التعليم.

لقد فشلت حكومة العراق، السلطات الكوردية والمجتمع الدولي حتى الآن في التوصل إلى إتفاق بشأن المسألة، بناء السلم والمصالحة في أعقاب النزاع. يقدم هذا المنشور، إستناداً إلى النتائج التي توصل إليها، سلسلة من التوطيات وخطوات ملموسة لدعم عودة الملايين النازحين بسبب النزاع وتعزيز إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية مستقرة في العراق.

مفترق طرق: مستقبل أقليات العراق بعد داعش يعتمد على العمل الميداني المكثف، المقابلات والأبحاث المكتبية لتسليط الضوء على المحنة المستمرة لأقليات العراق العرقية والدينية، فضلاً عن آفاقها المستقبلية غير المؤكدة. وعلى الرغم من إستعادة الأراضي العراقية مؤخرًا من قوات الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، فإن الأقليات التي تتعرض بالفعل بشكل غير متناسب لإنتهاكات حقوق الإنسان - لا تزال تتضاءل.

في خضم المطالبات التنافسية على الأراضي وغياب التدابير الأمنية الواضحة لحماية، إعادة بناء وتشجيع العودة، تظل الأقليات معرضة للتمييز والإضطهاد والعجمات المستهدفة. لقد إستمرت الهجرة من العراق بمعدل ثابت في مجتمعات الأقليات. وفي الوقت نفسه، يتوقع بعض المراقبين أن ينزح ما يتراوح بين 600,000 - 1,200,000 شخص نتيجة هجوم الموصل.

ردمك: ISBN 978-1-907919-86-2

مجموعة حقوق الأقليات الدولية: 54 Commercial Street, London E1 6LT, UK (المملكة المتحدة)

هاتف: +44 (0)20 7422 4200 فاكس: +44 (0)20 7422 4201 البريد الإلكتروني: minority.rights@mrgmail.org

الموقع الإلكتروني: www.minorityrights.org تويتر: @minorityrights فيسبوك: www.facebook.com/minorityrights

زوروا غرفة أخبار "أصوات الأقليات" على www.minorityvoices.org للاطلاع على قصص من المنتمين للأقليات والمجتمعات الأصلية حول العالم.

المنظمة الدولية لمكافحة الرق: Thomas Clarkson House, Broomgrove Road, London SW9 9TL, UK (المملكة المتحدة)

هاتف: +44 (0)20 7501 8920 فاكس: +44 (0)20 7738 4110 البريد الإلكتروني: info@antislavery.org

الموقع الإلكتروني: www.antislavery.org تويتر: @Anti_Slavery

جمعية الدفاع عن الشعوب المهددة: (Gfbv) PO Box 2024, 37010 Göttingen, Germany - (ألمانيا)

هاتف: +49 551 49 90 60 فاكس: +49 5 515 80 28 البريد الإلكتروني: info@gfbv.de الموقع الإلكتروني: www.gfbv.de

منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة: Laan van Meerdervoort 70, 2517, The Hague, The Netherlands (هولندا)

هاتف: +31 (0)70 36 46 504 البريد الإلكتروني: unpo@unpo.org الموقع الإلكتروني: www.unpo.org